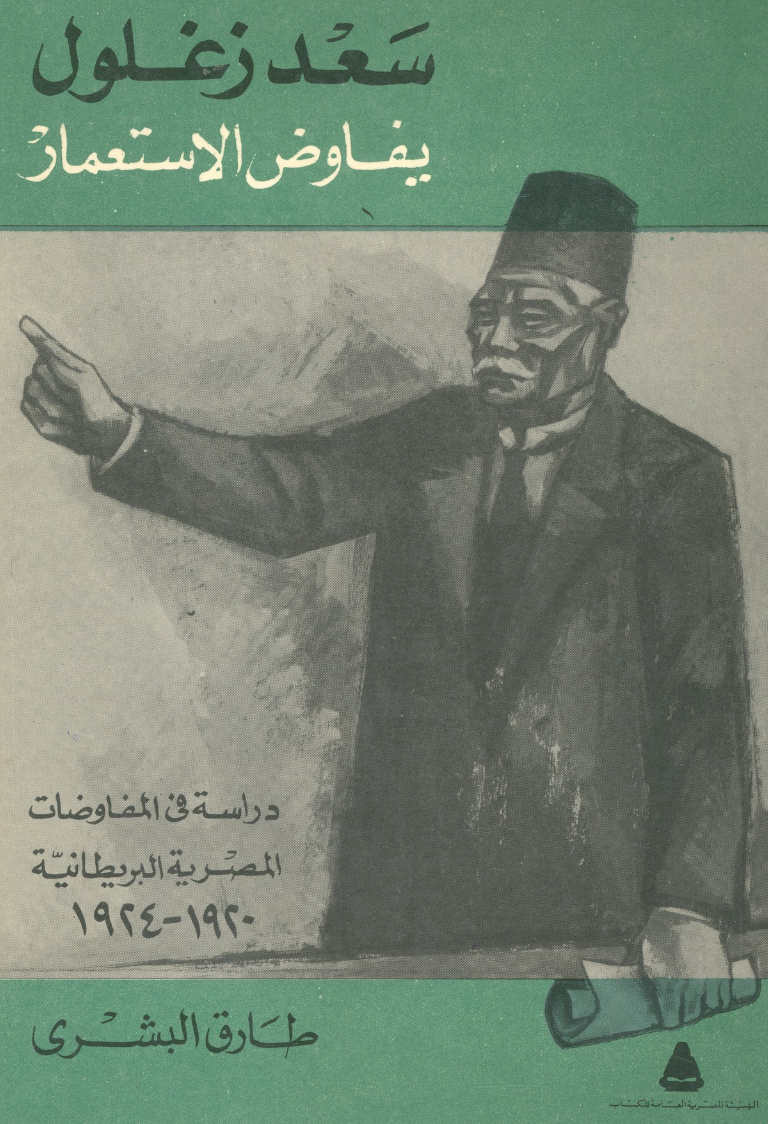
سعد زغلول

يفاوض الاستعمار



دراسة فى المفاوضات

المصرية البريطانية

١٩٢٠ - ١٩٢٤

طارق البشرى

الهيئة المصرية العامة للكتاب

سعد زغلول
يفاوض الاستعمار

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
بالتعاون مع
الهيئة المصرية العامة للكتاب
١

سعد زغلول يفاوض الاستعمار

(دراسة فى المفاوضات المصرية البريطانية)

١٩٢٠ - ١٩٢٤

طارق البشرى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٧

فهـــرس

مقدمة

يمثل هذا الكتاب الذى نقدم له عن المفاوضات المصرية البريطانية (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤) للأستاذ طارق البشرى باكورة التعاون الثقافى بين مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام والهيئة العامة للكتاب ٠

والكتاب عبارة عن بحث تم اجراؤه فى اطار البرنامج العلمى لوحدة البحوث التاريخية للمركز التى يضم أرشيفها عددا كبيرا من الوثائق الأساسية ومن أهمها الوثائق البريطانية ٠

وترجع أهمية هذه المفاوضات الى عدة أسباب أهمها أن الذى قام بها هو سعد زغلول الزعيم البارز لثورة ١٩١٩ ، التى كانت معلما من معالم النضال الثورى المصرى ضد الهيمنة الأجنبية بوجه عام ، وضد الاحتلال البريطانى بوجه خاص ٠

ومن ناحية ثانية تعد هذه المفاوضات هى المفاوضات الأولى التى جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر واعترف بها بلدا مستقلا ذا سيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ ٠ وهى بذلك كما يقرر الأستاذ طارق البشرى « ٠٠ أول تجربة لمفاوضات عن المسألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديثة ، او بالأقل منذ الثورة العرابية » ٠

والكتاب يمثل فى الواقع حلقة فى سلسلة الدراسات التاريخية المتعمقة التى يقوم بها المركز ٠ ويرجع الاهتمام

بالجانب التاريخي لتطور مصر المعاصرة من جانب المركز ، الى أن كثيرا من التطورات الراهنة على الساحة المصرية ، لايمكن فهمها بغير ردها الى جذورها التاريخية ، وباتباع منهج علمي صارم ، يقوم على دراسة وتحليل الوثائق الأصيلة • ومن شأن هذا المنهج أن يعصم الرأى العام المصرى من البلبلة الفكرية التى يمكن أن تتولد لديه لو سادت الكتابات التاريخية المتحيزة ، التى تبعد عن الموضوعية ، وتكتب أساسا للدفاع عن مواقف أحزاب سياسية أو قوى اجتماعية بعينها ، أو أشخاص محدودين •

اننا بعد خمسة وعشرين عاما من قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فى حاجة الى وقفة متأملة ، تتيح لنا أن ندرس ونحلل التطورات التى مر بها « النظام القديم » قبل يوليو ١٩٥٢ ، من الوجهة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكى نفهم لماذا انهار هذا النظام فى ١٩٥٢ • ونحن أيضا فى حاجة الى دراسة تاريخ الثورة ذاته والمراحل التى مر بها • فتاريخ الشعوب لايعرف انقطاعا فجائيا فى لحظة ما ، ولكن الماضى يؤثر فى الحاضر والحاضر هو الذى يحدد غالبا سمات المستقبل •

والمركز اذ يقدم هذا الكتاب ، للأستاذ طارق البشرى المؤرخ بوحدة البحوث التاريخية ، ليسره أن يواصل نشر دراساته التاريخية وفى مقدمتها دراسة لنفس المؤلف عن مفاوضات ١٩٣٦ بالتعاون مع الهيئة العامة للكتاب التى كان للأستاذ الدكتور محمود الشنيطى رئيس مجلس ادارتها فضل ارساء قواعد التعاون بين المركز والهيئة •

وفقنا الله لخدمة بلادنا العزيزة •

السيد يسين

مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الباب الأول

مصر تواجه الاستعمار

١
مقدمة: ثورة ١٩١٩

جرت مباحثات سعد ـ ماكدونالد على ثلاث جلسات فى الفترة من ٢٥ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ١٩٢٤ • كانت ثالث مفاوضات جرت بين مصر وبريطانيا منذ ثورة ١٩١٩• الأولى مفاوضات الوفد المصرى برئاسة سعد زغلول وملنر وزير المستعمرات البريطانية التى استمرت فى لندن من ٥ يونيــــو ١٩٢٠ حتى انقطعت فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ • والثـانية مفاوضات عدلى يكن رئيس وزراء مصر مع اللورد كيرزون التى بدأت فى ١٢ يوليو ١٩٢١ وانقطعت فى ١٩ نوفمبر ١٩٢١ • وقد جـرت المفاوضات الأولى بين الوفد المصرى بوصفه قيادة الحركة الوطنيـة الديمقراطية وثورة ١٩١٩ دون أن يكون له وصف رسمى وزارى ، وبين اللجنة التى شكلتها الحكومة البريطانية برئاسة ملنر لتحقيـــق أسباب «الاضطرابات التى حدثت أخيرا فى القطر المصرى» ، وذلك فى سبتمبر ١٩١٩ • وجرت المفاوضات الثانية بين وفد رسمى برئاسـة عدلى يكن بوصفه رئيسا للوزارة وبين وفد رسمى بريطانى رأســه

اللورد كيزرون وزير الخارجية ـ ثم جرت المفاوضـــات الثالثة بين سعد زغلول بالوصفين اللذين تعلقا به كزعيم للحركة الوطنية المصرية وكرئيس لأول حكومة دستورية نيابية شكلت بعد الانتخابات العامة التى جرت وفقا لدستور ١٩٢٣ ، وبين رامزى ماكدونالد رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى أول حكومة شكلها حزب العمال البريطانى فى ١٩٢٤ ٠

على أن مباحثات سعد ـ ماكدونالد لتعتبر المفاوضات الأولى التى جرت بين البلدين بعد صدور تصريح ٢٨ فبـــراير ١٩٢٢ الذى أنهى الحماية البريطانية على مصر واعتـــرف بها بلدا مستقلا ذا ســـيادة ، وبعد العمل بدستور ١٩٢٣ ٠ وهى بهذه المثابة أول تجربة لمفاوضـــات عن المسألة المصرية تجريها حكومة ديمقراطية لمصر المستقلة ، ويجريها عن مصر أول من جمع بين الزعامة الشعبية والرئاسة الرسمية فى تاريخ مصر الحديث ، أو بالأقل منذ الثورة العرابية ٠ وهى أقصر مفاوضات عرفها تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ٠ ثلاث جلسات على مدى عشرة أيام انتهت بالفشل ٠ بدأت بكلمة قالها سعد زغلول لمودعيه من أفراد الجالية المصرية بفرنسا عشية سفره من باريس الى لندن «سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض ٠ أما معتمدى الوحيد فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى ٠ اننى أشعر بأنى قوى جدا ٠ وأنا عظيم الأمل فى الوصول الى اتفاق مرض ٠ أما اذا لم يسعفنا النجاح ٠ فسأثابر على النضال فى سبيل الحق والعدل » ٠ وانتهت بأحاديث منها ما قاله سعد بباريس أيضا فى طريق عودته الى مصر « أنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح ٠ ولكن الحبوط ليس عيبا فانما العيب هو افساد حقوق البلاد ٠ أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن ٠ وقد عزمت على اتمام الكفاح الذى ابتدأناه ، واذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنـــا ، فان أولادنا ســـيواصلون هـــذا العمـــل » (١) ٠

فيما ذهب سعد ، وفيما عاد • هل كان الحبوط فشلا له كمفاوض كما شاء معارضوه أن يتهموه ، أم كان صيانة لحقوق البلاد وحفاظا عن الأمانة كما شاء الوفديون أن يصوروا المسألة • هل بدد سعد بتشدده مع ماكدونالد فرصة لكسب كان يمكن اقتناصه ، أم عصم نفسه من التفريط ووطنه من الاستسلام • هذا الذى وقف أمام أقوى دول الأرض • فبلغ به التشدد أقصاه ، هل كان تشدده عنتا ولددا ، أم كان رفضا ثوريا لحلول صورية ، هلا كان مفاوضا ماهرا وهل بدد أم حفظ •

لتقدير موقف المفاوض المصرى فى ١٩٢٤ ، ولفهم الجوانب المختلفة لتلك المباحثات تلزم الاشارة الى أهم مكامن القوة المصرية فى مواجهة الاحتلال البريطانى • كما يلزم استعراض تطور العلاقات المصرية البريطانية منذ ١٩١٩ ، باعتبار أن السياق التاريخى هو وحده الذى يحدد معنى الحدث التاريخى •

●●●

ويبدو لكاتب هذه السطور ، أن أهم ما يمكن التقاطه ، ادراكا لمكامن القوة والضعف فى الصراع المصرى البريطانى ، هو درجة تطور الجماعة المصرية وأثر ذلك على الأسلوب الانجليزى فى حكم مصر وفى تطور الصراع بين البلدين •

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها من البلاد المستعمرة • أتاها الانجليز فى سبتمتر ١٨٨٢ ،فوجدوا بها دولة تتكون من مجلس للوزراء وبرلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وادارات ، ومن جيش نظامى وشرطة • وادارات اقليمية ، وأجهزة قضائية • دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن — حتى صارت بمعايير القرن التاسع عشر متكاملة الوجود والأركان • وهى عينها الدولة التى

استطاعت بجيشها واداراتها منذ أربعين عاما أن تناوىء المطامع الأوروبية وأن تهزم الدولة العثمانية وتهدد وجودها بالاندثار وان تنشىء دولة قوية موحدة تمتد من أواسط أفريقيا جنوبا الى حدود تركيا شمالا، وتقدم نمطا للحكم أكثر تطورا من النمط العثمانى التركى السائد فى منطقة الشرق الأوسط . وتنشىء المدارس وتبعث البعثات وتنهل من علوم الغرب وفنونه . ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد ، يتمتع بقدر كبير من النضج القومى . وله صحافته وجماعاته السياسة وغير السياسة . وفوق ذلك له ثورته التى تمثل طموح الثورات الديمقراطية الوطنية على أنضج ما عرفت مجتمعات القرن التاسع عشر ، وهى الثورة العرابية ، ثورة مصر للمصريين .

واذا كان العرابيون قد هزموا ، فليس من المشكوك فيه أنهم كانوا على أبواب النصر لولا أن واجههم الغزو البريطانى بقوة ما كان لمجتمع شرقى وقتها سلطان على مقاومتها . وكان الانجليز يدركون أن هذا الاقتحام العسكرى المسلح هو أيسر الخطوات فى السيطرة على مصر . وهم أن حققوا الغزو بقوتهم المادية المجردة فليست تلك القوة المادية المجردة بكافية لضمان سيطرتهم على مصر ، وهى وحدها لا تتضمن حكما آمنا هادئا يحقق مصالح الاحتلال وأهدافه البعيدة. واذا كانت الثورة العرابية قد صفيت ، فان الأرض التى أخرجتها لاتزال قادرة على اخراج مثلها . وهدف « مصر للمصريين » الذى ارتفع فى وجه الفئة التركية الشركسية الحاكمة . جدير بأن يرتفع من باب أولى فى وجه الانجليز . واذا لم يستطع المصريون طرد الاحتلال ، فهم قادرون بالأقل على جعل وجوده وجودا شديد الارهاق ، وذلك فى بلد الانجليز حديثو العهد بمسالكه وأساليب التعامل معه .

ومن جهة أخرى لم يكن فى مقدور الانجليز أن يسفروا عن حقيقة نواياهم من احتلال مصر . كانوا حريصين على كسب الأمر الواقع لصالحهم بأقل قدر من العنف وبأكثر ما يمكن من الهدوء

والخفاء ، وبالتسرب الدءوب الصبور ، وذلك حذر تأليب المجتمع الدولى عليهم . اذ كانت الدول الكبرى من بداية القرن التاسع عشر متنافسة فى الاستيلاء على مصر ، حريصة ألا تنفرد بالاستبداد بها واحدة منها . وفرنسا على تنافس تاريخى مع بريطانيا على مصر ، والسلطان العثمانى لا ينظر الى الحاق مصر ببريطانيا الا بعين السخط، وروسيا تستميل الباب العالى ضد الانجليز ليسمح لها بمنفذ من الدردنيل الى البحر المتوسط . والانجليز وسط كل ذلك يتحاشون أن يجدوا أنفسهم أمام اختيار واحد من أمرين صعبين ، اما الاسراع بترك مصر تهدئة للدول الكبرى ، واما البقاء بها بقاءا قد يؤدون عنه ثمنا غاليا من مصالحهم فى جهات أخرى من العالم .

كانت نقطة البداية فى السياسة البريطانية ازاء هذه الاعتبارات، أن تدخل مصر بدعوى « اقرار النظام والأمن» دعما لسلطة الخديوى « الشرعية » التى تحداها العرابيون . واذ يبقى استمرار وجودهم متشحا بهذه الدعوى ذاتها . وان يجرى التغيير لصالحهم باسم المحافظة على الأوضاع القائمة . ويصطبغ الحكم بالصبغة الانجليزية باسم تمصير الحكم . وتنتقل السلطة الى أيديهم باسم الحفاظ على السلطة التقليدية للخديوى .

وبغير الدخول فى تفصيلات كثيرة ، يمكن القول أنه برغم هزيمة الثورة وتصفية الجيش المصرى والغاء دستور العرابيين، والتقاط عناصر الثوار ومحاكمتهم ونفيهم أو حبسهم ، وبرغم دخول مصر فى حوزة الامبراطورية البريطانية ، فقد بقيت هياكل الحكم وأشكاله كما لو أن تعديلا طفيفا هو ما لحقها . الخديوى بسلطته التقليدية يشكل حكومة من مصريين تشرف على أجهزة الادارة والأمن بواسطة موظفين مصريين . وبجوار الوزارة توجد هيئتان نيابيتان استشاريتان، تشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين ، ويمتد الحكم الى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية . ويصل

الى القرى بالعمد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون من مــادة مصرية صرف • وفى الجهة المقابلة يوجد جيش الاحتلال البريطـانى لا يؤدى عملا بمصر الا بأمر الخديوى صاحب السلطة الشرعية • ولا يستند وجوده بمصر من الناحية الشرعية الا على رضاء الخـديوى والحكومة المصرية ، ويوجد المعتمد البريطانى ، لا يزيد وضعه الرسمى عن وضع غيره من قناصل الدول الأخرى ، ولا يسـتطيع التعبير عن ارادته السياسية الا من خلال قرارات الحكومة المصرية •

وخلال السنوات الأولى للاحتلال ، أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكومة بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا فى الوزارات المصرية ، وكان وضعهم الرسمى أنهم مستشارون يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأحدهم صلاحية اصدار القرار الذى بقى فى يد الوزير أو الرئيس المصرى • وسدت الفجوة بين السـلطة والخبرة بما اسمى « بالنصائح الملزمة » اذ صارت نصيحة الخبـير واجبة الاتباع عملا ولكن بقـــرار مصرى • ثم عين سردار انجليزى للجيش المصرى ، ومفتش عام انجليزى للبوليس ووكيــل انجليزى لوزارة الداخلية وآخر لوزارة الأشغال • ولكن كان تعيين المستشارين والسردار والوكلاء يتم بقرار من الحكومة المصرية وبوصفهم موظفين مصريين ، ويمكن شكلا تنحيتهم بقرار مصرى • وان كان الوضـع العملى أن تعيينهم وتنحيتهم يجرى بواسطة «النصائح الملزمة» للمعتمد البريطانى •

تمثلت الحكومة الخفية لمصر فى المعتمد البريطانى وجيش الاحتلال وجماعة المستشارين وكبار الموظفين فى بعض المراكز ، واداتهم فى الحكم « النصائح الملزمة » أى الارادة الانجليزية مستورة فى قرار مصرى • وكان هؤلاء شريحة جد محدودة • وبقى هيـــكل الادارة والتنفيذ مصنوعا بمادة مصرية صرف ، كما بقى الهيكل السـياسى والتنظيمى للحكومة وللهيئات التى يفترض أن يصنع القرار السـياسى

فيها (سواء الخديوى أو الوزارة أو المجالس النيابية) مصنوعة بمادة مصرية صرف • وكفل هذا الوضع للانجليز هدوءا واستقرارا كانوا حريصين عليه • ولكن هذا الوضع أفقدهم القدرة على التصدى المباشر لأجهزة الدولة والحكم ، اذا حدث أن أوجبت الظروف عليهم هذا التصدى المباشر • وهذا الوضع هو الذى مكن الخديوى عباس الثانى أن يناوئهم ، وهو عينه الذى أوجد تلك الازدواجية التى عرفت فيما بعد بالسلطتين الشرعية والفعلية •

وفى ١٩٠٤ استطاع الانجليز أن يكسبوا اعترافا دوليا أوروبيا بسيطرتهم الفعلية على مصر • ورغم أن هذا الاعتراف كان محدودا بعدم تغيير الأوضاع الراهنة من الجهة الرسمية ، فقد كان من شأنه أن تصير سياسة مصر أسلس للانجليز من الناحية الدولية ، بما يمكنهم من زيادة نفوذهم المباشر فى حكم مصر ، لولا أن تطور الحركة الوطنية المصرية حتم عليهم الحذر والحيطة • ولم يصر سهلا على السياسة البريطانية أن تعدل صيغة حكمها لمصر تعديلا جوهريا فى ظروف تصاعد الحركة الوطنية ، التى كشفت عن قوتها فى حادث دنشواى ١٩٠٦ وما تلاه • فاكتفت بالعمل على زيادة عدد الموظفين الانجليز بالادارات المختلفة بالتدريج •

وفى ١٩١٤ أتاحت الحرب العالمية الأولى للانجليز ، اتخاذ الخطوة التى طمحوا اليها من قديم ، باعلان الحماية على مصر وخلع الخديوى عباس • وصاحب ذلك اعلان الأحكام العرفية وتعيين حاكم عسكرى بريطانى له صلاحيات اصدار الأوامر العسكرية • ولكن بقيت أجهزة الدولة على حالها تقريبا ، على رأسها السلطان ثم مجلس الوزراء • ورغم الزيادة النسبية فى عدد البريطانيين فى الوظائف الكبرى ، اذ بلغت نسبتهم فى ١٩١٩ نحو تسعة الأعشار فى وكلاء الوزارات ومديرى العموم ونحو الربع فى الدرجات الكبيرة التالية (٢) • رغم ذلك بقى الهيكل العام لأجهزة الدولة المصرية على وصفة المصرى• ولم

تفد زيادة عدد البريطانيين فى الوظائف العليا تحكمنا أكبر فى هـذا الجهاز بقدر ما أفادت توليد السخط عليهم من الموظفين المصريين مما أسهم فى انضمام القسم الغالب منهم الى قوى ثورة ١٩١٩ •

ان القصد من بيان هذه الظاهرة ، انه اذا كان الانجليز ومن يواليهم من المصريين ، يسيطرون على المراكز الحيوية لصنع القـرار وتلقى المعلومات وضمان الاشراف على التنفيذ ، فان الهيكل الحكومى العام ، جمعا للمعلومات وتنفيذا للسياسات بقى مصريا فى صميمه• ومن خلاله كانت تجرى ادارة الشئون العامة وتصعيد المعلومات من مجالات النشاط المختلفة وتنفيذ القرارات ، وذلك على مدار السنين الأربعين منذ الاحتلال • كما بقيت هيئات صنع القرار المصرى موجودة على رأس هذا الهرم السياسى والادارى • والهيكل فى عمومه يسمح بتدفق القرارات والمعلومات والتنفيذ فى قنواته • ولا يتصل بالسـلطة الانجليزية الا من خلال قنوات تحويل اصطناعية فى قمته ، بواسطة المستشارين وكبار الموظفين الانجليز • وبقى المندوب السامى البريطانى مجردا من الصفة الشرعية فى علاقته بالجهاز الحكومى ، ولا يرتبط به ارتباطا عضويا ــ بقى موصـــول الروابط به « بالنصـائح الملزمة » وحـدها •

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد ، كان يمكن أن يذوب اللحـــام بين تلك الشريحة الانجليزية المتحكمة فى القرار السياسى، وبين الجهاز الحكومى المصرى• وهذا ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩ • وان ذلك من شأنه أن يرتب نتيجتين أولاهما انعزال السلطة البريطانية عن أدوات التنفيذ والادارة اليومية بحيث تفقد المصدر الأساسى لتلقى المعلومات والمجرى الأساسى لتنفيذ القرارات • وثانيهما أن هذا الانعزال لم يكن من شأنه أن يؤدى الى تفكك الجهاز الحكومى ، كما هو جدير بأن يحدث لأى جهـاز يفقد قمته المسيطرة والموجهة • لأن السلطة البريطانية لم تكن ترتبط

عضويا بالحكومة المصرية • بل ان هذا الانعزال كان يمكن أن يعيد نظام العمل الى مجاريه الأصلية •

تلك الظاهرة كانت من أحسم ماواتى الثورة المصرية فى ١٩١٩، ومن أخطر ما عاناه البريطانيون منها • واذا كان الانجليز لم يفقدوا خلال الثورة كل أعنة الامساك بأجهزة الدولة فقد اهتزت تلك الأعنة فى أيديهم اهتزازا هدد بانفلاتها ، وكانت النذر كلها تتدافع فى هذا الاتجاه • وكان ذلك من أهم الأسباب التى دفعت الانجليز لتقديم التنازلات للحركة الوطنية المصرية •

تمثلت بوادر الانفلات للسلطة من أيدى الانجليز فى أمرين ، أولهما ، أن الوفد كقيادة للحركة الوطنية طرح مرارا شعار المقاطعة وعدم التعاون مع الانجليز • ولم تكن المقاطعة الاقتصادية هى المقصودة فى الأساس ، وهى لا تشكل ضغطا حاسما على الانجليز فى المدى القريب أو البعيد ، ولا تشكل خسارة ذات شأن كبير لهم فى مصر ، باعتبار أن احتلالهم مصر لم يكن فحسب يهدف أن تكون سوقا لمنتجاتهم أو حقلا للمواد الخام ، ولكن باعتبارها الشريان الحيوى بين أجزاء الامبراطورية البريطانية فى الشرق والغرب ، وباعتبار مركزها الاستراتيجى ازاء القوى العالمية الأخرى • ولكن أهم ما قصد اليه هو عدم التعاون مع الانجليز فى أجهزة الحكم • وقد أعلن مرارا عن وجوب مقاطعة تشكيل الوزارة أو الاشتراك فيها بما أعجز السلطان فؤاد والانجليز عن تشكيل وزارة مصرية فترات عدة ، واعتبر من يقبل الاشتراك فى الوزارة خارجا على اجماع الأمة خائنا لها ، وجرت محاولات اغتيال محمد سعيد ويوسف وهبة لقبولهما على التوالى رئاسة الوزارة ، وما لبثا أن استقالا على التعاقب • واضطر اللورد اللنبى المندوب السامى أن يصدر فى ٢٨ ابريل ١٩١٩ قرارا يمنح وكلاء الوزارات سلطات الوزراء • وكان من شأن هذه المقاطعة أن تجرد السياسة الانجليزية من وسائل تحققها بواسطة القرارات الوزارية

المصرية، وأن تعرقل صلتها بأجهزة الحكم. وثانيهما، أن الموظفين المصريين بدءوا اضرابهم متضامنين مع طوائف الشعب الأخرى في مارس ١٩١٩. وتم الاضراب في أوائل ابريل. مما أدى الى استقالة وزارة حسين رشدي. قد بدأت حركة الاضراب تلك بعد خطاب القاه اللورد كيزرون بمجلس اللوردات شرح فيه الحالة في مصر وأثنى على الموظفين المصريين ورجال الجيش والشرطة وأشاد بحسن سلوكهم ، فجاء اضرابهم كما يذكر الأستاذ الرافعي « حادث فذ في حياة مصر القومية ، فقد كانت هذه أول مرة أضرب فيها موظفو الحكومة لأسباب سياسية .. » (٣) .

وتظهر أهمية هذا الاضراب في أنه كان المشكلة التي فازت بالنصيب الأكبر من مراسلات اللنبي الى كيزرون في تلك الشهور (٤) . واذا كان الموظفون قد أضربوا فترة ما ثم عادوا لعملهم ، فقد كانت السمة الأساسية لنشاط أجهزة الحكومة هو الاسترخاء الكبير في تنفيذ قرارات السلطة البريطانية مما الجأ الانجليز الى الاستناد على قوات الاحتلال في مقاومة النشاط الثوري .

وتظهر أهمية هذا العامل أيضا في المراسلات المتبادلة بين اللنبي وكيرزون ، التي نشرت كتابا أبيض في مارس ١٩٢٢ ، والتي انتهت الى اصدار الحكومة البريطانية تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ معترفا باستقلال مصر والغاء الحماية . تكشف تلك المراسلات عن تحبيذ اللنبي لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، ويذكر في ١٧ نوفمبر ١٩٢١ مؤيدا رأيه « ان كل قرار لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ويستبقي الحماية يجر لا محالة الى خطر جدي من نشوب ثورة في البلاد جميعها، ويفضي على أي حال الى الفوضى التامة في الادارة فتصبح الحكومة مستحيلة .. » (٥) ويشرح هذا الأمر قائلا « يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كيان الحكومة كله مصري وان الموظفين البريطانيين تكاد وظائفهم تكون محصورة في مناصب الاستشارة والتفتيش والأعمال

الفنية • وعلى هذا فان من المستحيل القيام بالهيمنة البريطانية بدون المعاونة التامة من جانب المصريين فى كل فروع الادارة • كما اتضح ذلك فى ربيع ١٩١٩ حينما عولج السير بالحكومة بدون وزارة ومع اضراب جانب عظيم من الموظفين المصريين •• » ويستطرد اللنبى شارحا وجهة نظره « ولا شك أنه يسع أية قوة عسكرية قوية تعمل بشدة أن تحافظ على درجة معينة من تأمين الحياة والأملاك فى المدن الكبرى ولكن المهمة تكون أشق بمراحل فى الأقاليم • على أنه ليس ثم ادارة عسكرية يسعها أن تأمل أن تحل محل الادارة المعقدة للحكومة المدنية أو تحول دون المصالح المالية والاقتصادية أن يلحقها ضرر بليغ • وقد قضى المستشارون فى عملهم أكثر من عامين اعتقاد منهم أن ستنتهج سياسة المنح السخية ، وأدخلوا بلا شك هذا الاعتقاد فى روع وزراء مختلفين وغيرهم ممن هم على اتصال بهم • لذلك يشعر المستشارون أن عليهم أن يبينوا أنه اذا اتبعت سياسة مناقضة لهذه لا يستطيعون أن ينتظروا أن يحتفظوا بثقة الوزراء المصريين ، أو أن يكون فى مقدورهم أن يؤدوا خدمة نافعة فى المستقبل •• » ، وفى تلك الرسائل كان اللنبى حريصا على أن يبلغ حكومته عن ردود الفعل التى لوحظت فى جهاز الدولة وفى حركة الموظفين خاصة ، ازاء اعتقال سعد زغلول وبعض من أصحابه ونفيهم الى جزيرة سيشل فى ديسمبر ١٩٢١ ، وذلك بتفاصيل تتعلق بكل وزارة وحجم الاضراب فيها (٦)• ودافع عن اقتراحه الغاء الحماية فى ١٢ يناير ١٩٢٢ بقوله « لسنا نستطيع أن نرجو أن يستمر جو الانتظار الهادىء الموجود الآن •• ولئن حبطت آمال مصر مرة أخرى ليكونن من المستحيل الحصول على حكومة مصرية •• وأحر أن ينتهى الأمر اذ ذاك اما الى ضم بلاد عنيفة العداء لا معوى عن حكمها بالقوة ، واما الى التسليم التام من جانب حكومة جلالة الملك (البريطانية) » (٧) ثمة علاقة تلازم وثيق بين الوجود العسكرى الأجنبى وبين السيطرة الأجنبية على أجهزة

الحكم . والوجود العسكرى ضامن لهذه السيطرة ولجعل النصائح ملزمة وتحويل الخبرة الى سلطة ، والوجود العسكرى مضمون بهذه السيطرة أيضا ، وليس من جيش محتل يطمئن الى استمرار وجوده فى بلد محتل الا اذا انعكس هذا الوجود سيطرة على الدولة . والاحتلال مقصود به فى النهاية تحريك سياسة البلد المحتل سياسيا واقتصاديا الى ما يحقق مصالح المحتلين . ومن جهة أخرى فحيث يكون جيش الاحتلال هدفا فى ذاته ضمانا لقاعدة عسكرية استراتيجية أو لطريق مواصلات حيوى ، فان السيطرة على أجهزة الحكم لازمة لضمان هذا البقاء ولتحريك سياسة البلد المحتل الى ما يخدم هذا الوجود العسكرى .

أدركت الحركة الوطنية المصرية هذه العلاقة ، مما عبر عنه سعد زغلول مرارا بأن رقابة أجنبية تستند الى قوة عسكرية هو الحماية عينها . وأدركت أيضا أنه فى نطاق هذا التلازم الوثيق بين الاحتلال العسكرى والسيطرة المدنية على جهاز الحكم ، فان اضعف الحلقات فى الوجودالاستعمارى البريطانى هى السيطرة الانجليزية على جهاز الدولة . وذلك بسبب اذ لم يكن للحركة الوطنية الثورية قوة عسكرية قادرة على مواجهة الاحتلال ، وبسبب ما سلفت الاشارة اليه عن طبيعة أوضاع الحكم المصرى وسيطرة الانجليز عليه بقنوات اصطناعية غير مباشرة . وأن أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم والادارة ليست بمعزل عن الحركة الوطنية الشعبية ولا تقف خارجها وفى مواجهتها كجيش محتل ، ولكنها فحسب جزء متميز بوضعه وبوظيفته عن سائر الجماعات المصرية ويمكن أن تشملها الحركة الثورية فيتجرد المستعمر من أهم أسلحته . وكان شعار الاتحاد والتضامن بين المصريين جميعا مما أمكن به استيعاب هذه الأجهزة فى الاطار الواسع الفضفاض للحركة الوطنية . كما كان شعار المقاطعة وعدم التعاون مما أمكن به تحريك تلك الأجهزة ضد السلطة البريطانية ، اذ فقدت تلك السلطة معاونة

الأجهزة لها بنسبة متزايدة فى الادارة والحكم وتعرت عن الممارسة الشرعية لهما. ولم تكن مشكلة الانجليز ساعتها، أن يوجدوا عسكريا أو لا يوجدوا ، فان قوتهم العسكرية كانت قادرة على البقاء فى المدى القصير على الأقل ، سيما فى مواجهة حركة ثورية تستند فى الأساس الى الوسائل السلمية المشروعة ، ولا تلجأ الى العنف الا فى اشكاله البسيطة، تحطيما لبعض المرافق، أو قياما بالاغتيالات السياسية الفردية كوسيلة مساعدة سرية . ولكن كانت مشكلتهم أن فى الاستيعاب الوطنى لأجهزة الحكم وحصارها عزل لها عن الاستعمار ، يجعل حكومة الانجليز لمصر مستحيلة كما عبر عن ذلك اللورد اللنبى ، ويجرد جيش الاحتلال من وسيلة حمايته المدنية ، ويجرده من وظيفته السياسية وهى تحريك الحكومة المصرية لخدمة المصالح البريطانية .

ومن هنا يظهر أن سعد زغلول عندما كان يقول « نحن أقوياء » لم يكن يضلل ولا كان يهيم فى أحلام بعيدة عن الواقع ، وانما كان سياسيا عمليا يصدر عن حساب سليم فى أساسه للممكنات المتاحة. ومن هنا يمكن فهم حديث ملنر الى سعد فى ٢١ يوليو ١٩٢٠ ابان مفاوضاتهما « اننا الآن فى مصر حائزون على كل شىء وفى قبضتنا كل شىء ، ونريد أن نتخلى لكم عما فى أيدينا فى نظير أن تقبلوا أن يكون مركزنا الفعلى عندكم مركزا شرعيا .. » فرد عليه سعد « اننا لانستطيع مطلقا أن نوافق على تصحيح مركزكم فى مصر فيصبح المركز الفعلى مركزا شرعيا لأن هذا يناقض الاستقلال على خط مستقيم ، وما اتينا الى هنا الا بحثا عن الاستقلال .. ولا نقبل أن يكون لبريطانيا مراقبة علينا مستندة الى قوة عسكرية فى بلادنا ، اننا ما أتينا هنا الا للخلاص من هذا .. » (٨) ودلت هاتان العبارتان على أنه كان واضحا لدى سعد وملنر العلاقة بين القوة العسكرية والرقابة على الدولة ، وان ما كان يعنيه ملنر « بالشرعية » ليس مجرد اعتراف حقوقى بالوجود العسكرى البريطانى بمصر ، ولكنه اشراف ونفوذ على جهاز الدولة.

وليست الشرعية المعنية فى سياق هذا الحديث ، مجرد مسألة معنوية شكلية أو صورية ، ولكنها ذات تأثير فعلى حاسم من جهة تجريد الحركة الوطنية المصرية من أهم أسلحتها الموجهة لأضعف حلقات الوجود البريطانى بمصر •

على أن أخطر ما كان يتهدد تلك القوة لثورة ١٩١٩ ، ان حصار الحركة الوطنية لأجهزة الحكم واستيعابها النسبى لها • كان يتأتى بما استطاعته قيادة الثورة وواتت به الظروف التاريخية والسياسية ، من تعبئة شبه اجماعية لجماهير الشعب ، حتى لم يعد خارج نطاق الحركة الوطنية الثورية الا عناصر محدودة ، لا تظهر أمام الرأى العام شبه الاجماعى الا بصورة الخارجين على مبدأ الوطنية وعلى « المصرية » ذاتها ، وهو أمر لم يكن يجرؤ أحد وقتها على المواجهة به • وبهذا بدت الحركة الوطنية مستوعبة « للمصرية » بحيث لم يكن فى مقدور جهاز الدولة كجهاز مصرى أن يجد بديلا عنها من القوى السياسية فى البلاد • وبهذا أمكن فصم صلاته بالسياسة البريطانية وعزله عنها، أو بالأقل انفلات تلك الصلة والتهديد بعزله كلية عنها • ومن ثم كان شعار «الاتحاد» يفيد ضمان التعبئة الشعبية بهذا الذى يشبه الاجماع • والذى يمكن به اضفاء طابع الشرعية على شعار المقاطعة ومنع التعاون ، لذى دفع هذا الجهاز الى موقف المناوأة السياسية لبريطانيا •

ووجه الخطورة فى ذلك ، أن أجهزة الحكم والادارة بحكم تنظيمها الداخلى تجنح الى اقرار الأوضاع الراهنة والى الابتعاد عن النشاط السياسى الثورى • وهى بحكم تكوينها التاريخى فى مصر تنتمى بقياداتها العريضة الى الفئات الاجتماعية المحافظة • ولم يمكن تحريكها سياسيا الا بحركة شبه اجماعية استوعبت المصرية بحيث لم يعد ثمة بديل مصرى ترتبط به أو بالأقل تلتزم الحيدة

السياسية بشأنه . وبهذا فاذا أمكن فى أية انعطافة سياسية تقسيم التكتل انعريض ، وايجاد جماعة سياسية تتسم بالمصرية وتسلك غير سبيل الحركة الوطنية . أمكن تأليف تلك الأجهزة لصالح سياسة الاعتدال الخادمة وقتها لمصالح النفوذ البريطانى . لذلك كان جهد الحركة الوطنية محافظة على سلاحها ان تحتفظ بهذا الوضع شبه الاجماعى ، وهو هدف من أشق ما يكون فى الممارسة السياسية . وان تتبع مفاوضات سعد ملنر حسبما كشفت عنها مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (٩) . لتكشف عن مدى الجهد الذى بذله ملنر بمعاونة عدلى يكن لتعميق الخلاف داخل قيادة الوفد بين المعتدلين وبين سعد زغلول ومن وقف معه ، ومدى الجهد الذى حاوله سعد زغلول بالصبر والمصابرة والمناورة ليكون انقسام المنقسمين من المعتدلين محض انسلاخ لأفراد فى قيادة الوفد لا يصدع ولا يمس التكتل الجماهيرى العريض . ومن هنا كان حرص الوفد على ألا يظهر كحزب من الأحزاب وان يضطرد أدبه السياسى على ذكر كونه وكيلا عن الأمة وليس حزبا . أى « وفدا » وليس جماعة من الجماعات ، لتظل له القدرة على استيعاب المصرية . ومن هنا يظهر أن سعد زغلول كان حريصا على أن يبقى صيغته السياسية محددة فى مسألتى الاستقلال والديمقراطية بوصفهما الجامع الشامل . ومن هنا كان حرص سعد فى مفاوضاته جميعا مع الانجليز ، أن يرفض سياسة الخطوات ، فاما أن يتحقق استقلال تام فعلى والا فلا اتفاق .. وان أى اتفاق على خلاف ذلك ، حتى لو حقق كسبا جزئيا ، كان خليقا بأن يفض التجمع العريض ويجرد الوفد من مكنة استيعاب «المصرية» ، واذا قبل الوفد أخذ الجزء فانه لا يستطيع فى المقابل الا أن يدفع الكل . والخطوة الأولى لن تتلوها خطوة ثانية . ويلحظ من تتبع تعليقات سعد والوفد فى هذه الفترة على مشروعات الاتفاق التى كانت تطرح ، انه كان ينظر اليها بتقييم اجمالى عام ، هل ينطوى المشروع فى مجمله على

حماية سافرة أو مستورة أولا • وكان يقود الحركة السياسية فى مصر بهذا المنطلق •

***

وقد يفوت القارىء اليوم ضخامة الشعور الكامن وراء تعبير سعد زغلول عن وقفته فى سبتمبر ١٩٢٤ أمام أقوى دول الأرض • فهكذا كانت بريطانيا وقتها ، امبراطورية لا تغيب عنها الشمس كما كان يقال ، تسيطر على نحو ربع الكرة الأرضية ، ذات قوة عسكرية وذات بأس فى البحر والبر • وعبارة سعد تلك لم تكن الا تعبيرا عن وقفة الشعب المصرى ضد بريطانيا على مدى ستة أعوام منذ انتهت الحرب العالمية الأولى وانفجرت ثورة ١٩١٩ • وان ادراك سعد للمغزى التاريخى لتلك الوقفة حيث تواجه الحركة الوطنية المصرية أقوى دول الاستعمار ، وادراكه أنه قوى جدا بالحق وبالعدل ، هذا الادراك هو مما استحق به سعد أن يكون زعيما لشعب وقائدا لثورة • وما كان ليتبوأ مكان الزعامة لولا فهمه لمكامن القوة فى شعبه وقدرته على التعبير عنها ، ولا كان ليكون قائدا لثورة لولا ادراكه أنه يقف أمام أقوى قوى الأرض • وبهذا النظر ارتفعت هامته السياسية لتطل علينا الى اليوم ــ بعد أكثر من نصف قرن ــ بعبرة الدرس وحكمته

فى ١٤ ديسمبر ١٩٢٠ دخل عبد العزيز فهمى ومعه جماعة « المعتدلين » على سعد فى مقر الوفد بباريس ، وكانت الجفوة قد بلغت مداها بين سعد وبينهم بسبب تشدده فى مواجهة الانجليز وايثارهم مسلك « الاعتدال والتعقل » • قال عبد العزيز فهمى لسعد « أسقطت يا سيدى من حسابك ومن تفكيرك أمورا أربعة على أعظم جانب من الأهمية :

١ ــ قوة بريطانيا الهائلة ونفوذها الطاغى وسلطانها الواسع بعد أكبر انتصار أحرزته فى تاريخها وتأثيرها فى الدول جميعا •

٢ ـ ضعف مصر الهائل وسيطرة الانجليز عليها سيطرة تامة .

٣ ـ عدم وجود المعين لمصر فى أية دولة فى الأرض ومصر فى عزلة تامة .

٤ ـ ان مشروع ملنر مفيد لأنه على الأقل ينقذ مصر من حالتها الحاضرة التعسة الشنيعة ويمنحها شيئا من القوة والقدرة على استئناف الجهاد والقيام بثورة فى المستقبل .

فأجاب سعد فى احتقار ظاهر ، حسبما يحكى محمد كامل سليم (١٠) « كيف يجوز لك أن تزعم أنى أسقطت كل هذا من حسابى ومن تفكيرى . انت تتكلم فى بديهيات بعضها ظاهر وبعضها مضلل . انما أنت واخوانك الذين أسقطتم من حسابكم ومن تفكيركم أمرا واحدا على الأقل ، وهو على أعظم جانب من الأهمية والخطورة وبعد الأثر ، وهو : ان فى أعناقكم أمانة ، وهى السعى والجهاد للحصول على الاستقلال التام ، وليس لكى أن تقبلوا أول شىء أو أى شىء يعرض عليكم ، ما دام أنه دون الاستقلال بمراحل . أنتم تتلمسون المعاذير وتستطيلون الجهاد ، وتريدون خيانة الأمانة عن عمد

وسبق الاصرار « فضج المعتدلون » بالغضب وخرجوا ساخطين . وصف سعد مرة عدلى يكن زعيم « المعتدلين » وقتها بقوله « لا يفهم الوطنية كما نفهمها ، وهو عملى واقعى ، يرى الممكن فيسعى اليه والصعب فينصرف عنه ، لا يفهم المثل العليا ولا يعرف التضحية كيف تكون » (١١)

فى فبراير ١٩٢١ كان سعد لايزال بباريس ، وكان الوفد يمر بمحنة صعبة قبيل خروج المعتدلين منه ، ونشر تقرير لجنة اللورد ملنر يتضمن توصيات اللجنة لحل المسألة المصرية . كان التقرير بعيدا تماما عن الاستجابة للمطالب المصرية الوطنية ، وكان الوفد مهددا بالانقسام

والمناورات تحيط بالجميع والمستقبل غير واضح المسار ، فعلق سعد على مشروع ملنر بقوله « أنه فى ذمتى واعتقادى مشروع حماية، فلا يمكن لى مطلقا أن أحسنه للامة بأية طريقة . وليس أمامنا الآن من طريقة عملية بعد رفضه ، الا استمرار الكفاح واستئناف الثورةوالجهاد بالطرق السلمية وغير السلمية ، المشروعة وغير المشروعة ، ومحاربة كل من يتصدى لتأييد الحماية ومشروعها الجديد ، واستمرار الاحتجاج على بقائها فى كل فرصة وكل مناسبة وغير مناسبة ، ثم التشنيع المستمر على الاستعمار البريطانى لبلادنا فى الداخل والخارج ، فى الداخل بالاثارة المستمرة ، وفى الخارج لايقاظ الضمير الدولى على مخازى الانجليز فى مصر والتنكيل برجالاتها الوطنيين . هذا هو برنامجى ومنهاجى حتى يأتى الله بالفرج . ولا يجوز مطلقا أن نسمح باليأس أن يتسرب الى قلوبنا ، ولا للضعف أن يتسلل الى نفوسنا ، كما لا يجوز أن ننسى أهدافنا العليا وهى الحرية والاستقلال والجلاء التام عن البلاد . ولابد أن يأتى يوم يعلو الحق على الباطل . هذه سنة الله وسنة الطبيعة ودرس التاريخ . وليس العجز يعد على الأمم، وانما العار أن تضع الأمة غل الاستعباد فى عنقها وأن تقبل المهانة فى استسلام وأن تذل نفسها برضائها لعزة الأجنبى » (١٢) .

وبهذا المعنى نفسه خطب فى الاسكندرية بعد عودته من مباحثاته الفاشلة مع ماكدونالد فى أكتوبر ١٩٢٤ فدعا لاستئناف الجهاد ، وأكد على ما يراه مكمن القوة المصرية محرضا على الاتحاد والتماسك والتضامن تحت لواء : الاستقلال التام لمصر والسودان . وذكر « ان كانت حياتى قصيرة فان حياة الأمة طويلة . يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادىء وهذه الحقائق لأبنائهم » (١٣) .

تلك كانت وجهة سعد كمعبر عن ثورة ١٩١٩ وعن الحركة الوطنية المصرية . اذ تصدى المصريون لبريطانيا ذات القوة الهائلة ، وهم مدركون أن معركتهم ليست سهلة وان النصر ليس سريعا ، ولم

يكن تصديهم لها نوعا من المجازفة ولا كانت مطالبهم رؤى وخيالات، ما داموا عاقدين العزم على مقابلة الصعب بالتضحيات واستطالة الزمن بالصبر وطول النفس • وسعد زغلول عندما يفاوض ملنر أو ماكدونالد لا يساوم بيعا وشراء ، ولكنه يواجه المستعمر بمطالب الحركة الوطنية ويستكشف حصيلة جهاد الشعب فى الفترة الماضية • وهو اذ يرفض ما دون الاستقلال ، فذلك لاعتقاد منه أن الاستقلال لا يتجزأ • أما استقلال واما حماية، وجوهر المسألة يتعلق عنده برفض الرقابة الأجنبية على الدولة ، ورفض الاحتلال العسكرى • والمساومة تكون فى غير هذين الأمرين • والرفض هنا ليس فعلا سلبيا يفيد محض عدم الرضاء، ولكنه رد ايجابى يفيد نفى العدوان واستمرار الجهاد ، ليس تجاهلا صوريا للواقع الراهن ، ولكنه تحد ومناجزة لهذا الواقع ولاستمراره•

٢
مفاوضات ماقبل الاستقلال

بين سعد وملنر :

انفجرت ثورة ١٩١٩ فور نفى سعد زغلول وأصحابه فى ٨ مارس. ثم أفرج عنهم بضغط الثورة فى ١٧ ابريل ، واذن لهم بالسفر من منفاهم بمالطة الى باريس حيث يعرضون مطالب مصر على مؤتمر السلام المنعقد هناك . ولكن الوفديين وجدوا صدا تاما من المجتمعين بفرساى، وأعلن الرئيس الأمريكى ويلسون اعترافه بالحماية البريطانية على مصر فى ٢٢ أبريل، ثم تضمنت معاهدة الصلح مع المانيا اعترافا بتلك الحماية. وبدا واضحا أن الدول الكبرى المنتصرة فى الحرب انما اجتمعت لتعيد اقتسام العالم غنيمة فيما بينها، وانها استقرت على ترك مصر لبريطانيا. وبدا واضحا أن الأوضاع الدولية قد أقرت نهائيا ورسميا لأول مرة منذ الاحتلال البريطانى لمصر، أقرت أن تكون مصر داخل نطاق الحوزة البريطانية ، ولم يعد ما تخشاه بريطانيا من تحد لنفوذها فى مصر من جهة العلاقات الدولية .

ولكن كان قدر بريطانيا مع مصر أنه كلما هدأ لها الميدان الدولي، كلما عاكستها الأمواج داخل مصر • حدث ذلك فى ١٩٠٤ ، ويحدث الآن فى ١٩١٩ على نحو أكثر عتوا • وبعد اذ انفجرت الثورة المصرية عالجتها السياسة البريطانية بما يلزم من عنف ولين ، ثم قررت فى مايو تشكيل لجنة « لبحث أسباب الاضطرابات » ولترسم استراتيجية حكم مصر فى الفترة التالية ، وشكلت اللجنة برئاسة اللورد ملنر وزير المستعمرات فى سبتمبر ووصلت الى القاهرة فى ٧ ديسمبر ١٩١٩حيث بقيت الى ٦ مارس ١٩٢٠ •

وكما قوبل الوفديون بمقاطعة دولية من دول مؤتمر فرساى ، قوبل ملنر فى مصر بمقاطعة شعبية تامة نفذها ضده الوفديون بشعار عدم التعاون ، ولم يستطع ان يحادث مصريا من أنصار السياسة البريطانية الا خفية ومسارقة • وثبت لديه يقينا الى أن مدى بعيد يسيطر الوفد على الحركة السياسية المصرية والى أى مدى بعيد يرفض المصريون التعاون مع المستعمر • وما أن عاد الى لندن حتى دعا الوفد من باريس الى مفاوضته فسافر اليه الوفد المصرى وبدأت مفاوضات سعد ملنر التى استطالت من يونيو الى نوفمبر سنة ١٩٢٠ •

تم أول لقاء بين الطرفين فى ٦ يونيو ، واجه كل صاحبه ومن ورائه تجربة الشهور الماضية • يجلس سعد ومن ورائه مقاطعة المصريين لملنر ، ويجلس ملنر ومن ورائه مقاطعة الدول الكبرى لمصر وتنكرهم لمطالبها • على أن أخطر مشاكل المصريين حول مائدة اللقاء كانت فيما بينهم لا فى الجانب المقابل • فاذا كان الوفد قد أثبت هيمنته على الحركة السياسية المصرية ، فان فريقا من قادة الوفد قد أحبطتهم نتيجة « فرساى » وازعجهم قيام الثورة المصرية نفسها ، وبدءوا يلوذون بالسياسة البريطانية من خلال عدلى يكن الذى كان يقودهم من خارج الوفد • ولم تكن المشكلة أن يتخلف فرد أو أفراد ، ولكن كانت

المشكلة أن يثير هؤلاء انقساما فى الكتل الواسعة الملتفة حول الوفد ٠

والظاهر ان لم تكن مفاوضات سعد ملنر مفاوضات بالمعنى الدقيق للكلمة من وجهة نظر الانجليز ٠ بل كانت جزءا من مهمة البحث والتقصى التى ندبت لها لجنة ملنر ، كما كانت أيضا مشاغلة سياسية لتحقيق الخلاف داخل الوفد من جهة ، ولتجميد الأوضاع فى مصر حذر أن تتصاعد موجات الثورة من جديد ٠ بعث ملنر الى اللنبى فى ٣٠ يونيو يقول انها « ليست فى الواقع الا مناقشات تقصد اكتشاف مدى الاستعداد الموجود عندهم » (١٤) ٠ وتظهر طريقته فى ادارة المناقشات انه انما كان يتحسس مواقع الخطو ويدرس ردود الفعل تجاه كل نقطة تثار ، ويثير المسائل المختلفة واحدة واحدة لا ليصل الى قرار ، ولكن ليستطلع وجهات النظر ، ثم يجىء فى الاجتماع التالى ليثيرها ذاتها واحدة واحدة مع تفصيلات أكثر ، ويترقى فى طرح التفاصيل لا ليحسم ولكن ليحلل وليدرس ما وراء كل موقف ٠

كان يمكن أن تنقطع المفاوضات فى ١٧ يوليو ، اذ قدم كل طرف مشروعا رفضه الطرف الآخر ٠ ولم يبق من هذا التاريخ الا المد والمط كسبا لوقت ينضج فيه الانقسام داخل الوفد ، ويتبين فيه الحجم السياسى للمنقسمين ومدى نفوذهم لدى الرأى العام المصرى٠ وجاء مشروع ملنر الثانى فى ١٨ أغسطس يكتسب معناه ودلالته من هذا السياق ٠

المهم فى صدد الموضوع المطروح ، بيان تصور كل من الطرفين لفكرة الاستقلال والتبعية وتحليلها الى عناصرها السياسية المختلفة ، وموقف كل من الطرفين بالنسبة لكل من هذه العناصر وتطور هذا الموقف ٠ وقد كان ملنر ماهرا للغاية فى تحليله لعناصر العلاقات المصرية البريطانية ، وكانت له المبادرة فى هذا الأمر ، من خلال الأسئلة التى

بدأ بها المفاوضات وألقى بها تباعا على بساط البحث • فكان هو السائل وكان سعد المجيب • ويفهم من تتبع النقاش ، أن عناصر المسألة تحددت عن قسمين رئيسيين ، سلفت الاشارة اليهما ، الوجود العسكرى والهيمنة على أجهزة الحكم • وكلا الأمرين قائم ولكن ينقصه « الشرعية » أى تسليم المصريين به ، وكان جهد ملنر أن يبتدع نوعا من الاستقلال تمنحه بريطانيا لمصر ، مقابل أن يرضى المصريون بوجودها العسكرى وهيمنتها على دولتهم • ووجدت بريطانيا فى الاعتراف الدولى بحمايتها على مصر منطلقا لها • فان الأوضاع الدولية الجديدة التى انتجتها الحرب والتى سمحت بهذا الاعتراف لتسمح لبريطانيا بأن تستخلص موافقة دولية على أن تكون هى المهيمنة على الامتيازات الأجنبية لحسابهم فى مصر ، فتكسب ازاء الدول الكبرى سيطرة منفردة على مصر لم تخلص لها من قبل بسبب الامتيازات ، وتكسب ازاء المصريين الهيمنة على أجهزة الحكم باسم رعاية مصالح الأجانب • وتحددت عناصر المسألة ، من وجهة النظر البريطانية فى وجود القاعدة العسكرية ، والتحالف بين البلدين ، وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، والوضع الممتاز لممثل بريطانيا فى مصر ، والموظفين البريطانيين فى الحكومة المصرية ، والامتيازات الأجنبية • واذا أمكن التبسيط فى التعبير أمكن القول بأن ملنر فى مباحثاته كان يحلل المسألة الى عناصر عديدة ، بينما كان سعد زغلول يجمع العناصر فى صورة واحدة ويقيسها فى وضعها الشامل ، وكلما وجد ان الأمر يتمخض عن بقاء القاعدة العسكرية والاشراف على الدولة بأية صورة من الصور قال « هذه فى ذمتى واعتقادى حماية » •

عرض ملنر مبدأ التحالف بين البلدين ، ولم يرفض سعد قيام حلف بين بريطانيا ومصر المستقلة • ولعل هذه هى النقطة الوحيدة التى سمح أن يقدم فيها تنازلا للطرف الآخر مقابل الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال • ولكنه رفض التحالف الدائم لأنه « لا شىء أبدى فى

هذه الدنيا» كما تحفظ بالنسبة لتحديد مجالات مساعدة مصر لبريطانيا وحجم هذه المساعدة • وعرض ملنر مسـألة القاعدة العسكرية ، للمحافظة على القنال ودون التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب سعد فى البداية « ليس هذا ممكنا وانجلترا عندها مواقع كثيرة أخرى تحت يدها •• لماذا لا يكتفى بالجيش المصرى » وذكر أن للدفاع عن القنال نظام حددته معاهدة ١٨٨٨ التى ضمنت حيدتها واكتفت بدفاع مصر عنها ، واذا كانت بريطانيا تكتفى بابقاء قوة صغيرة بمصر كما أشار ملنر ، فهى لا تكفى لدفع اعتداء • ثم أجاب على تصميم ملنر « آسف لا يمكننا مطلقا الموافقة على ذلك ، لأن الجلاء مطلب أساسى من مطالبنا •• » (١٥) • ومن الملاحظ أن ما عرضه ملنر من حصر القاعدة العسكرية بمنطقة القنال لم يكن أمرا مقررا فى السياسة البريطانية • وكان ملنر أكثر صراحة فى حديث له مع عدلى يكن حيث ذكر أن حياد القنال المضمون بمعاهدات دولية لا يمكن من استقرار القاعدة هناك ، ولابد أن تكون القاعدة فى شرق الدلتا وأن يسمح بنقل الجنود من مكان الى آخر (١٦) • وهذا النظر نفسه أكده المشروعان البريطانيان اللذين قدما فيما بعد • أما عن التمثيل الخارجى، فقد عرض ملنر الا تمارسه مصر المستقلة الا بواسطة الممثلين البريطانيين، لأن الممثلين الأجانب لا هم لهم الا بث الدسائس وتحريك الفتن ضد بريطانيا ، ولكنه ووجه بمعارضة واضحة من المصريين حتى من المعتدلين، ولعل هذه النقطة هى الوحيدة التى أبدى عدلى يكن اعتراضا بشأنها • وتهددت المفاوضات بالانقطاع لولا أن ملنر فى الاجتماع التالى يزف « بشرى » موافقة بريطانيا على أن يكون لمصر حق تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى • ثم استمسك بأن يكون لممثل بريطانيا وصفا ممتازا لا كغيره من ممثلى الدول فرفض ذلك باعتبار أنه من مظاهر الحماية (١٧) •

كان هذا مجمل الحوار الدائر بين الطرفين حول المسألة

العسكرية والعلاقات الخارجية • أما الوجود المدنى البريطانى فى جهاز الدولة المصرى ، فقد عولج من خـــلال مســـألة الموظفين الانجليز والامتيازات الأجنبية • بدأ الحديث عن المسألة الأولى بقول ملنر أن بلاده يهمها ضمان الاصـــلاحات التى باشرتها فى مصر ، وذلك ببقاء الموظفين الانجليز ضمانا لحسن سير العمل « وضمانا لتنفيذ المحالفة »، فأوضح سعد استحالة ابقاء هذا « الجيش العرمرم » ممن يشغلون الوظائف الفنية والادارية ، أشار ملنر الى بعض وظائف كبرى لا يمكن التخلى عنها ، كالمستشار المالى ذى السلطة القاطعة بالنسبة لمسائل الدين العمومى والرأى الاستشارى فيما عدا ذلك، وموظف كبير بادارة الأمن العام بالنسبة للاجانب ، وضابط كبير يرأس أركان حرب الجيش • فأجاب سعد بأن ضمان حسن سير العمل يكفله النظام الديمقــراطى البرلمانى ، وان هذا النظام يتنافى مع وجود رقابة ما للانجليـــز على أجهزة الحكم ، أما الموظفون الانجليز الكبار « فان مصر لا يمـــكن أن توافق على ذلك ، لأنه احتلال مدنى شامل ، واشتراك بريطـــانيا مع مصر فى السيادة الداخلية •• » وذكر أن مصر قد تحتاج الى خبرة الأجانب ولكنها لا تحتاج الى حكم الأجانب، وان ثمة فارقا بين الكفاءة والسلطة ، وأشار الى تجربة محمد على حيث ادار مصر بمهارة رغم أميته ، واستفاد من خبرة الأجانب دون أن يستمدوا سلطة لهم الا منه شخصيا • وكان ملنر يعقب دائما على حديث سعد بأن الرأى العـــام البريطانى سيصيبه الذهول لو أجيب سعد الى كل ذلك (١٨) • وفى ٧ يوليو ارسل ملنر الى سعد مذكرة تفصيلية عن مسألة الموظفين تضمنت بيانا بعدد الموظفين البريطانيين ونسبتهم الى مجموع الوظائف ومرتباتها، وأشارت الى أن النظام المالى المصرى بناه الموظفون الانجليز ، واذا ابتعد هذا العنصر خيف تقــوض أركان الحكومة ، ولكن مع زيادة عدد المصريين الأكفاء يمكن اختصار عدد الأجانب تدريجيا، ولكن اذا

ترك لمصر اخراج من تشاء ، فهى تفقد آعظم مستشاريها خبرة وتفقد الجاليات الأجنبية ضمان حسن معاملتها ، ولا ينتظر أن يسكت المعتمد على مثل تلك الحالة ، لأنه (ممثل حليفة مصر وأسمى الأجانب مقاما فى مصر بل حامى مصالح الأجانب فيها) وانتهت المذكرة الى عدد من الاقتراحات منها : « ٣ ـ الوظائف الآتية يستمر الانجليز يشغلونها لخطورتها وذلك لفترة من الزمن يتفق عليها وهى وظائف المستشار المالى والمستشار القضائى ومدير الأمن العام للأجانب فى وزارة الداخلية ووكياه ، وهؤلاء يعينون باتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية، وذلك لايجاد ضمانات للدول لالغاء الامتيازات الأجنبية ٠٠ » وأضافت الى هذه الوظائف النائب العام لدى المحاكم المختلطة وحكمدار البوليس فى القاهرة والاسكندرية وبور سعيد وضابط كبير بوزارة الحربية يشرف على الجيش المصرى ٠ وقد قرر الجانب المصرى رفض هذه المذكرة الا فيما تضمنته من مبدأ تعويض الموظفين الأجانب عند تركهم الخدمة تعويضات سخية ، وترتب على ذلك أن أجلت جلسات المفاوضات الى أجل غير مسمى (١٩) ٠

أما عن الامتيازات الأجنبية ، فالحاصل أنه نظام يقيد سلطة الدولة وسيادتها على قاطنيها فى التشريع والقضاء بالنسبة لرعايا الدول الأجنبية المتمتعة بهذه الامتيازات ٠ فيكون لهم قضاؤهم القنصلى أو محاكم خاصة (المحاكم المختلطة) تختص بنظر منازعاتهم ، كما أن التشريعات الوطنية لا تطبق على رعايا أية دولة منهم الا بموافقة تلك الدولة ٠ وقد تمتع الرعايا البريطانيون بهذه الامتيازات حتى احتلت بلدهم مصر ، فلما احتلتها استشعرت فى الامتيازات ما ينتقص من سلطانها الفعلى فى مصر ، واطمعها الاحتلال فى أن تحتكر النفوذ دون غيرها، ووجدت فى هذا النظام نوعا من الشركة البغيضة يعرقل سعيها الانفراد بمصر ويقوى من امكانات تنافس تلك الدول معها ٠ ولم يكن فى مكنة الانجليز فى اطار المحاذير الدولية السائدة أن يلغوا

الامتيازات ، وتشبثت الدول بامتيازاتها مناوئة للنفوذ البريطانى • وصف كرومر الموقف بقوله ، ان أعداء بريطانيا يشكون فى حيدتها معهم اذا الغيت الامتيازات ولم يكونوا ليتركوا حقوقا كسبوها بمصر تسهيلات لمهمة منافسيهم الانجليز ، كما أن أصدقاء بريطانيا كانوا يرفضون التنازل عن الامتيازات ما داموا لا يضمنون بقاء بريطانيا فى مصر وهى تعلن دائما عزمها على الجلاء (٢٠) •

فلما تحقق الاعتراف الأوروبى بمركز بريطانيا الفعلى بمصر فى ١٩٠٤ • بدأ التفكير فى تطوير نظام الامتيازات بما يمكن من استيعابه لصالح الانجليز ، حسبما يلاحظ من التقارير السنوية الثلاثة لكرومر عن أعوام ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، ١٩٠٦ ، فارفق بالتقرير الأول مذكرة لمستر برونيات تندد بمساوىء الامتيازات ، وتبلور المشروع بالتقريرين اللاحقين ، بتكوين مجلس لشورى القوانين بتشكيل مصرى أجنبى تكون موافقته على التشريعات السارية على الأجانب بديلا عن موافقة كل من الدول المعنية ، ويتراوح عدد أعضائه بين ٣٦ و ٤٠ عضوا منهم أربعة مصريون هم مستشارو وزارات المالية والحقانية والداخلية والأشغال (وكانوا انجليزا) فضلا عن عدد من قضاة المحاكم المختلطة وخمسة تعينهم الحكومة المصرية من غير الموظفين ، وعشرون يمثلون رعايا الدول ذات الامتيازات • ولا تكون قرارات لمجلس نافذة الا بتصديق كل من الحكومتين المصرية والبريطانية (٢١) • ومن الجلى ان كان هدف المشروع جمع المصالح الأجنبية فى اطار واحد يخضع للهيمنة البريطانية ، ويربط مصالح الرعايا الأجانب بالاحتلال البريطانى لينتقل ولاؤهم بالتدريج الى السلطة البريطانية • كما استهدف ايجاد صفةقانونية شرعية للحكومة البريطانية فىالاشتراك فى مباشرةالتشريع المصرى عن طريق حقها فى التصديق على قرارات تلك الهيئة ، وهو أمر لم يوات السلطة البريطانية قط • ولكن المشروع تلكأ ولم يجد طريقه الى النور • فلما وضعت مصر تحت الحماية فى عام ١٩١٤ ندب

المندوب السامى فى ٢٤ مارس ١٩١٧ لجنة برئاسة سير برونيات مستشار دار الحماية لاعداد مشروعات تعديل الامتيازات فى اطار الوضع الجديد ، وأعدت المشروعات على أساس دمج القضاءين الوطنى والمختلط وتغليب العنصر البريطانى فيه عن طريق الوظائف ذات الأهمية الخاصة كمنصب النائب العام • وانشاء مجلسين نيابيين ، أحدهما استشارى يتكون من النواب المصريين ، وآخر يملك السلطة التشريعية يتكون من مصريين وأجانب ويشكل بالانتخاب والتعيين • وقد ذاع نبأ تلك المشروعات عندما أرسلت الى رئيس الوزراء حسين رشدى فى نوفمبر ١٩١٨ • فقوبلت بموجة من الاستنكار الشعبى كانت من مقويات تفجير ثورة ١٩١٩ (٢٢) •

كانت الحلول البريطانية لمسألة الامتيازات تصدر دائما عن كونها وسيطا بين طرفين ، مصر والأجانب • وهى كشأن الوسطاء تمثل كلا من الطرفين لدى الآخر وتميل لمصادرة المصالح المتعارضة لصالحها وليكون لها أوفر الأنصبة • وقبل ثورة ١٩١٩ بدت بمظهر من يعبر عن مصالح مصر لدى الدول صاحبة الامتيازات بحكم كونها المسيطر على السياسة المصرية وبحكم تحدى الدول الأخرى لها ، فظهرت بمظهر المدافع عن «حقوق» مصر • ولكن بعد الحرب العالمية انقلب الوضع اذ تحدى المصريون سلطتها ، واعترفت الدول الأخرى بالحماية فى معاهدتى فرساى ١٩١٩ ولوزان ١٩٢٣ • فانقلب الدور البريطانى الى التعبير عن مصالح الأجانب لدى مصر والظهور بمظهر الدفاع عن « حقوقهم » • وذلك على ما يلحظ فى مفاوضات سعد ملنر وما تلاها• أثار ملنر الحديث عن الامتيازات و « حقوق » الأجانب ، فحاول سعد أن ينحى هذه المسألة عن نطاق المفاوضات الجارية بقوله « هذه المسألة ستعالجها مصر فيما بعد مع بريطانيا وسائر الدول الأجنبية »• فعاد ملنر يقترح أن تبذل بريطانيا نفوذها لدى الدول المعنية للنزول عن الامتيازات ، وان ذلك يكون ممكنا « اذا اقترحت بريطانيا أن تحل

محلها فيها حتى تطمئن هذه الدول على أن لا ظلم يقع على رعاياها فى المستقبل » وانه يسهل على مصر مستقبلا أن تفاوض بريطانيا وحدها بشأن أوضاع الأجانب بدل أن تفاوض ست عشرة دولة ، فأجاب سعد « اذا كان المراد بالغاء الامتيازات تطبيق القوانين المصرية على الأجانب كما تطبق على الوطنيين .. فذلك ما نبغيه ونرجو السعى فيه ، أما اذا كان الغاؤها يعنى تحويل السلطة فيها من أيد كثير الى يد واحدة فهذا لا فائدة لنا منه ، ولا يعتبر الغاء للامتيازات الأجنبية ، بل اقامة سلطة جديدة لبريطانيا فى مصر تتمكن بموجبها من التدخل فى شئون التشريع والقضاء الخاص بالأجانب . وهذا اشتراك فى السيادة الداخلية لاتقبله مصر لأن فيه اخلالا خطيرا بالاستقلال .. » (٢٣) .

وفى ٥ يوليو قدم الجانب البريطانى مذكرة للمصريين فى هذا الشأن ، وهى ما عرف بمشروع « سيسل هيرست » أحد أعضاء لجنة ملنر ، مزجت المذكرة بين مبدأ حلول بريطانيا محل الدول ذات الامتيازات ، وبين اقرار التدخل البريطانى فى صميم نشاط أجهزة التشريع والقضاء والادارة . وحددت اقتراحات عشرة من أهمها تعيين المستشار المالى باتفاق الحكومتين لتكون له اختصاصات صندوق الدين وليكون مستشارا للحكومة المصرية ، وتعيين مستشار بريطانى بوزارة الحقانية يختص بجميع مسائل القضاء المتعلقة بالأجانب فضلا عن استشارته فيما تطلبه الحكومة ، ويكون له حق الاتصال المباشر بالوزير ، واعتراف مصر بحق بريطانيا فى التدخل بواسطة ممثلها (المندوب السامى) لمنع تطبيق أى قانون مصرى على الأجانب اذا رآه مجحفا بهم . فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالمساواة بين الأجانب عامة والرعايا البريطانيين وضمان بقاء المدارس الأجنبية وتعلم اللغات الأجنبية ونشاط المعاهد الدينية الاجنبية والغاء صندوق الدين الدولى والمحاكم القنصلية وما الى ذلك . وقد أجاب المصريون بمذكرة رفضوا فيها بحزم الاقتراحات الثلاثة الأولى باعتبارها « تتناقض كل

المناقضة مع الاستقلال الذى تسعى اليه مصر » وأنه اذا قبلت مصر نيابة بريطانيا عن الدول ذات الامتيازات ، فلمدة محدودة وبشروط خاصة . وفى اجتماع لاحق أوضح سعد تلك الشروط التى يقبل بها النيابة البريطانية ، وهى الا يكون اعتراض المندوب السامى على تشريع ما موقفا لتنفيذه ، وانه عند الخلاف يحتكم الى عصبة الأمم . وكان رأى سعد أن المشروع يجعل بريطانيا « فى نظر الدول حامية فعلا وقانونا ، وتكون بالتالى حامية للأجانب من قوانين البلاد . ولا يخفى ما فى هذا من الخطر الوبيل على مصر ، فضلا عن أنه يجعل لانجلترا الحق فى التدخل فى كل الشئون الادارية بحجة أنها تضر بالأجانب. فيأتى المندوب السامى البريطانى مثلا ويطلب من الحكومة عزل مدير ما لأنه ظلم الأجانب بقرار أو بمشروع قام به ، أو يعارض فى انشاء ترعة بحجة أنها مضرة بمصلحة الأجانب ، والأجانب بطبيعة الحال منتشرون فى أنحاء البلاد لا فى بقعة واحدة .. » (٢٤) .

المشروعات المتبادلة :

وعلى الجملة فقد ارجئت اجتماعات الجانبين منذ ٨ يوليو ١٩٢٠ بعد رفض المصريين مذكرتى الموظفين والامتيازات . ثم جهد كل جانب أن يبلور موقفه فى مشروع اتفاق . شكل الوفد المصرى لجنة لوضع مشروعه من عبد العزيز فهمى ولطفى السيد وعلى ماهر ومحمد على علوبة . وهى لجنة كانت تعمل بتوصيات من عدلى يكن أكثر مما تعمل بالتفاهم مع سعد ، وعمل سعد من جهة أخرى بمعاونة واصف غالى على اعداد مشروع آخر يستطيع به أن يقيس مشروع اللجنة الأولى وان يراجعه . وجاء فى النهاية المشروع المصرى مزيجا من المشروعين يعكس وجهتى نظر وموقفين مصريين لا وجهة واحدة ولا موقفا واحدا . وعلى العموم فقد كان لسعد من هذا المشروع مادتيه الأولبين ، حسبما يذكر محمد كامل سليم (٢٥) ، وقد تضمنتا اعتراف بريطانيا صراحةباستقلال مصر وانهاء الحمايةوانهاء الاحتلال العسكرى

لها واستردادها سيادتها الداخلية والخارجية كاملة باعتبارها دولة ملكية ذات نظام دستورى (مادة ١) وجلاء الجنود البريطانيين عن مصر خلال مدة يجرى الاتفاق عليها (مادة ٢) . ثم جاءت النصوص التالية تجيز لبريطانيا انشاء قاعدة عسكرية على الشاطىء الآسيوى لقناة السويس لمدة عشر سنوات لا يكون لها حق التدخل فى شئون مصر الداخلية ولا الاخلال بحيدة القناة حسب اتفاقية ١٨٨٨ (مادة ٨)، مع عقد تحالف دفاعى تشترك به بريطانيا فى الدفاع عن مصروتساعدها به مصر فى حالة الحرب (مادة ١٠) ، ومع حق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، على أن توكل لممثلى بريطانيا النيابة عنها وفق آراء وزير الخارجية المصرى اذا لم تر موجبا لانشاء تمثيل لها فى بلد ما ، وعلى الا تبرم مصر تحالفا مع دولة ما دون موافقة بريطانيا (مادة ٩ ، ١١) . وبالنسبة للامتيازات تقبل مصر استعمال بريطانيا حقوق الدول الممتازة على ألا تشترط موافقة بريطانيا على التشريع المطبق على الأجانب وانما يجوز لها الاعتراض على التشريع الذى لا نظير له فى شرائع الدول الممتازة أو اذا كان تشريعا ماليا لا يسوى فى المعاملة بين المصريين والأجانب ، ويبلغ الاعتراض فى مدة معينة ولا يوقف التنفيذ ، ويحتكم فى حالة الخلاف الى عصبة الأمم . وكل ذلك محدود بخمس عشرة سنة فقط (مادة ٤ ، ٦) ، ويحل موظف بريطانى محل صندوق الدين فى حالة الغاء الصندوق ، ونائب عام مختلط بريطانى فى حالة الغاء المحاكم القنصلية (مادة ٥ ، ٧) . والاتفاقية كلها محدودة بثلاثين عاما (مادة ١٢) .

أما المشروع البريطانى فلم يتضمن اعترافا باستقلال مصر ، بل تعهدا بريطانيا « بضمان سلامة أرض مصر واستقلالها » (مادة ١) مع ابقاء قوة عسكرية يحدد مكانها فيما بعد ، وذلك نظير مسئولية بريطانيا عن سلامة مصر ولحفظ المواصلات الامبراطورية ومع حق استعمال الموانى والمطارات (مادة ٣) ، ومع الاعتراف بحق تبادل

مصر التمثيل السياسى مع الدول الأخرى يكون لممثل بريطانيا حـــق التقدم على الآخرين (مادة ٩ و ١٠) • وبالنسبة للامتيازات فانه نظير تعهد بريطانيا فى مســاعدة مصر على استرداد حــــريتها فى التشريع والادارة يكون لها حق التدخل لوقف أى قانون يمس الأجانب ولمصر ساعتها رفع الأمر لعصبة الأمم (مادة ٥ ، ٦ ، ٧) ويعين مستشـــاران مالى وقضائى بريطانيان يكون للاول اختصاص صندوق الدين وللآخر التأكد من حسن ادارة القوانين بالنسبة للأجانب فضلا عن استشارتهما (مادة ٤ ، ٨) ولم يحدد المشروع لسريان الاتفاق زمنا معينا (٢٦) •

وان أوجه الخلاف بين المشروعين واضحة ، خاصة فيما يتعـلق بمبدأ الاعتراف بالاستقلال والغاء الحماية ووظيفة القـاعدة العسكرية وأماكن وجودها ودوام الاتفاقية ، وبالنسبة لســـلطات بريطانيا عن الامتيازات وسلطات المستشارين المالى والقضائى • لذلك ما أن تبادل الطرفان المشروعين فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، حتى تبادلا الرفض أيضا ، وقرر سعد مغادرة لندن الى فرنسا ، لولا أن قابله ملنر ليستميله الى البقاء والتداول فى الأمر • ولم يخف عن فطنة سعد ما يسعى اليـه ملنر من كسب الوقت ، ولكنه قبل البقاء بضغط المعتدلين فى الوفـد وكانوا بغالبيتهم فى قيادة الوفد وقتها يحاصرون سعدا ، وكان هـو يفعل الأفاعيل هجوما عليهم ومصابرة لهم والتفافا وراءهم ، وعينه على مصر حذر الانقسام ، ولم يكن قد قيس بعد حجم التأييد والقـــوة السياسية التى يتمتع بها كل من الجانبين •

تقدم الجانب البريطانى بمشروع ثان فى ١٨ أغسطس دلت صياغته على الخبث الشديد ، فقد علق فى ديباجته استقلال مصر على تحـديد العلاقات بين البلدين وتعديل نظام الامتيازات • ثم علق الأمرين على مفاوضات تتم مع ممثلين معتمدين من الحكومة المصرية بما يشـــير الى أزماع بريطانيا تخطى الوفد ، وتخطى سعد زغلول الذى كان يمثل

الوفد لا الحكومة • وكان المرشح لتولى تلك المفاوضات هـو عدلى يكن يؤيده من الوفد « المعتدلون » كما علق المشروع الاتفاقية عـلى مفاوضات أخرى تجريها بريطانيا مع الدول ذات الامتيازات (بنـود ١ ، ٢ ، ٥) • ثم أورد نصا تقدمت به بريطانيا خطوة فى الاعتراف باستقلال مصر مقابل صيانة مصالح بريطانيا والدول الممتازة عن طريقها والدفاع المشترك واستعمال الموانى وميـادين الطيران وغيرها وابقـاء قوة عسكرية بمصر (بنود ٣ ، ٤ ثانيا) وأبقت من المشروع الأول ما يتعلق بتبادل التمثيـل الأجنبى والمركز البريطـانى الممتاز بمصر والمستشارين المالى والقضائى وحق بريطانيا فى منع تطبيق أى تشريع مصرى على الأجانب (بند ٤) ، ثم تضمن أحكاما تفصيلية عن حقوق الأجانب بالنسبة للنشـاط التعليمى والدينى وغيرها (٢٧) • ووجه المناورة فى المشروع ، انه وان لم يتقدم خطوة عن سلفه الا فى الوعد بالاعتراف باستقلال مصر ، ومقابل تلك الخطوة أوقف تنفيذ الاتفاق كله حتى تتم مفاوضة بريطانيا مع دول الامتيازات • وربط مسـألة الاستقلال بمسألة الامتيازات (٢٨) • ووجه المناورة أيضا أنه عـلق الأمر على تخطى سعد زغلول والوفد فى المفاوضات الرسمية ، الأمر الذى كشف عنه من قبل كتاب ملنر الى اللنبى فى ٣٠ يونيو السابق الاشارة اليه• وان ماوعد بهمن اعتراف بالاستقلال انما توخى فيه أن يحقق ما لايصبو «المعتدلون» فى الوفد الى سواه، وبهذا يعمق الصدع بينهم وبين سعد وفريق المتشددين ، وهذا ما حدث فعلا ، اذ بلغ الخـلاف حول المشروع بين الوفدين الى ما كان لابد معه من طرح الأمـر على الرأى العام المصرى ، وأيد ملنر فكرة استطلاع الرأى العـام المصرى وذكر فى تقريره فيما بعد « ان المناقشة التى تقع بين الجمهور فى مصر على أثره تمكننا من سبر غور الرأى العام المصرى أكثر مما تيسر لنا سبره فيما مضى ، وان نقارن بين قوة المعتدلين وقوة المتطرفين من أنصار الحركة الوطنية •• » (٢٩)

انتقلت معركة المفاوضات الى مصر. ناور سعد مع المعتدلين، فأرسل أربعة منهم(محمد محمود، عبد اللطيف المكباتى، أحمد لطفى السيد، على ماهر) ووعد بالا يرسل برأيه فى المشروع. ولكنه فى الوقت ذاته اتفق على أن ينضم اليهم فى مصر مصطفى النحاس وويصا واصف وحافظ عفيفى وكانوا من أنصار اتجاهه ، ثم أرسل الى النحاس وغيره خفية عن زملائه خطابات تتضمن رأيه كاملا فى المشروع وان « فيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير كالقوة العسكرية والتدخل فى التشريع للأجانب ، وفى القضاء المختص بهم ، والتدخل فى المالية وفى الحقانية بواسطة موظفين انجليز وجعل المعتمد البريطانى ذا مقام خاص .. وتقييد حرية مصر فى عقد المعاهدات .. وتولى انجلترا دون مصر عقد المعاهدات المتعلقة بالغاء الامتيازات مع الدول الأخرى .. » (٣٠) واستمرت حركة استطلاع الرأى العام حتى أوائل اكتوبر حيث أسفرت عن تحفظات أوجبت الحركة الوطنية المصرية وجوب مراعاتها فى المشروع وتعديل المشروع وفقا لها . ومن أهم تلك التحفظات ، الغاء الحماية صراحة ، وعدم تعليق المعاهدة على انهاء الامتيازات ودخول مصر طرفا فى مفاوضات الامتيازات ، وحذف ما يتعلق بالمستشار القضائى وقصر سلطات المستشار المالى على مسألة صندوق الدين ، والغاء كل حكم فى المعاهدة يقيد استقلال مصر . وعرضت التحفظات على ملنر فرفضها وانقطعت المفاوضات رسميا فى ٩ نوفمبر ١٩٢٠ .

بهذا تكامل بحث الموضوع أمام لجنة ملنر فانهت تقريرها ورفعته الى مجلس الوزراء البريطانى بعد شهر ، ثم نشر التقرير فى ١٩فبراير سنة ١٩٢١ . وكان أهم ما تضمنه انه فى حديثه عن السياسة البريطانية المقبلة ، ينبغى مراعاة الشعور المتأصل وهو رغبة المصريين فى حفظ قوميتهم وجنسيتهم ، وانه لا غنى عن ذلك لاستمالة العناصر «المعتدلة»

حتى يمكن أن تنحاز لبريطانيا ، وانه لا يكفى لذلك اعطاء الحكم الذاتى لمصر ، لأن المصريين لا يعدون أنفسهم من جملة الأملاك البريطانية ، وهذا الأمر يوجب تمييزا بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلاد الأخرى كالهند • واذا كانت ثمة بلاد تبلغ حالة القومية تدريجيا • فان المصريين يعتبرون أنفسهم قد بلغوا تلك الغاية• ثم أشار الى الجانب الآخر وهو أهمية مصر للنظام الامبراطورى وذكر أن التوفيق بين الجانبين يوجب عقد معاهدة تطلق « سراح المصريين من الوصاية » دون أن تعرض المصالح البريطانية الحيوية للخطر ، وذلك بأن يكون لبريطانيا : الدفاع عن مصر ، والاشراف على العلاقات الخارجية المصرية ، والابقاء على القوة العسكرية ، والحصول على « نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالأجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة•• » ثم عرض التقرير لمشروع ملنر الثانى فذكر أنه اذا كان أتيح فيه لمصر تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، فان اختيار مصر لسياسة خارجية مستقلة عن بريطانيا « ضرب من المحال » ، ورفض أن تكون القاعدة العسكرية محصورة فى الجانب الشرقى لقناة السويس أو فى منطقة القنال عامة ، مشيرا فى ذلك الى أن مصلحة بريطانيا لا تقتصر على ضمان المرور فى القنال ، بل تشمل المواصلات البرية والجوية والبحرية عامة ، ثم عرج على مسألتى الموظفين البريطانيين والامتيازات بما لا يجاوز ما سبق ذكره • (٣١) •

عدلى •• كيرزون :

كان أمهر ما صنعه ملنر ، أن صاغ مشروع اتفاق أمكن به تقسيم الوفد ، وفرز المعتدلين عن المتشددين • وأمهر ما صنعه سعد أنه صابر وناور وحسم فخرج المنشقون أفرادا • وكلتا الجراحتين بالغة الدقة • أنتقل الوفد الى باريس بعد قطع المفاوضات ، والانقسام

حاصل لا ينقصه الا الاعلان عنه . وتخلف عدلى يكن فى لندن أياما مما أثار ريبة سعد الشديدة . وكانت ملامح الخطوة التالية قد أخذت فى التشكل أثناء سير المفاوضات ومع نهايات الشهر الأول لها . بدت الظواهر مع كتاب ملنر الى اللنبى فى ٣٠ يونيو عن وجوب اشتراك بعض الوزراء فى المفاوضات المقبلة . وبعد تبادل رفض مشروعى ١٧ يوليو ، نقل عدلى يكن الى سعد فى ٢٤ يوليو طلب ملنر الا تكون « المقاطعة مغاضبة » فلا يعارض استمرار المفاوضة على يد غيره اذا هو قطعها ، فرفض سعد أن يعطى وعدا بذلك . ثم جاء مشروع ١٨ أغسطس وفى مقدمته اشتراط اجراء مفاوضة على أساسه مع وفد رسمى معتمد من الحكومة المصرية . فلما شارفت المفاوضات على القطيعة ، عرض عدلى على سعد فى ٢٦ أكتوبر طلب ملنر أن تقوم « وزارة ثقة » فى مصر يؤيدها سعد وتجرى المفاوضة ، فرفض سعد تأييد أية وزارة تقوم بالمفاوضة قبل استجابة الانجليز الى تحفظات الأمة (٣٢) . وظهرت خطة عزل سعد والمتشددين وتخطيهم بوزارة يشكلها عدلى ومعه معتدلو الوفد لتفاوض وفق مشروع ملنر . ومنذ وصول الوفد الى باريس بدأ سعد نشاطه لافشال هذا المشروع ، فسرب الأخبار الى مصر عن مواقف عدلى يكن وتأييده مشروع ملنر وعرقلته المفاوضات وعمله على تقسيم الوفد . فلما ترك المعتدلون باريس الى القاهرة ، أرسل سعد برقيته المشهورة « نبتت فكرة » يسد بها الطريق أمامهم ، أوضح فيها بايجاز أن هؤلاء يروجون فكرة أن الوفد مع تمسكه بخطه السياسى لا يمنع غيره من الدخول فى المفاوضات على خلاف هذه الخطة بل يؤيد تلك الوزارة ويعلن ثقته بها ، وعلق على ذلك بأنها فكرة غير مفهومة ولا تؤدى الا لافساد خطة الوفد « انى لا أدخل فى أى مفاوضة على أساس مشروع ملنر

قبل تعـــديله بالتحفظات ولا أؤيد من يدخـــل فيها بدون هـــذا الشرط ٠٠ » (٣٣) ٠

المهم ، أن استقر رأى الحكومة البريطانية على أن عدلى يكن هو أنسب من يتولى المفاوضة المقبلة ، لتمتعه بتأييد المعتدلين فى الوفـــد ولكونه الاقدر على حصار سعد زغلول (٣٤) ٠ وتسهيلا لمهمته اذاعت الحكومة البريطانية فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بلاغا رسميا صدر عن دار الحماية الى السلطان فؤاد يبلغه « ان نظـــام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى ٠٠ » وانها ترغب فى تبادل الآراء حول اقتراحات ملنر مع وفد يعينه السلطان للبحث فى امكان « ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصـــوصية التى لبريطانيا العظمى وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب » ٠ ثم شكل عدلى وزارته فى ١٧ مارس وسجل برنامجها فى خطاب قبول الوزارة « الوصول الى اتفاق لا يجعل مجالا للشك فى استقلال مصر ٠٠ مسترشدة بما رســـمته ارادة الأمة ٠٠ » وتحدث عن اشراك الوفد فى ذلك وتكوين جمعيـــة تأسيسية يعرض عليها الاتفاق وتضع الدستور ٠

ما جرت هذه التطورات حتى عاد سعد من باريس بعد غيبة دامت العامين منذ نفى الى مالطة ٠ كان استقبال المصريين له فى الاسكندرية (٤ ابريل) وعلى طول طريق القطار الى القاهرة ثم فى شوارع القاهرة، كان مما وصفه شهود العيان بأن لم ير له مثيل من قبل (٣٥) ٠ ووقر فى أذهان الكافة انه استفتاء على الثقة به شبه اجماعى ٠ وما لبث سعد من بعد هذا الاستعراض الضخم لقوته أن صرح لصحيفة الأهرام فى ٢١ أبريل بما يراه من شروط لتكون وزارة عدلى « وزارة ثقة » وهى : الوصول الى الغاء الحماية صراحة ، والاعتراف باستقلال مصر استقلالا دوليا عاما ، ومراعاة تحفظات الأمة على مشروع ملنر ، والغاء

الأحكام العرفية على الصحف قبل الدخول فى المفاوضات ، وان تكون رئاسة وفد المفاوضة والأغلبية فيه للوفدين • وبعد أربعة أيام القى فى شبرا خطبة شهيرة ، أعلن فيها ان رئيس وزراء مصر يعين ويسقط باشارة من المندوب السامى الموظف بالحكومة البريطانية ، وان رئاسة رئيس الوزراء لوفد المفاوضة يعنى أن « جورج الخامس يفـــاوض جورج الخامس » ، وانفجر الوضع بمظاهرات عاتية ضــــــد عدلى وحكومته ، وانفصل عن الوفد فريق من المعتدلين ، وتصاعدت الحركة الشعبية مما الجأ الحكومة الى قمعها بالقوة وسقط الشهداء ، وكان أخطر الحوادث بالاسكندرية اذ حدث استفزاز من بعض الأجــانب أدى الى اصطدام تدخل الجيش البريطانى بسببه ، الأمر الذى استغله كيرزون من بعد فى مفاوضته مع عدلى •

وشكل وفد المفاوضات فى ١٩ مايو برئاسة عدلى وفيــه حسين رشدى واسماعيل صدقى وغيرهم • وبدأت المفاوضة مع اللوردكيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١٢ يوليو بالحديث عن سعد زغلول ، وانتهت بعد أربعة أشهر بالحديث عنه أيضا، وبينهما امتهان واستصغار وازدراء جدير بمفاوض لا يحوز ثقة شعبه • ذكر كيرزون لعدلى فى الاجتماع الأول « كان المظنون بعد عودة سعد باشا زغلول الى مصر أن يقــع تعيين الوفد الرسمى •• فى جو من اتحاد واتفاق لا فى جو انشقاق وانقسام •• انى أتخيل أنه (سعد) سيجعل مهمتكم شاقة » •• وآذن ذلك بأن الانجليز لن يسهلوا مهمة صديقهم عدلى • وفى ٢ نوفمبــر قبيل انقطاع المفاوضـــــات (١٩ نوفمبر) ذكر لويد جــورج رئيس الوزراء لعدلى يكن « ان الهياج والشغب الذى يحدثه زغلول يزعجهم ويخيفهم (الوزارة والبرلمان) وهم لا يرضـــون بحال أن يطأطئوا الرءوس أمام زغلول •• انى لأعجب كيف له تتخذ ضده اجــراءات شديدة •• وكيف لم ينف من مصر ، وعندى أنه أكبر عدو لاستقلال مصر وانه لا سبيل لاتفاق مع استرساله فى التهييج •• » وذكر أنــه

يعز عليه أن يعود عدلى بغير نتيجة ، ولكن لا سبيل للوصول الى اتفاق ما دام زغلول يسلك طريق التهييج ، واقترح وقف المفاوضات واستئنافها عندما تصبح الأحوال أكثر هدوءا (٣٦) • كان سعد اذا شبحا مخيما على المفاوضات ، وكان بوصفه ممثلا للحركة الوطنية المصرية صاحب القرار المصرى فيها ، شاء عدلى أم أبى ، استمسك لنفسه بالرياسة أم تركها • وكان ظن المعتدلين المنشقين من قبل ، ان سيسلس لهم قياد المفاوضة لو غاب سعد ، ولكن سعدا لم يكن قويا بنفسه، انما بما يعبر عنه من مطالب أمته، وبما يتأيد به من شعبه • وقد ذهب الى الانجليز ، عدلى صديقهم اللبق ، وتكشف محاضر المفاوضة، بأى استخفاف عومل الرجل، والى أى مدى أفقدوه كرامته السياسية، تركه كيرزون فى أوائل أغسطس لقضاء بعض المهام السياسية عشرة أيام ، وعهد بمفاوضته الى أحد موظفى الوزارة مستر لاندس ، ثم سافر جورج لويد فى اجازة الصيف أربعة أو خمسة أسابيع وتركه، ثم تركه كيرزون لقضاء أجازته ستة أسابيع ، ورئيس وزراء مصر باق بلندن ، لا يستطيع وصل المفاوضة ولا قطعها ، ولا البقاء ولا العودة• يتحدث وأعضاء وفده مع موظفى الخارجية البريطانية بمذكرات وتقارير لا تصل الى شىء ، ويحتمل حديث كيرزون اذ يسأله بخفة « لماذا تريدون أن يكون لكم تمثيل سياسى بالخارج » وفى النهاية يستدعيه لويد ليصرفه بقوله : يعز على أن تعود بغير نتيجة ، ولكن سعد لابد أن ينفى • فيعود عدلى لا كما ذهب (٣٧) •

لا يكاد المطالع يلحظ وقفة وقفها المفاوض المصرى ولا مبادرة جاءت على يديه• كانت المفاوضات كلها رغبات ومواقف بريطانية بلغت من التشدد أقصاه ، فكانت عدولا كاملا عن كل ما ابداه ملنر فى مشاريعه وتقاريره من تنازلات مع سعد • كان ملنر يقصر وظيفة القاعدة العسكرية على حماية المواصلات البريطانية ولا يعترض صراحة على مبدأ تحديد أماكنها ، فجاء كيرزون يجعل للقاعدة أيضا وظيفة

حماية حدود مصر وحمـــاية المصـــالح الأجنبية بهـــا ، لأن الجيش والبـــوليس المصريين لا يكفـــلان هـــذه الحمـــاية : ولا يحفـــل بتعليق رشدى أن تلك الوظائف تهدم الاستقلال ، ثم لا يوافق على تحديد مكان القاعدة « وزارة الحربية (البريطانية) لا تقبل عـــلى أى حال وضع الجيوش على القنال وفى الشاطىء الشرقى وكأنى بهم مصابين بالجرب يبعدون الى أقصى مكان ممكن » • فاذا ذكره عـــدلى بمرونة ملنر قطع عليه الســـبيل « أقول لكم بكل صراحة أنه من المستحيل أن نعقد اتفاقا الا اذا أعطيت القوة العسكرية معناها الحقيقى» سأله عدلى عما اذا كان يقصد أن تقوم القوة العسكرية بحفظ الأمن، أى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، فأجاب « نعم هى هناك لهذا ولا فائدة من أن نغالط أنفسنا وننكر ذلك » • وفى الجلسة الســـابعة فقد كيرزون صبره من كثرة ما ذكره عدلى بمرونة ملنر ، فقطع بأنه لا يمكن تغيير وجهة نظر الحكومة البريطانية بشـــأن القـــاعدة العسكرية وأن الحكومة « لم تقبل النتيجة التى وصل اليها اللورد ملنر فى هذا الصدد ، ويجب ألا يغيب عن الفكر أن الاستقلال الذى تطلبونه لـــم تكسبوه •• » (٣٨)

أما بالنسبة لحق مصر فى تبادل التمثيل الدبلوماسى الذى اعترف به ملنر فى مشروعاته وتقريره ، فقد سحبه كيرزون ، واكتفى بالسماح بأن تنشىء مصر وزارة للخارجية وان يكون للدول الأجنبية تمثيـــل بمصر ، شريطة أن يكون وزير الخـــارجية المصرى متصـــلا بالمندوب السامى البريطانى أوثق اتصال ، أما تمثيل مصر بالخارج فلا يجوز الا عن طريق الممثلين البريطانيين ، حذر أن تتولى أمر مصر حـــكومة لاتنطوى على الود لبريطانيا فيكون هذا التمثيل منشأ للدســـائس والأخطار • وتمسك بأن يكون ممثل بريطانيا بمصر مندوبا ساميا ، ولم تجد معه محاولات عدلى وزملائه لزحزحته فى هذين الأمرين• (٣٩)

أما عن الموظفين الانجليز ، فقد وعد كيرزون بانقاص عددهم بعد المعاهدة عما يبلغ حاليا وهو ١٦٠٠ موظف • ولكن يلزم تضـــمين الاتفاق ما يحتم موافقة المندوب السامى على تعيين أى موظف أجنبى بالحكومة المصرية مستقبلا • وبالجلسة الرابعة اثار مسألة المستشـــار المالى وأرسل للجانب المصرى مذكرة تضمنت اختصاصات له لم تكن وردت بمشروعات ملنر ، وتوجب أن يكون له حق الاتصال المبـــاشر برئيس الوزراء ووزير المالية المصريين• علق اسماعيل صدقى على الأمر بقوله « ان الاقتراحات الجديدة المقترحة للموظف المالى تفيد معنى الاشراف •• » وذكر رشدى أنه صار للمستشار فى المشروع الجديد «حق الابتداء فى أن يبدى آراءه » ، كما تضمنت المذكرة أن يكون له حق الاعتراض أو وجوب الموافقة فى حالتى عقد القروض وتحويل ايراد المصالح العمومية مما وصفه عدلى بأن ستكون للمستشار « له مكانة فوق الحكومة والبرلمان » • فعلق كيرزون بأن حديث المعترضين « قائم كله على أنكم محل للثقة التامة ، واذا كنا سنثق فى كل شىء فلا وجه لأن نضع شيئا فى المعاهدة » • وتساءل عما اذا كان البرلمان المصرى الحديث النشأة يمكن أن يكون ضـــمانة تغنى عن الرقابة البريطانية • واقترح بالجلسة الخامسة أن يكون للمستشار القضائى حق الاعتراض على القوانين المراد تطبيقها على الأجانب ، ثم عاد فى الجلسة ١٧ فقرر امكان الاستعاضة عنه بثلاثة أمور : استبقاء حكمدار بوليس فى القـــاهرة والاسكندرية وبور سعيد ، وانشاء ادارة لأمن الأجانب بوزارة الداخلية، وابقاء مستشار ملكى بوزارة الحقانية (٤٠) أما بالنسبة للامتيازات الأجنبية ، فقد استمسك بما عرضه ملنر بغـــير تعديل ، كما استمسك بما أورده مشروع ملنر الثانى من تعليق نفاذ المعاهدة على تسوية مسألة الامتيازات •

وقدم كيرزون مشروع معاهدة لعدلى ، تضمنت كل ما تمســـك به فى المفاوضات ، نصت مادتها الأولى على رفع الحماية « مقابل ابرام

المعاهدة » وهى معاهدة دائمة بالسلام والمودة والتحالف ، ويكون للقوات البريطانية حق المرور فى مصر وأن تستقر فى أى مكان ولأى زمان يحددان من آونة الى أخرى ، فضلا عن استعمال التسهيلات والثكنات وأماكن التمرين والمطارات والترسانات ، وذلك كله لحماية المواصلات البريطانية « ومساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها » (مادة ١٠) ، ومنعت مصر أن تعقد أى معاهدة الا بعد موافقة المندوب السامى (مادة ٦) ، ويكون للمستشار المالى فضلا عن حقوق صندوق الدين ، حق الاطلاع على جميع الأمور الداخلية التى فى اختصاص وزارة المالية والدخول المباشر على رئيس الوزراء ووزير المالية والموافقة على عقد القروض وتخصيص الايرادات ، مع مسئوليته عن ميزانية المحاكم المختلطة ومعاشات الموظفين الأجانب وميزانية المستشارين المالى والقضائى (مادة ١٢ ، ١٣ ، ١٤) ، وللمندوب القضائى حق الدخول على وزيرى الداخلية والحقانية والاطلاع على جميع الأمور التى تمس الأجانب بالوزارتين ومراقبة تنفيذ القوانين على الأجانب (مادة ١٥ ، ١٦) . وتكون وزارة الخارجية المصرية على أوثق اتصال بالمندوب السامى ، ولمصر أن تمثل خارجيا بوزراء مفوضين (مادة ٢ — ٨) ، ولبريطانيا حق التفاوض وحدها مع الدول ذات الامتيازات وليس عليها الا أن تتداول مع مصر « قبل البت فى هذه المفاوضات رسميا » (مادة ٩)، ثم أورد المشروع نصوصا تتعهد فيها مصر بحماية الأقليات وكفالة المساواة والحرية التامة لجميع سكان مصر بغير تمييز بسبب المولد أو الجنس أو اللون أو الدين (مادة ٢٣ — ٢٦) وهى أحكام وان كانت تلتزمها سائر الدول فى تنظيماتها الحديثة ، فقد كان خطر ابرامها فى معاهدة مع بريطانيا ، انها تجيز لبريطانيا حق التدخل فى شئون مصر الداخلية بزعم اخلال مصر بأى من هذه الأحكام ، وان بريطانيا

خاصة تصبح ذات اشراف على التشريعات المصرية والادارة المصرية باسم مراقبة تطبيق تلك الأحكام •

لم يستطع وفد المفـاوضة أن يقبل المشروع والا « لاستقبلنا بغير ما نود ونشتهى » حسبما ذكر عدلى مرة فى مفاوضاته وعـاد الى مصر وقدم استقالته •

٣

استقلال مصر

تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

فشل المعتدلون أيضا • وكان لابد من خطوة سريعة ، قبل أن يعود الوضع الى سابق تفجره ، تمثلت تلك الخطوة فى كلمتين وردتا فى نهـاية مفاوضات عـدلى كيرزون ، الأولى حـديث لويد جـورج عن ضرورة استخدام العنف مع المهيجين فى مصر ونفى سعد زغلول ، ولابد للحركة الوطنية أن تغيب، لا عن مائدة المفاوضة بلندن ، ولكن عن مسرح الأحداث بمصر • والثانية وردت فى حديث عدلى وكيرزون فى ١٩ نوفمبر آخر جلسات المفاوضة ، فبعد أن أبدى كيرزون أسـفه لرفض مشروعه سأل عدلى عما اذا كان يمكن ترتيب حالة مؤقتة على أساس مشروعه تطبق بضع سنين يستتب خلالها الأمن ويستقيم النظام، فرد عدلى بأنه لا يقبل هذه الفكرة ولو قبلها ، لن تقره البلاد عليها• لأن المصريين لن يوافقوا على الاحتلال ولا على اشراف دولة أجنبيـة على شئونهم ولو مؤقتا ، ثم قال « وقد يمكنكم أن تنفذوا ما لا يقرونه من نظامات ، ولكن لا تتوقعوا منهم قبولا لها • وعلى أى حـال

فلست أرى ما يمنعكم من تنفيذ الأحـــكام التى تضمن مشروعكم الاعتراف بها للمصريين .. » فسأله كيرزون عن امكانية تنفيذ مشروع كهذا فيما يتضمن من تمثيل خارجى لمصر ونظام نيابى « من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك » (٤١) .

وفور عودة عدلى ، بدأ اللنبى يراسل كيرزون محـــذرا من احتمال نشوب الثورة من جديد اذا استبقت بريطانيا الحماية عـلى مصر ولم تسلم بمبدأ استقلالها . ثم أرسل اليه فى ٦ ديسمبر يذكره بفكرة عدلى يكن ، ان تنفذ بريطانيا من تلقاء نفسها الخطة الواردة بمشروع كيرزون فيكون « من المستطاع تأليف وزارة تكون مستعدة للعمل معنا » . وان الحماية حالة يبغضها المصريون أشد البغض ، وهى لا تفيد بريطانيا و « لا قيمة لها بالنسبة للمفاوضات مع الدول الأجنبية ويمكن معالجة هذا الأمر عن طريق اعلان مبدأ مونرو بريطانى يتعلق بمصر . وأرسل فى ١١ ديسمبر يقول ان مصريا كائنا من كان لا يستطيع أن يوقع معاهدة لا تتفق مع الاستقلال التام ، ومن ثم لابد من العدول عن فكرة تسوية المسألة المصرية بواسطة معاهدة ، وذكر أن تركيا قبل حرب ١٩١٤ كانت تحل مشاكلها من مصر بواسطة فرمانات تصدر من جانب واحد ، ولا يوجد ما يمنع من اتباع هذه الطريقة الآن ، ثم نبه الى ما تعانيه السـلطات البريطـانية فى ادارة مصر فى ظـروف الحمـاية (٤٢) .

فى تلك الفترة وخلال شهر ديسمبر ، كانت التدابير تجرى على أساس ابعاد سعد زغلول والمهيجين من أصـحابه عن مصر ، وضرب الوفد ومنع اجتماعاته ومصادرة نشراته ، أى فرض الغياب السياسى عليه فرضا عن الساحة المصرية . منعت السلطات البريطانية اجتمـاعا للوفد فى ٢١ ديسمبر ، وانذرت سعدا وبعض رفاقه فى اليوم التـالى بعدم الاشتراك فى السياسة والاقامة فى الريف ، فرفض الوفديون

الانذار ، فاعتقل هؤلاء ونفوا الى جزيرة سيشل فى ٢٣ ديسمبر • وأمكن للسلطات البريطانية أن تسيطر مؤقتا على الاضطرابات التى نشأت من جراء ذلك • وفى الوقت نفسه كان اللنبى يتباحث مع السلطان فؤاد وعبد الخالق ثروت حول تشكيل وزارة جديدة من المعتدلين ويوافى حكومته تباعا بتلك الأخبار ، ويستحثها على الغاء الحماية من طرف واحد ، حتى يمكن أن يضمن لحلفائه من المصريين وزنا سياسيا يمكنهم من حكم البلاد لصالح العلاقات الودية مع بريطانيا• وفى ١٢ يناير أرسل يوضح أنجو الانتظار الهادىء الموجود حاليا ليس فى الوسع أن يستمر طويلا ، وارفق مذكرة يطلب فيها من حكومته الموافقة على ارسالها الى السلطان فؤاد، تتضمن طمأنة المصريين الى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ، ليس مقصودا به ابقاء الحماية فعلا أو حكما وأن أصدق رغبات بريطانيا أن تترك للمصريين ادارة شئونهم بأنفسهم ، وان وجود المستشارين البريطانيين للحقانية والمالية ليس مقصودا به استخدامهما للتدخل فى الشئون المصرية ، وانما استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية ، وأن الحكومة البريطانية لن تستعمل الضغط على حرية المصريين تأييدا لمعاهدة ما، بل هى مستعدة أن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة • ويمكن انشاء برلمان مصرى تسأل الوزارة أمامه ، كما يمكن اعادة تكوين وزارة الخارجية المصرية ، وان المندوب السامى سيلغى الأحكام العرفية فور صدور قانون التضمينات• ويمكن وقف تطبيقها فى جميع الأمور الماسة بحرية المصريين فى استعمال حقوقهم السياسية حتى يتم الغاؤها • وانه مع قيام هذه الحالة الجديدة يمكن اشتراك الحكومتين فى عقد اتفاق حول « : (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية ، (ب) الدفاع عن مصر ضد كل اعتداء أو تدخل أجنبى مباشر أو غير مباشر ، (جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات، (د) السودان » وشرح اللنبى هذه التحفظات

مقارنا بينها وبين مشروع معاهدة كيرزون، فالتحفظ الأول يتعلق بالقاعدة العسكرية ، والثاني يشمل المواد ٦ ، ١١ ، ١٤ من المشروع ، والثالث يستوعب المواد ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٣ — ٢٦ . وقد تلكأت الحكومة البريطانية فى الموافقة على هذه الخطة ، ثم طلب كيرزون الى اللنبى كلا من ايموس وكلايتون المستشارين ، فرد عليه اللنبى بأن المستشارين جميعا يوافقون على خطته ، وان ارسال هذين المستشارين من شأنه تقويض مركز اللنبى فى مصر وقال « اذا قبلت اقتراحاتى بلا ابطاء فانى مقتنع انها ستؤدى الى تسوية دائمة للمسألة المصرية، اما اذا رفضت فلست أستشف بديلاعنها سوى تدابير القمع.. وخليق بمصاعب بريطانيا العظمى اذ ذاك أن تتضاعف كثيرا » . فاستدعى اللنبى وايموس وكلايتون الى لندن فى ٢٨ يناير ، وعادا فى ٢١ فبراير وما لبث أن صدر تصريح ٢٨ فبراير (٤٣) .

صدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى حكم العلاقات المصرية البريطانية أربعة عشر عاما تالية حتى أبرمت معاهدة ١٩٣٦ . تضمن التصريح اعلان الحكومة البريطانية ثلاثة مبادىء أولها « انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة » ثانيها الغاء الأحكام العرفية التى ضربت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور اصدار قانون التضمينات . وثالثها أن تحتفظ الحكومة البريطانية بصورة مطلقة بما يلى :

« (أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر . (ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة . (جـ) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات . (د) السودان، « وذلك حتى يمكن بمفاوضات ودية غير مقيدة » ابرام اتفاقات تتعلق بهذه الأمور ، مع ابقاء الحال على ما هو عليه حتى تبرم هذه الاتفاقات .

وقد أبلغ هذا التصريح من المندوب السامى الى السلطان فؤاد، ومعه تبليغ لم يخرج مفاده عن مشروع المذكرة التى سبق أن أعدها اللنبى وأرسلها الى كيرزون طالبا منه الموافقة على ارسالها الى السلطان فى ١٢ يناير ، مما سبقت الاشارة اليه . فكان التبليغ بمثابة مذكرة تفسيرية للتصريح ، وأشار الى أن بريطانيا لم يلجئها الى طلب الضمانات بالنسبة للقوات العسكرية الا الأوضاع العالمية والداخلية ، وان وقتا سيجىء تكون فيه مصر مدعاة للثقة ، وأن الحكومة البريطانية لا تروم استخدام المستشارين المالى والقضائى للتدخل فى شئون مصر وانما هما فقط أداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية . وانه يمكن لمصر فورا اعادة منصب وزير الخارجية « والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر » وان اقامة نظام دستورى برلمانى بمصر أمر يرجع الى السلطان والى الشعب المصرى ، وانه بالنسبة لتعليق الغاء الأحكام العرفية على صدور قانون التضمينات فان المندوب السامى « على استعداد لايقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية » .

ثم صدر تبليغ بريطانى الى الحكومات الأجنبية عامة ، تضمن اخطارها بالانهاء للحماية والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة، وحرية مصر فى اعادة وزارة الخارجية وتمهيد الطريق لتبادل التمثيل السياسى والقنصلى ، ثم ذكر « ان انهاء لحماية .. ليس من شأنه حدوث أى تغيير فى الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الأخرى فى مصر ذاتها .. ولذلك فهى (بريطانيا) ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر .. مصلحة بريطانيا أساسية ، وتعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الأراضى المصرية عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التى فى وسعها » .

وفى ٤ مارس ١٩٢١ وجه اللنبى مذكرة الى المستشارين

البريطانيين بالوزارات المصرية تضمنت تعليماته لهم بمناسبة التعديلات الأخيرة ، وتتلخص تلك التعليمات فى :

١ ــ ان ادخال نظام المؤسسات البرلمانية فى مصر ، يتضمن مسئولية الوزراء أمام الهيئة النيابية المنتخبة ، وهى مسئولية لا تتفق مع أى تقييد لسلطة الوزراء التنفيذية ما دامت تلك القيود لا تستند الى الدستور أو القوانين المصرية أو معاهدة ما .

٢ ــ فى مثل هذه الظروف يحتاج وضع المستشارين البريطانيين الى تحديد جديد ، فبعد أن كانوا يقتسمون المسئولية مع الوزراء ، آن الأوان لكى تصبح تلك المسئولية ملقاة على الوزير وحده حسبما يراه ضروريا ، وتنحصر مهمة المستشار فى بذل النصيحة للوزير ، على أنه من المفهوم أن الوظائف الحالية للمستشار المالى باقية على حالها بالنسبة للقروض الخارجية والايرادات .

٣ ــ من المحتمل أن يكون من المرغوب فيه قريبا الغاء كثير من وظائف المستشارين ، على أن اثنين لا بد أن يبقيا انتظارا لابرام اتفاقية تحدد نهائيا المصالح التى ترغب بريطانيا فى ضمانها ، وهما المستشارين المالى والقضائى .

٤ ــ لن يكون للمستشار المالى مقعد بمجلس الوزراء ، ولكن سيكون من واجبه أن يبقى على اتصال بجميع المسائل المالية التى تعرض على المجلس ، وان تكون له كافة التسهيلات التى تجعله على المام بالمسائل الداخلية فى نطاق وزارة المالية . وان تصله كافة المراسلات والتوصيات الخاصة باللجنة المالية المنشأة بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٥ مارس ١٨٨٤ .

٥ ــ يعنى المستشار القضائى مستقبلا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بالمحاكم المختلطة وبأعمال القوانين التى تمس الأجانب .

٦ ــ يترتب على المبادىء المبينة فيما سبق أن الموظفين البريطانيين

الأقل درجة من المستشار سيصبحون فى المستقبل تحت سلطان الوزير وحــده .

٧ ــ ان المندوب السامى ليتعاطف مع رغبة الحكومة المصرية فى التعجيل باحـلال المصريين الأكفاء محــل الأوروبيين فى الوظائف الرسمية ، فاذا تعذر ذلك وجب اتخاذ الاجراءات الضرورية لاعـــداد المرشحين المناسبين .

٨ ــ ان المندوب السامى لواثق من أن الحكومة المصرية مستعدة لتعويض الموظفين الأوربيين المتقـاعدين بروح الســخاء ما دام سيتأثر مستقبلهم وأوضاعهم الوظيفية بتنفيذ هذه السياسة (٤٤) .

***

تلك كانت جملة الوثائق البريطانية الأساسية التى رسمت تقريبا أسس العلاقات بين البلدين فى المرحلة المقبلة . ومجمل الأمر أن انهيت الحماية واعترف باستقلال مصر على أصرح ما كان سعد زغلول يطالب فى مفاوضاته مع ملنر بشأن هذه النقطة . كما اعترف بحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى والقنصلى مع الدول الأخرى ، واقامة نظـام دستورى برلمانى يقوم على أساس المسئولية الوزارية أمام البرلمان . وان انهاء الحماية والاستقلال والتمثيل السياسى أمور تتعلق بصميم الوضع الدولى السياسى لمصر وبصميم العلاقات المصرية البريطانية . أما النظام البرلمانى فهو وان كان « نظريا » لا يمس هـــذا الوضع ويعتبر أمرا متعلقا بالأوضاع المصرية الداخلية البحتة ، الا ان وجــه اتصاله بالعلاقات المصرية البريطانية يتأتى من جهة التأثير الفعال للنظام البرلمانى فى تقييد السلطات البريطانية الفعلية فى الاشراف على أجهزة الحكم المصرية . لذلك فان مذكرة ٤ مارس سالفة البيان ، هى أثر من آثار اعتراف بريطانيا بحق مصر فى اقامة النظام البرلمانى . ويذكر أسماعيل صدقى فى مذكراته ، وقد كان له ضلع كبير مع عبد الخالق ثروت فى المباحثات التى أسفرت عن صدور التصريح ، وكان وزيرا

مع ثروت فى الوزارة التى شكلت فور اعلان التصريح ، يذكر أن ترتب على التصريح فضلا عن الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، تأليف لجنة الدستور واعدادها له ، ووضع أساس ادارة البلادبواسطة الحكومة الوطنية دون غيرها ، والغاء وظائف المستشارين الانجليز فى وزارات الحكومة فيما عدا المستشار المالى والمستشار القضائى، مع قصر مهمة هذين على ابداء الرأى والمشورة ، وابطال ما جرى عليه العمل من حضور المستشار المالى جلسات مجلس الوزراء. والبدء فى احلال المصريين محل الأجانب فى وظائف الحكومة ، وتبعية الموظفين الأجانب للوزير المصرى دون سواه ، والبدء فى الغاء الأحكام العسكرية (٤٥) .

ومن جهة ثانية اعترف الانجليز بأن ما يطلبونه من مصر هى ضمانات مؤقتة تمليها الأوضاع الدولية والداخلية . وانه يمكن فيما بعد الاطمئنان الى ما تقدمه مصر من ضمانات . وان تلك العبارة التى وردت فى البند ٤ من التبليغ البريطانى للسلطان لتفيد استعداد الانجليز للتنازل عن شرط دائمية أية معاهدة تبرم بين البلدين ، أو بالأقل يمكن للجانب المصرى عند الضرورة الاستناد الى ما تفيده من هذا المعنى . كما أن ما ورد فى البند ٥ بالنسبة لوظيفة المستشارين المالى والقضائى ليفيد اعترافا بقصر وظيفتهما على كونها اداة اتصال لحماية المصالح الأجنبية دون تدخل فى شئون مصر الداخلية وهو أمر نضمنته مذكرة اللنبى فى ٤ مارس . وقد سبقت الاشارة ، أثناء الحديث عن مفاوضات سعد ملنر ، أن سعدا وان كان امتعض من ربط مسألة الامتيازات ووضع الأجانب بالعلاقات المصرية البريطانية، فلم يكن يمانع من أن تتضمن المعاهدة ذكرا للمستشارين المالى والقضائى شريطة حصر اختصاصات الأول فى شئون الدين العام وحصر اختصاصات الثانى فى ابداء الاعتراض غير الموقف للتنفيذ بالنسبة لتطبيق القوانين على الأجانب . وذلك حسبما ورد بمشروع

الوفد للملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ • وعلى أية حال فان تلك المسألة وان لم تكن حسمت بالتصريح ، فقد صار الموقف المصرى أقوى مما كان بشأنها وذلك فى أية مفاوضات تجرى مستقبلا •

ومن جهة ثالثة ، فان الانجليز احتفظوا لأنفسهم فى التصريح بجملة تحفظات ، تمنحهم مستقبلا امكانية تصرف شبه طليق حسبما تتراءى لهم مصالحهم فى الظروف السياسية الراهنة والمتغيرة ، وتأمين المواصلات الامبراطورية والدفاع عن مصر تحفظان يسندان وجودهم العسكرى بمصر • وحماية المصالح الأجنبية والأقليات تحفظ يبرر لهم مستقبلا التدخل فى الشئون الداخلية لمصر ، والتصريح صريح فى ابقاء الحالة فى هذه الأمور على ما هى عليه • أى المحافظة على الوضع الراهن • وحق مصر فى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى ، محدود ومحاصر بالتبليغ البريطانى لتلك الدول من وجوب احترامها للعلاقات الخاصة التى تربط مصر ببريطانيا واعتبار تدخل تلك الدول فى شئون مصر عملا غير ودى منها لبريطانيا ، وهو ما أسماه اللنبى فى مراسلاته « مبدأ مونرو » بريطانى ، يقرر دوليا اعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانية •

واذا كان يمكن الاتفاق مع ماذكره اللنبى فى مراسلاته لكيرزون من أن التحفظات تغطى كل ما طلبه الانجليز من مصر وفقا لمشروع كيرزون الى عدلى يكن حسبما سلف البيان • فان مشتملات التصريح لا يتعين النظر اليها فى وضعها الساكن ، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن الممنوح والممنوع وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات ، تزن ذلك كنصوص جامدة ثابتة مجردة عن الحركة السياسية • انما يتعين النظر الى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى ، وفى اطار الصراعات السياسية التى انتجته والقوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتى تكسبه عملا مضمونه الفعلى •

ان مطالعة عبارات التصريح تكشف عن كونه يعطى ويتحفظ ،

ويطلق ويقيد ، ويرمى بانصاف المعانى ، فهو صيغة للصراع السياسى، ترسم بعض ضوابط ادارة هذا الصراع مستقبلا • وهو باليقين ليس حاسما لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له • هو بهذا المفـــاد تتحدد نتائجه لا وفقا لمعانى عباراته ، ولكن وفقا للعمليات السياسية التى تجرى بعده وفى ظله ، ويمكن أن تؤدى الى اســتقلال فعــلى لمصر أو الى السيطرة الفعلية لبريطانيا • وتترتب آثاره من خـــلال العمليات السياسية السابقة له واللاحقة عليه أيضا ، وحسب ما تسفر عنه العلاقات بين القوى السياسية المختلفة ، التى يمثل نشاطها اللاحق عليه اسهاما فى تشكيله وتحديد معناه •

وأول ما يبدو فى تصريح ٢٨ فبراير ، ان الانجليز قد اضطروا الى اصداره اضطرارا • لينفادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة ، على حد تعبير اللنبى فى مراسلاته مع كيرزون • وان ما حدث فى ربيع ١٩١٩ عندما استحالت الحكومة ، كان أمرا أوجب على البريطـانيين الحرص على تفادى تكراره مستقبلا بأى شكل • ومن هنا كان انهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر ، أمرا اضطر اليه مصدرو التصريح، وهو كسب للحركة الوطنية المصرية لاشك فيه • وما كان يمكن انتزاع هذا الاعتراف منهم لولا الثورة ، ولا كان يمكن لولاها أن ينهوا وضعا جهدوا فى السعى اليه أربعين عاما منذ الاحتلال ، ولم ينجحوا فى اقراره الا بعد قيام الحرب العالمية الأولى فى ١٩١٤ ، فاريد منهــم أن يتنازلوا عنه بعد أربع سنين ، فور انتهاء حرب عالمية خــرجوا منها منتصرين •

والملاحظ أيضا ، أن مشروع ملنر الأول (١٧ يوليو) لم يتضمن أكثر من تعهد بريطانى بسلامة مصر واستقلالها • ومشروع ملنر الثانى (١٨ أغسطس) تضمن اعترافا باستقلال مصر دون الغاء صريح للحماية الأمر الذى كان مجالا لواحد من أهم تحفظات الرأى العام المصرى

عند طرح المشروع عليه • ثم جاء مشروع كيرزون ينهى الحماية صراحة ويعترف بأن مصر دولة ذات سيادة • فثمة ترق فى الصيغ البريطانية • ولكن صيغة منها لم تصل الى صراحة صيغة تصريح ٢٨ فبراير وحسمها فى هذه المسألة • وفضلا عن ذلك فان كل الصيغ السابقة كانت تطرح مقابل عقد المعاهدة التى تمثل رضاء مصريا لما تتضمنه تلك المشاريع من وجود بريطانى عسكرى وسياسى فى مصر، أى مقابل حصول بريطانيا على الشرعية حسب تعبير ملنر ، كان ذلك موقفا ثابتا فى المفاوضات وكشفت عنه أيضا ذات الصيغ التى وردت فى المشاريع • ودل ذلك على أن بريطانيا كانت تصر فى المساومة السياسية على أن انهاءها الحماية واعترافها باستقلال مصر ، يكون هو كل ما تقدمه لقاء اقرار المصريين لشرعية وجودها • فجاء تصريح ٢٨ فبراير ، بصورته الحاصلة من جانب واحد ، ينهى الحماية ويعترف بالاستقلال بغير مقابل أداه المصريون • وبهذا صار فى مكنة المفاوض المصرى الوطنى فى أية مفاوضات لاحقة أن يتمسك بخروج مسألة الحماية والاستقلال من نطاق المساومات • وهذا ذاته ما صنعه سعد زغلول فى مفاوضات ١٩٢٤ على ما سيجىء • وما تلزم الاشارة اليه هنا أنه اذا كان مبدأ انهاء الحماية كسبته مصر بجهاد ثورة ١٩١٩ ، فان كسبها اياه بغير مقابل من معاهدة أو اتفاق انما كسبته بسبب هذه الصلابة التى وقفت بها الحركة الوطنية المصرية فى كافة المباحثات والمناورات والمفاوضات التى جرت فى الأعوام الثلاثة السابقة على التصريح • وبهذا استردت مصر استقلالها السياسى ــ أيا كانت التحفظات عليه ــ دون أن تدفع ثمنا سياسيا ما يقيد الحركة الوطنية مستقبلا فى سعيها لاتمام هذا الاستقلال •

والحاصل ، انه اذا كانت تحفظات تصريح ٢٨ فبراير تتحدد فى صورتها الفعلية فى مسألة القاعدة العسكرية ومعاهدة الدفاع المشترك

ووجود المستشارين المالى والقضائي واستغلال الامتيازات الأجنبية للنفوذ الى مراقبة السياسية المصرية ، فان تلك المسائل قد انفصلت سياسيا عن مسألة الحماية والاستقلال ، وصارت وحدها مجال المفاوضات والمساومات السياسية مستقبلا • ولم يكن الانجليز بهذا مفرطين ، ولا كانوا يقصدون بطبيعة الحال التسليم النهائى الثابت ببعض من حقوق مصر • انما كانوا يتراجعون من أجل الالتفاف والتطويق • لقد عرفوا أن حكومة مصر مستحيلة عليهم بغير رضاء المصريين • فكان سعيهم أن يخلقوا أو يشكلوا رضاء مصريا يقبلهم ويسع وجوده السياسى والعسكرى • فاوضوا سعدا ليعجموا عوده فوجدوه عصيا ولا يلين ، ووجدوا طلبتهم فى معتدلى الوفد وقتها وعدلى يكن ، فسعوا سعيهم ليسيطر هؤلاء على الوفد ومحاصرة سعد، فلما لم يستطع هؤلاء ، خرجوا على الوفد ليقسموه ويحصلوا من شعبيته على نصيب ، فلما لم ينقسم ، حاولوا ضربه بتولى عدلى الوزارة وقمع الوفديين ، فلما لم تصب سهامهم بدأ مسلك جديد تأتى به تصريح ٢٨ فبراير •

وان تتبع التنازلات الانجليزية الجزئية فى المسألة المصرية ، ليكشف عن انها تنازلات كانت تستخلصها الحركة الوطنية بثوريتها وتشددها فى المفاوضات ، ولكن كان الانجليز يقدمونها ويعلنون عنها فى ظروف وفى سياق سياسى يقصد به اثقال موازين المعتدلين وتقويتهم سياسيا على حساب الحركة الوطنية • قدم ملنر مشروعه الثانى ليدعم الاتجاه المعتدل فى الوفد ، وقدمت الحكومة البريطانية اعلان آن الحماية تعتبر علاقة غير مرضية لتقوية عدلى يكن قبيل تشكيله الوزارة•

واذا كان كيرزون قد سد السبيل أمام عدلى على الوجه غير الكريم الذى سلف بيانه ، فذلك أنه لا قوة لحاكم لا تثق به أغلبية شعبه ، ثم قدموا تصريح ٢٨ فبراير لتقوية الاتجاه المعتدل ذاته فى شخص عبد الخالق ثروت قبل اعلانه عن تشكيل وزارته ، وصحب

ذلك ضرب الوفد بنفى سعد وبعض من أصحابه واعتقال آخرين وممارسة القمع مع النشاط الوفدى والوطنى عامة . وكان الترقى فى التنازلات البريطانية مصدره ، تقدير حجم الجرعة التى يمكن بها تقوية المعتدلين للوقوف فى وجه المعارضة الوطنية ، وكلما فشلت واحدة زيدت التالية . ومن هنا يظهر أن هذا الترقى لم يكن مصدره ، مهارة المعتدلين ، فقد كانوا قابلين أول شيء وأى شيء عرض عليهم كما نعتهم سعد من قبل. ولكن كان مصدره صلابة الحركة الوطنية، سواء كانت هى المفاوض المباشر أو كانت فى المعارضة . وان الانغلاق البريطانى فى وجه عدلى يكن ثم التسليم بعده مباشرة بتصريح ٢٨ فبراير ، مهما كانت نواقصه ـ ليكشف عن أن سبب ذلك يكمن فى المقاومة العنيفة الشرسة التى نشط بها الوفد وسعد خلال مفاوضات عدلى كيرزون . وان ما انطوى عليه التصريح من كسب انما ينضاف الى ثمار جهاد الحركة الوطنية المصرية .

كان سعى الانجليز اذا ، أن ما تكسبه الحركة الوطنية منهم ، يعطوه للمعتدلين لا لها ليقووهم عليها وليستطيعوا استرداد ما أعطوه من خلال حلفائهم المعتدلين . وهكذا كانت خطتهم فى تصريحهم ٢٨ فبراير ، أن يدفع الانجليز ثمنا معجلا بغير مقابل حال ، يدفعوه لحلفائهم ويستثمره هؤلاء سياسيا فى مصر ليقووا على خصومهم الوفديين وليمكنهم تولى الحكم ، ثم يردوه من خلال ما عسى ان يجرى بعد ذلك من مفاوضات بشأن التحفظات ، فيؤدى المقابل ويتحقق مشروع كيرزون على مرحلتين بعد ان استحال تحقيقه على مرحلة واحدة . وان ضرب الوفد ونفى قيادته كان جزءا من هذه الخطة . وأفيد ما فيه ليس مجرد عزله عن معارضة التصريح والكشف عن نواقصه ، ولكن ضمان غيابه خلال المرحلة التالية التى يعد فيها الدستور وتجرى الانتخابات ليتولى الحكم الاحرار الدستوريون ، حزب المعتدلين الذى شكل فى تلك الفترة . ومن هنا تولد عن تصريح ٢٨

فبراير نتيجة بالغة الأهمية وهى أن الصراع الوطنى قد صار من أهم وجوهه صراعا داخليا بين الوفد حـزب الحركة الوطنية الديمقراطية وبين خصومه المحليين وهم الملك والأحرار الدستوريون • وان المسألة الوطنية صارت لصيقـة بالمسـألة الديمقراطية • وان مسألة من من هؤلاء يمسك السلطة ليتوقف عليها طريقة أعمال تصريح ٢٨ فبراير ، هل يكون مقدمة لاتمام استقلال فعلى لمصر ، أم مجرد حـركة التفاف تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية • هل سيعتبر انهـاء الحمـاية استردادا لبعض حقوق مصر لا تدفع لقاءه ثمنا بل تطالب بالمـزيد ، أم ستدفع عنه المقابل المحدد فى مشروع كيرزون ، بما فيه من اعتراف مصرى بالوجود العسكرى والسياسى البريطانى الطليق فى مصر أرضا ودولة وسـياسة •

الوفد والتصريح :

وقف الوفد وسعد زغلول ضد تصريح ٢٨ فبراير وقفة عنيفة ، اعتبره سعد فى احدى خطبه « أكبر نكبة على البلاد » (٤٦) وقال فى خطبة أخرى « نحن الوطنيين لا نعتبره الا خيانة كبرى للبلاد » (٤٧)• وان المعارضة الوفدية للتصريح لتفهم فى ضوء ما سبق بيانه عنـه • والحاصل ان الموقف السياسى من حـدث ما ليختلف عن المـوقف التاريخى من الحدث ذاته • الموقف الاول ينظر الى حدث لم يكتمل ولم يتحدد بعد نوع الآثار المترتبة عليه وحجمها ، والثانى ينظر الى حدث تكامل بآثاره ونتائجه • الأول ينظر اليه من خـلال ما قبـله وما يعاصره ، والثانى ينظر اليه من خلال ما قبله وما يعاصره ومن خلال ما بعده أيضـا •

الأول ينظر اليه باعتباره واحدا من بدائل عدة تتداولها القـوى السياسية المتصارعة ، والثانى ينظر باعتباره الواقع الذى تم • الأول

ينظر اليه نظرة مساهم فى صنعه ومساهم فى تحديد نوع الآثار المترتبة عليه ، والثانى ينظر اليه نظرة تحليل له فى سياقه الزمنى . وتصريح ٢٨ فبراير كما مرت الاشارة ، لم يكن حدثا باتا منغلقا بآثاره ، أى محسوم النتائج منذ صدوره . ولا يوجد حدث تاريخى محسوم النتائج منذ وقوعه ، انما هو حدث يراد منه تشكيل احداث أخرى ويجرى الصراع بين القوى المختلفة حول ذلك .

وقد نظر الوفد الى التصريح باعتباره جزءا من مشروع سياسى متكامل ، أجزاؤه الأخرى سبق بيانها ومنها ضرب الوفد وتقوية المعتدلين الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين ووضع الدستور على قدهم بما يمكنهم من تولى الحكم والتفاوض مع الانجليز بشأن التحفظات . وان تلك الصورة التى تتجمع جزئياتها للباحث بطول الأناة فى جمع المادة التاريخية وتركيبها ، تلك الصورة ليلمسها معاصرو الحدث بحكم المعايشة والمشاهدة المباشرة . يصف سعد زغلول يوم صدور التصريح بقوله « فى هذا اليوم عينه انزلونى من معقلى ، أخرجونى من سجنى ، فصلونى عن أبنائى واخوانى ، ووضعونى فى سفينة حربية مكثت فيها يومين وهى لا تتحرك .. فعلوا هذا فى اليوم الذى أعلنوا فيه ذلك التصريح وصعدت فيه وزارة تردت الى منصة الحكم ، لأنهم أرادوا أن يمدوا لهم يدا بكتاب وأخرى بسيف ، فلم يكن الا أن مزق سيفهم كتابهم .. وهكذا فهمت الأمة جميعها صغيرها وكبيرها هذا الدليل المادى .. ان تصريح ٢٨ فبراير خدعة خادعة .. » (٤٨) . وعاد يشير الى القصة نفسها وارتباط التصريح بقمع الحركة الوطنية ودلالة ذلك فى خطابات أخرى، حتى أطلق عليه « استقلال بالنبوت » .

ومن هنا كان الهجوم الوفدى على التصريح هجوما على المشروع البريطانى كله باعتبار أنه لو تحقق المشروع كاملا لما كسبت مصر شيئا ، بل تكون خسرت حركتها الوطنية .

واذا كان يراد ضرب الحركة الوطنية وعزلها عن الحركة السياسية المصرية فى الفترة التى تلى العمل بالتصريح ، فقد كان لابد للوفد أن يركز سهامه على الأحرار الدستوريين ، القوة السياسية التى أريد بالتصريح تقويتها على حسابه ، والتى كان الانجليز يضمنون بها تنفيذ التصريح لصالحهم ، وذلك مصداقا لقول كيرزون الى عدلى يكن « كيف يمكننا أن ننفذ مشروعا كهذا .. من غير معاونة رجال ذوى نفوذ مثلك » وقد سبقت الاشارة الى ما ترتب على التصريح من تحويل الصراع الوطنى الى صراع داخلى بين الوفد وبين الأحرار الدستوريين أو الملك . فكان لابد للوفد من هزيمة الأحرار الدستوريين لا باعتبارهم خصوما فحسب ، ولكن لأن هذه الهزيمة هى الشىء الوحيد الذى يفقد الانجليز « معاونة الرجال ذوى النفوذ » ويمكن بذلك أن يستخلص كسب ما من التصريح . وقوى هذا العامل مع نهايات ١٩٢٣ عندما عاد سعد زغلول من منفاه ، وأطلق سراح الوفديين ، وكان الدستور قد صدر وكانت المعركة الانتخابية الأولى تدور سجالا ، واستقطب بها الموقف تماما بين الوفد والأحرار . واذا كان أريد بالتصريح تقوية الأحرار ، فقد لزم الوفد أن يضعف الأحرار بالتصريح ذاته باعتبار مساهمتهم فى التخطيط له واعداده مع اللنبى ، وخاصة ثروت وصدقى .وقد أشار سعد فى خطاب له الى النمط الذى سيجرى تنفيذ التصريح وفقا له على أيدى الأحرار الدستوريين بقوله ان ثروت وصدقى « تعهدا بصفتهما الشخصية بتعهدات ينفذانها عند تولى الوزارة ، كالتعهد بعدم الدخول فى اتفاقات سياسية بدون استشارة المندوب السامى ، وبعدم توظيف الضباط والمستخدمين الأجانب من غير رضائه ، سواء كان ذلك فى الجيش أو البوليس أو فى غيرهما من الوظائف ابتداء من مدير ، ولا تعقد سلفة خارجية أو تخصص ايرادات مصلحة عمومية للوفاء بأى تعهد من غير موافقة المستشار المالى .. » ، ثم قال « أية خيانة أكبر

وأشنع من أن يتفق رجلان من الأمة مع خصومها على أن ينفذا فيها سياستهم المضرة .. » (٥٠) .

ولم يخن سعدا ذكاؤه القانونى عندما نظر الى التصريح، ما اعترف به من استقلال وما تحفظ به عليه ، فوجد فيه شركا فقال : « أما القول بأن هذا التصريح أعطانا ولم يأخذ منا شيئا فقول غير صحيح وغير حقيقى . اننا اذا قبلناه لا نأخذ شيئا ونكون أعطينا أنفس الأشياء .. اننا عملنا لرفع الحماية عنا فاذا قبلناه انتهينا لا بأن نثبت الحماية فقط بل بأن نشرك الأجنبى فى حكم بلادنا (٥١) » . ان التصريح صدر من جانب واحد ولكنه يفتح الطريق لتبادل الحقوق والالتزامات أى للمعاهدة . الجانب البريطانى يقوم بانهاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، والجانب المصرى مطالب بتقديم ما يحقق « التحفظات » . فاذا تورط مصرى فى اعلان قبول التصريح اجمالا ، فانه يكون فى الحقيقة قد أعلن قبوله للتحفظات ، أى تورط فى تقرير حقوق عليه لبريطانيا أى عقد معاهدة . أما حقوقه هو الواردة بالتصريح فلا تحتاج بداهة الى قبول منه . لذلك كان لابد فى العمل السياسى الوطنى المعاصر للتصريح ، أن يرفض التصريح ،لأن الرفض هو الوسيلة الوحيدة لعزل التحفظات عن الاعتراف الحاصل بالاستقلال . وصف سعد التصريح مرة بقوله « كمن يقول لآخر أنى أعطيتك ألفا الا ألف .. فهذا التصريح من غير التحفظات مليح الملاحة كلها وجميل كل الجمال ولكنه بهذه التحفظات هو الحماية بعينها » (٥٢) .

والحق ان كان سعد والوفد دائما شدودى البصر الى الاحتلال لا الى الحماية فحسب . والفرق بين الحماية والاحتلال فى السياسة المصرية وقتها ، هو الفرق بين الأحرار الدستوريين والوفد .. وأصل الاستعمار البريطانى لمصر هو الاحتلال العسكرى لها ، الذى أمكن

به أن تنفذ السلطة البريطانية الفعلية الى أجهزة الحكم المصرى • لذلك كان شعار الحركة الوطنية منذ نموها بعد الاحتلال ، ومن بدايات القرن العشرين هو الجلاء لتواجه به الاحتلال العسكرى • واستمر ذلك حتى ١٩١٤ حيث فرضت الحماية على مصر • وقد تعلق نظر معتدلى الوفد « ثم الأحرار الدستوريون » بعد الحرب العالمية الأولى بانهاء الحماية فحسب ، وكان معنى الاستقلال لديهم قاصرا على انهاء الحماية • بينما تعلق بصر الوفد والحركة الوطنية بالاستقلال التام من حيث كونه انهاء للحماية وجلاء للقوات الأجنبية عن مصر ونفيا للنفوذ البريطانى عن الحكومة المصرية • كتب اللنبى الى كيرزون يقول أن الفكرة فى برنامج عبد الخالق ثروت « هى أن ترجع مصر الى الاحوال التى كانت سائدة فى مصر فى ١٩١٤ قبل أن تعلن الحماية » (٥٣) أما عن موقف الوفد فقد ذكر سعد أن أبسط الفلاحين يعرف الاستقلال « بأنه خروج الانجليز من البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم » ، وتساءل ماذا يفيد مصر من لفظ الاستقلال ، « وجنود الانجليز يروحون ويغدون فى أرضها ويقيمون فى ثكناتها وطياراتها تحلق فى سمائها وفوق رءوسها وموظفوها فى المالية والحقانية ينهون ويأمرون ويشتركون فى جميع الشئون الداخلية »• وذكر أن المزايا الممنوحة لمصر « مهددة فى كل وقت بوجود عساكر الاحتلال فى مصر » (٥٤) •

حكومة الوفد والتصريح :

أفرج عن سعد زغلول فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ ، فترك معتقله بجبل طارق الى فرنسا للاستشفاء ، وأفرج عن باقى المنفيين فى سيشل فى ١٤ مايو وأطلق سراح المعتقلين السياسيين ، وعاد سعد الى مصر فى ١٧ سبتمبر فاستقبل بمثل ما استقبل به فى عودته الأولى فى أبريل ١٩٢١ • وخاض الوفد معه الحملة ضد الأحرار الدستوريين

وتصريح ٢٨ فبراير ، وقاد المعركة الانتخابية التى أسفرت عن كسب الوفد أكثر من ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يحصل الأحرار الا على ستة مقاعد ، وسقط أقطابهم أمام مرشحى الوفد ، وكذلك سقط جملة من كبار المرشحين الذين خاصمهم الوفد ومنهم يحيى ابراهيم رئيس الوزراء . وحصل الحزب الوطنى على أربعة مقاعد . وبذلك تهيأ الوفد وسعد لتشكيل أول وزارة برلمانية دستورية بعد الثورة .

والمهم هنا أن انتصار الوفد وتوليه الوزارة ، وهزيمة الأحرار، كان ذلك أول كسب للحركة الوطنية وأول هزيمة للسياسة البريطانية فى نطاق تصريح ٢٨ فبراير ، فلم يتحقق لواضعى التصريح أن يحصلوا على « معاونة الرجال ذوى النفوذ » لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوى النفوذ ولا أمكن للتصريح أن يقويهم على حساب الوفد ، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التى تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز ، وظهر أن نتيجة اعماله ليست — على الأقل — مضمونة الكسب للانجليز على ما كان يؤمل اللنبى .

والحاصل أن سعدا والوفديين والوطنيين عامة ، ترددوا فترة فيما اذا كان من الملائم أن يرأس سعد الوزارة ، وذلك حذر المواجهة الرسمية مع الاحتلال التى قد تكشف عن ضعف الجانب المصرى ، وحذر أن يكون توليه الوزارة مما يفيد اعترافا على وجه ما بتصريح ٢٨ فبراير . فلما حسم الأمر لصالح تشكيل سعد الوزارة ، حرص على أن يذكر فى جواب قبول الوزارة الذى أرسله الى الملك فؤاد فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ ، أن الأمة جمعاء تتمسك بمبادىء الوفد « التى ترمى الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعى فى الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الاجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .. » وتحفظ فى صدر جوابه بأن قبوله الوزارة لا يعتبر

« اعترافا بأية حال أو حـق استنكره الوفد المصرى » قاصـدا بذلك تحفظات تصريح ٢٨ فبراير • فلما افتتح البرلمان فى ١٥ مارس أشار الى « مهمة تحقيق استقلالها (البلاد) التام بمعناه الصحيح » • وان حكومته مستعدة للتفاوض مع بريطانيا « مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان •• » ثم أشار الى سياسة مصر الخارجية كدولة مستقلة بقوله « وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول بايجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام ، والأمل وطيد فى أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر فى جمعيـة الأمم كدولة تامة الاستقلال » وبهذا تحددت سياسة الوزارة الوفدية من البداية برفضها تحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، واشتراطها للمفاوضة أن تكون طليقة من كل قيد ، مع استهداف الاستقلال التـام الحقيقى ، وان تولى الوزارة لا يعنى اعترافا بتحفظات التصريح • مع الحرص على انتهاج سياسة خارجية مستقلة لا تعترف بامتياز ما لدولة ما يخـالف الاستقلال التام ، وفى هذا رفض للتبليغ البريطانى للدول الأجنبيـة باعتبار مصر منطقة نفوذ بريطانى ، على ما سلفت اليه الاشارة •

وقد حـــدث فى ٢٥ فبراير أن أجاب رامزى ماكدونالد رئيس بريطانيا على سؤال بمجلس العموم ، فذكر ان حكومته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ، واستقبل جوابه فى مصر بموجة من السخط والاحتجاج ، وتوجهت مظاهرة للطلاب الى سعد فى وزارة الداخليـة حيث خطب فيهم بأن لكل أن يصرح بما يشاء ، ولكن برنامج وزارته يفيد عـدم الارتباط بأية تعهدات سابقة • ولم يمض يومان حتى أصدر الوفـد بيانا بمناسبة مرور عامين على صدور التصريح احتج فيه على التصريح واستنكره واستنكر حديث ماكدونالد الأخـير • ووصف التصريح بأنه خدعة هائلة « دبرها المستعمرون من الانجليز وأيدها المستضعفون من أبناء الوطن » • ومن أهم ما جاء فيه أن التصريح نكبة وطنيـة

كبرى « لو أن الأمة قبلته صراحة أو ضمنا بموافقتها عليه أو بسكوتها عنه . ذلك لانه يجعل مشروعا ما كان الى اليوم غصبا ، اذ يمنح انجلترا لأول مرة فى تاريخ القضية المصرية حق الاحتفاظ على صورة مطلقة بمسائل أربعة ، هى فى الواقع كل شىء . » (٥٥) ودل هذا البيان على أن موقف الوفد هو استخلاص الاعتراف بالاستقلال وحده وتخليصه من التحفظات بالهجوم على التصريح حذر أن يؤول أى موقف غير مهاجم على أنه قبول للتحفظات .

وبالنسبة لوجود القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر ، فقد حدد سعد موقف وزارته فى جواب ألقاه بمجلس النواب على سؤال عن المفاوضات فى ١٠ مايو ، قال : « انى أرى أن هناك تناقضا بينا بين الاستقلال ووجود الاحتلال » فلما سئل عما اذا كان « وجود الجنود البريطانية فى أية بقعة بوادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال قال « نحن متفقون على أن هذا تناقض وانه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال » ثم أجاب على سؤال آخر بأنه كرئيس للحكومة وللوفد يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وان حكومته لا تدخل مفاوضة الا حرة من كل قيد « والا مستنكرة محتجة على أن للانجليز حقا فى الاحتفاظ بالنقط الاربع » . فلما سئل عن تصريحات ماكدونالد فى ٨ مايو من تقيد حكومته بالتصريح ، قال انه لا يرتبط بما يصرح به رئيس وزراء بريطانيا ، ولكنه يرتبط بالدعوة التى ترد اليه ، فان كانت مطلقة دخل المفاوضة طليقا من كل قيد و « انى لا أدخل فى المفاوضات الا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان ، وان لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها ولا أقرب منها بل لا أبقى فى الحكومة أيضا » ثم أدلى بحديث لمراسل التايمس فى ٢١ مايو ، أكد فيه تصريحاته السابقة و « ان دخوله فى أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر .. » وانه

يرفض المفاوضة طبقا لما صرح به ماكدونالد على أساس تصريح ٢٨ فبراير ، ثم قال « انه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعا الوصول الى اتفاق يكون مرضيا للمطامع الاستعمارية .. » ثم استنكر دعوى بريطانيا حماية قناة السويس كطريق للمواصلات ، وهو التحفظ الأول في التصريح الذي يبرر به الانجليز وجودهم العسكري بمصر فقال « حماية القنال هي ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وان لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه ، فهو طريق عام للملاحة . والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها وهي مستعدة لحمايتها ، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى .. » ثم أشار الى ادراكه لأن حكومة ماكدونالد (حزب العمال) لا تستطيع اتمام تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا ، ولكن « لا تنتظر مني بلا شك أن أقوى مركز المستر ماكدونالد على حساب مصر » (٥٦) .

أما بالنسبة للموظفين البريطانيين ، فان الحكومة الوفدية وان لم تتخذ موقفا حاسما بشأنها ، فقد تشكلت ـ من خلال المواقف الجزئية والتصريحات الرسمية ـ ملامح سياسة تفيد لو قدر لها التمام اقصاء الهيمنة البريطانية عن أجهزة الحكم المصرية . يذكر الأستاذ الرافعي ضمن أهم ما اتخذ البرلمان الوفدي من قرارات . حذف الاعتماد المخصص لنفقات جيش الاحتلال البريطاني في مصر من الميزانية ، وكانت الميزانية تتحمل هذه النفقات منذ ١٨٨٢ ولم تنقطع الا في ١٩٢٤ (جلسة ٢٣ يونيو) ، وكذلك ضرورة اختيار مندوبين مصريين يمثلون الحكومة المصرية لدى الشركات الأجنبية بدلا من اختيار أجانب لهذا العمل (جلسة ١٥ يونيو) فضلا عن الشروع في تقرير استقلال العملة المصرية عن العملة البريطانية وسحب الودائع المصرية من بنك انجلترا (جلسة ٩ يونيو) (٥٧) . والأهم من ذلك في

مسألة الموظفين ما يذكره اللورد لويد من أن مجلس الوزراء اتخذ قرارا بدمج ميزانيتى كل من المستشارين المالى والقضائى بالميزانية العامة لكل من وزارة المالية والحقانية ، وكان ذلك هو الخطوة الأولى تجاه نفى سلطة كل من هذين الموظفين فى التدخل الفعال . وما لبثت حكومة الوفد فى أواخر عهدها أن شرعت فى رفض تجديد عقد اشتغال سير أموس المستشار القضائى فى ١٨ نوفمبر (٥٨) . وفى ١٧ مايو أجاب سعد بمجلس النواب على سؤال عن سردار الجيش المصرى ، وكان انجليزيا دائما منذ بداية الاحتلال فقال : « ان سردار الجيش المصرى هو موظف ومرءوس لوزير الحربية المصرية ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله ، أما مرتبه فيتقاضاه من الخزينة المصرية ، ولا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الادنى أيضا . ولكن هذا كان من قبل . ويجب علينا أن نمحوه . كما أن اقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل . وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن تتخذ الوسائل لازالة ذلك .. كلنا ولا شك متألمون ، بل وننظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصريا ، هذه أمانينا وهذا ما نسعى اليه .. » وفضلا عن ذلك كانت الحكومة تنهج سبيل المناوأة لكبار الموظفين البريطانيين حضا لهم على اعتزال العمل (٥٩) . ثم كان تعيين محمود فهمى النقراشى وكيلا لمحافظة القاهرة ثم وكيلا لوزارة الداخلية ، مما قصد به اقتحام الوزارة الوفدية لأجهزة الأمن التى يشرف عليها البريطانيون بواسطة موظفيهم الكبار . وقد أثار ذلك حذر الانجليز بالنظر الى هذا الهدف ، وبالنظر الى أن النقراشى كان من أصلب العناصر وقتها ومن النشطين فى التنظيم السرى للوفد من قبل .

وفضلا عن ذلك ، فان مسألة تعويضات الموظفين الأجانب عند تركهم خدمة الحكومة ، كانت من المسائل التى أولاها الانجليز أهميـة خاصة فى مفاوضاتهم منذ ملنر وضمنوا مشروعاتهم نصوصا تضمن التعويض السخى لهؤلاء الموظفين • ولم يكن المفاوض المصرى يمانع فى مبدأ المعاملة السخية لهم سواء كان سـعديا أم عدليـا • وبعد أن صدر تصريح ٢٨ فبراير وأعد الدستور وآذن عدد الموظفين الأجانب فى مصر بالنقصان بنـــاء على ما ثبت فى مذكرة اللنبى فى ٤ مارس ١٩٢٢ التى سلفت الاشارة اليها ، أصدرت وزارة يحيى ابراهيـم القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ تضمن أحكاما بما يحصل عليه التاركون من تعويضات سخية ، وتبادلت الحكومتان المصرية والبريطانية كتبا فى هذا الشأن تضمن أن يكون لتلك الاحكام قوة المعاهدة الدولية فلا تستطيع مصر من جانب واحد بعدها تعديلها • وحاول سعد بعد توليه الوزارة أن يعـــدل من تلك الأحكام فلم يوافـق الانجليز • وأثير الموضوع بمجلس النواب ، ودفع نواب الحـزب الوطنى سـعدا لأن يستنكر هذا القانون ويعتبره « ضربة على الخزانة ونكبة على أمـوال الأمة وانه سابق لأوانه ، بل أقول انه مخالف للدستور » (جلسة ٢٤ يونيو) • ورغم أن سعدا أبقى العمل بهذا القانون باعتباره اتفـاقا انعقد بين الحكومتين فلا يملك طرف واحـد وقفه • الا أن الاثارة التى حدثت بشأنه تركت ظلالا كثيفة على العلاقات بين البلدين •

الباب الثانى

السودان فى السياسة المصرية

١
السودان بين مصر وبريطانيا

بريطانيا والسودان :

السودان ، لم يكن فحسب من أصعب ما واجه الحركة الوطنية المصرية من مسائل بل كان أعقد تلك المشاكل خلال النصف الأول من القرن العشرين • ووجه الصعوبة أن الانجليز مع رفضهم العنيد الاستجابة لمطالب مصر فى الاستقلال والجلاء ، فقد كانوا أكثر عنادا وشراسة فى الاستجابة لما تطالب به بشأن السودان • ووجه التعقيد ان الحركة الوطنية لم تستطع أن تتفادى المأزق المتعلق بكونها حركة مصرية لا يشترك فيها السودانيون ، مع مطالبتها فى الوقت نفسه باستقلال السودان عن بريطانيا ووحدته مع مصر ، فكان تنظيم الحركة غير متلائم مع هدفها من هذه الناحية ، وبدت السودان « مطلبا » لمصر وليست شريكا فى كفاح جامع من البلدين • وبدا التناقض بين التكوين المصرى القاصر للحركة الوطنية وبين هدفها

السوداني . رغم انه هدف يتعلق باستقلال السودان وجلاء الاستعمار عنه .

توحدت السودان مع مصر على عهد محمد على بطريق الضم العسكري . وهو أسلوب لتكوين الدول وتوحيد الشعوب لم يكن شاذا في التاريخ حتى القرن التاسع عشر ، بل يبدو أنه كان النمط الغالب لحركات التوحيد خلال ذلك القرن . وكما أن نهضة مصر قد بدأت على يد هذا الوالى من خلال المؤسسة العسكرية وبواسطة الحكم الفردى المستبد ، فان حركات التوحيد كان يمكن أن تجرى على النمط نفسه . وفي نطاق هذا السياج ، كان يمكن أن يجرى على مدار السنين الامتزاج بين البلدين ، مستندا الى اشتراك المصريين مع غالبية السودانيين في اللغة والدين (الاسلام والمسيحية) وتشابه العادات والطباع ، فضلا عن المصالح المشتركة التى يجمعها نهر النيل ، وفضلا عن الاشتراك في مقاومة حكم استبدادى واحد ومقاومة الغزو الاستعمارى الغربي ، وهي مقاومة تصاعدت في انتفاض كل من الشعبين في الثورتين العرابية والمهدية في السنين الأولى للثمانينات من القرن التاسع عشر . كان يمكن ذلك لولا أن سقطت مصر في تلك الفترة فريسة للمطامع الأوربية عامة وللاحتلال البريطاني خاصة. وقد احتل الانجليز مصر وهزمت الثورة العرابية وأمر الاحتلال باخلاء الجيش المصري للسودان في ١٨٨٤ ، فلما استقال شريف باشا رئيس الوزراء رافضا طلب الاخلاء ، حل محله نوبار ليلبى نداء الانجليز . وفي ١٨٩٦ بدأت العودة للسودان بقوات الجيش المصري وقيادة بريطانية على رأسها اللورد كيتشنر . وسقطت السودان في ١٨٩٨ .

تبدأ المسألة السودانية في السياسة المصرية باتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩ التى عقدها المعتمد البريطاني اللورد كرومر مع وزير خارجية مصر بطرس غالى باشا . وبها نشأ الحكم الثنائي للسودان ، وبها

سيطر الانجليز منفردين عليه ، حتى لم يعد لمصر فيه الا علم على سارية وعمامة على رأس قاضي القضاه ودعاء للخديوى فى خطبة الجمعة . نصت الاتفاقية على أن يعين حاكم عام للسودان يجمع الرئاسة العليا العسكرية والمدنية . يعين بقرار من خديوى مصر بناء على طلب الحكومة البريطانية (مادة ٣) ، وهو من يصدر القوانين التى تسرى على السودان ويبلغها الى المعتمد البريطانى بالقاهرة والى مجلس النظار المصرى (م ٤) . ولا تسرى على السودان القوانين المصرية ولا الامتيازات الاجنبية ولا تمتد اليه سلطة المحاكم المختلطة (م ٥ ، ٦ ، ٨) ولا يعين قناصل أجانب به الا بموافقة بريطانيا (م ١٠) ، ويعتبر السودان كله تحت الاحكام العرفية فلا ترفع عنه الا بقرار من الحاكم العام (م ٩) . وكانت مدينة سواكن خارجة عن الاتفاقية لأن مصر لم تكن جلت عنها من قبل ، فأجرى اتفاق ثان فى ١٠ يوليو ١٨٩٩ ضم سواكن الى نظام الاتفاقية الأولى .

عين كيتشنر حاكما عاما ، يعاونه رينجالد وينجت رئيسا للمخابرات وسلاطين باشا . ثم حل وينجت محل كيتشنر فى ديسمبر ١٨٩٩ حتى ١٩١٦ ، ثم السير لى ستاك حتى اغتيل بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٢٤ . وكان كلا من هؤلاء سردارا للجيش المصرى وحاكما عاما للسودان . وعلى يدى وينجت خاصة تم بناء أجهزة الدولة هناك . تبلورت الادارة السودانية تحت الحاكم العام فى ثلاثة سكرتيرين ، مالى وادارى وقضائى لكل منهم مساعد ويتبع كلا منهم مديرو الادارات المركزية ، وفى ثمانية مديرين وثلاثة محافظين يحكمون الأقاليم الاحد عشر ، ويتبع كلا من هؤلاء مفتشون على رأسهم مفتش عام يتصل بالحاكم العام رأسا كمستشار له . ويتبعهم مأمورو المراكز ووكلاؤهم . وكان كل هؤلاء من الانجليز فيما عدا مأمورو المراكز ووكلاؤهم فقد كان غالبيتهم من المصريين . كما كان كلهم تقريبا من ضباط الجيش باعتبار خضوع السودان للحكم العرفى العسكرى .

بنص الاتفاقية . والحاكم العام كحاكم عسكرى عرفى يجمع فى يديه سلطات التشريع والتنفيذ والاشراف على القضاء ، كسلطة فردية استبدادية كاملة مطلقة . وهم جميعا الا ما ندر بريطانيون أو مصريون من رجال الجيش المصرى . وبهذا تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون وقتها وظائفه القيادية. وضمن الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم . وفى ١٩١٠ انشىء مجلس الحاكم العام كمجلس استشارى يضم السكرتيرين الثلاثة وعددا آخر من الانجليز ، ويناقش الميزانية والقرارات الهامة ، ولم يكن فيه فى أى وقت مصرى واحد . ويجرى اختيار الموظفين كلهم انجليز وغير انجليز بواسطة الحاكم العام . بغير رأى ولا مشورة من مصر .

فى السنوات الأولى لاحتلال السودان ، أدخلت الادارة الانجليزية مجموعة من القوانين توخت فى معظمها أن تجىء على نسق القوانين الانجليزية بالهند ، ومنها قانون حجج الأراضى وقانونى العقوبات والاجراءات الجنائية (١٨٩٩) ، وقانون القضاء المدنى (١٩٠١) ، وقانون المحاكم الشرعية (١٩٠٢) . واستهدفت من ذلك فصل البناء التشريعى بالسودان عن مثيله بمصر . واطرد اصدار التشريعات بأمر من الحاكم العام وحده وفقا لاتفاقية الحكم الثنائى . أما صلة مصر بهذا الأمر فيلزمها بعض التفصيل ، اذ أعد كرومر مشروع اتفاقية ١٨٩٩ متضمنة فى مادتها الرابعة ، ان الحاكم العام يصدر القوانين بعد أخذ موافقة مسبقة عليها من الحكومة المصرية ومن الحكومة البريطانية (المعتمد البريطانى) ، أما القرارات الادارية والتنفيذية قليلة الأهمية فتصدر من الحاكم العام مباشرة ، ويكتفى بتبليغها بعد صدورها الى كل من المعتمد البريطانى ومجلس النظار المصرى ولكن كرومر عدل عن ذلك ، واقترح على حكومته فى ١٤ يناير ١٨٩٩ حذف

أية اشارة الى السلطة المصرية على قوانين السودان ، مبررا الحذف بالحرص على صيانة السودان من نفوذ الامتيازات الأجنبية اليه من خلال السلطة المصرية ، ومبررا اياه أيضا بأن تلك السلطة من شأنها الانتقاص من سلطان الحاكم العام أمام السودانيين • ويبدو انه أقنع الحكومة المصرية بهذا التعديل ، وكانت تلك الحكومة سهلة الاقناع بأى نصح « ملزم » يبديه كرومر ، بأن ثمة التزاما غير مكتوب يوجب على الحاكم العام عرض مشاريع القوانين عليها قبل اصدارها رغم الحذف • وفى يوم ابرام الاتفاقية أرسل كرومر الى كيتشنر صورة منها ، وأوصاه بوجوب اطلاع رئيسى مجلس النظار المصرى على أى اجراءهام ليوافق عليه قبل اصداره (٦٠) • واستمر اتباع هذا التقليد حتى ١٩١١ عندما كان كيتشنر معتمدا بريطانيا بالقاهرة فقرر اصدار القوانين هناك بمجرد موافقته ، والاكتفاء بتبليغها الى مجلس النظار المصرى بعد صدورها • ولا يبدو أن كيتشنر استشار مصر وأبلغها بهذا التعديل ، ولا يظهر أن حكومة مصر أبدت أدنى احتجاج ، وقد لا تكون لاحظت أن تغييرا حدث • وجرى الأمر بعد ذلك على أن يرسل الحاكم العام مشروعاته الى المعتمد البريطانى الذى يناقشها مع المستشارين المالى والقضائى بصفتهما البريطانية لا بحكم كونهما موظفين فى حكومة مصر ، ثم ترد للحاكم العام لاصدارها حسب التوصيات وتطبع فى « السودان جازيت » ، ثم بعد ذلك ترسل صورة منها الى المعتمد البريطانى ، ومنه الى المستشار المالى ، ومنه الى سكرتير مجلس النظار المصرى ، وبذلك تكون الحكومة المصرية قد أخطرت (٦١) • وقد تأكد انفصال السودان عن مصر من الناحية القانونية بحكم أصدرته المحكمة المختلطة فى ١٠ أبريل ١٩١٠ فى قضية رفعها مقاول على الحكومة بمناسبة ما نفذه من أعمال فى ميناء بورسودان ، فقضت المحكمة بعدم اختصاصها على

أساس انفصال السودان عن مصر وعدم سريان الامتيازات الأجنبية هناك (٦٢) .

نفذ الانجليز مشروع استعمارهم للسودان ، بالمال المصرى والرجال المصريين ، بالميزانية والجيش . ومنذ ١٨٢٠ قذفت مصر الى السودان بعشرات الآلاف من رجالها وبالملايين من الجنيهات من أموالها لبناء الدولة الواحدة فى وادى النيل . وأتى الانجليز ليصنعوا من هذا العنصر اداة تدعم سيطرتهم على مصر والسودان معا . وكانت سيطرتهم على كل من القطرين مما يدعم السيطرة على الآخر . ومصر المأمورة بالنصائح البريطانية الملزمة ، تقدم المال والرجال لتنفيذ المشروع البريطانى ، ولتحمل فى نظر السودانيين بعضا من أوزار السياسة البريطانية ، مما يزيد مستقبلا من التباعد بين القطرين ، ولم تتأت مشكلة مصر فى السودان من فساد سياستها ، بل تأتت من أنها لم تكن لها سياسة أصلا ، وان قرارها المصرى كان يحمل الارادة البريطانية لا ارادتها هى . وهى فى ضعفها ان رفضت تقديم الجيش والمال فصل الانجليز السودان عنها لصالحهم لا لصالح السودانيين ، وان قدمتهما دعمت حكم الانجليز له ، والمغلوب يزداد غلبا بالفعل ونقيضه . بلغت ايرادات حكومة السودان فى ١٩٠٠ حوالى ٨ آلاف جنيه فقط ، ووصلت مصروفاتها الى ٢٥٠ ألف جنيه ، وكان على مصر أن تسد العجز (٦٣) . واطرد ذلك فصارت جملة ما أدته مصر سدا لعجز حكومة السودان ٥ر٣ مليون جنيه حتى ١٩١٢ ، فضلا عن مبلغ مماثل أدته قروضا لاقامة مشروعات بالسودان حتى ١٩١٤ ، وشارفت الجملة حوالى ١١ مليون جنيه حتى ١٩١٤ (٦٤) . ويظهر جسامة هذا المبلغ ان متوسط الايراد العام السنوى بمصر وقتها كان يتراوح بين ١١ ــ ١٧ مليون جنيه (٦٥) . ولا يدخل فى هذا المبلغ نفقات الجيش المصرى المقيم

بالسودان ولا مرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين العسكريين التى تؤدى من ميزانية وزارة الحربية المصرية (٦٦) •

يذكر داود بركات ان الجيش المصرى والسودان أمر واحد لا فرق بينهما • وهو نظر صحيح فى عمومه، سواء على أيدى المصريين قبل ١٨٨٢ عندما كان الجيش يقوم ببناء المرافق فضلا عن مهمته الرئيسية ، أو على أيدى الانجليز بعد ١٨٩٩ عندما جعلوا حكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة (٦٧) • وقد فكر الانجليز غداة فتحهم مصر فى ألا ينشأ جيش مصرى قط ، ثم عدلوا عن ذلك الى تكوين جيش صغير يساعد فى ضبط الأمن عند الضرورة • وعند الشروع فى العودة للسودان زيد الجيش عددا وعدة وتدريبا ليمكن به انجاز هذا الأمر • حتى اذا استعيد السودان احتفظ بالجزء الأكبر من الجيش هناك ليبقى بعيدا عن أرضه وشعبه فى مصر ، وليمكن بهذا الابتعاد وبالسيطرة على قيادته ، ضمان الا يتكرر ما حدث منه أيام العرابيين ، وليمكن بوجوده فى السودان استخدامه لصالح أداة الحكم البريطانى • وهكذا خفض الانجليز نفقات سيطرتهم على كل من مصر والسودان الى أقل حد ممكن • وما لبث أن تحول على أيديهم بالسودان من جيش محارب الى قوة بوليس حربية ، فجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ومن الأسلحة الثقيلة الأمر الذى أدى بهم الى التمرد فى يناير ١٩٠٠ ، ثم شتت وحدات صغيرة تنتشر فى أنحاء السودان ويفصل بين كل واحدة وأخرى مئات الأميال بما يصعب معه تكرار التمرد منه • وفى الوقت نفسه جرى بالتدريج انقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء وحدات سودانية بديلة كنواة لجيش سودانى تستخدمه الادارة الانجليزية بعد فصل السودان عن مصر ، وكمحاولة للتفريق بين العنصرين (٦٨) • وفى الوقت نفسه ألقى على عاتق الجنود المصريين تشييد المرافق والمبانى فى هذه الفترة ، وجرى بواسطة مصلحة الاشغال العسكرية التابعة للجيش ،

مد خطوط السكك الحديدية وأسلاك البرق فى ظروف وصفها أحد المعاصرين بقــوله أن تحت كل شبر من تلك الخطوط جثــة لجندى مصرى (٦٩) • وأنشئت كتيبة للسكك الحديدية تقوم بأعمال التفتيش والصيانة الدائمة ، كما شيدوا ميناء بورسودان فضـــلا عن المبـــانى الحكومية وثكنات الجنود والورش والمستشفيات والسجون والمدارس فى كافة مدن السودان (٧٠) •

اذا كانت وظائف المصريين بجهاز الادارة لا ترتفع عن مأمورى المراكز ووكلائهم ، فقد كان نشاطهم لا يتجاوز اجراء التحقيقـــات الادارية وتحصيل الضرائب ، ويجرى تحصيل الضرائب باستخـــدام العنف مما أظهر المأمورين فى أبغض الصور أمام السودانين • وقد عين بعض المصريين وكلاء للمفتشين الانجليز فلم تكن وظيفتهم تجاوز توزيع بعض السلع الضرورية على التجار المحليين بأســـعار مرتفعة • وما لبثت الادارة البريطانية ان أدخلت بعضا من السودانيين فى سلك وظائف المأمـــورين ووكلائهم • كما عملـــوا على ادخـــال بعض من السوريين فى وظائف الحكومة المركزية (٧١) • واستمرت خطة انقاص عدد الموظفين المصريين وزاد معدلها منذ ١٩١٥ ، وقد تضمنت مذكرة الوفد المصرى الى مؤتمر فرساى فى ١٩١٩ ، « ان الموظفين المصريين يختفون شيئا فشيئا ليفسحوا المجال للموظفين الانجليز فى المناصب الكبرى على الخصوص • وليس بعيدا ذلك اليـــوم الذى يخلو فـــيه السودان من أى موظف مصرى ماعدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر نفقاتهـــا » (٧٢) •

المهم من هذا الاستعراض السريع لأوضاع الادارة السودانية ، ادراك انها كانت فى هيكلها وفى صميمها ادارة بريطانية استعمارية• على خلاف ما كان عليه الأمر بالنســـبة للادارة المصرية على ما سبقت الاشارة فى صدر هذا الموضوع • وان النظر الى هياكل جهاز الحكم

السودانى ، ليكشف عن أن كافة مــراكز اتخاذ القــرارات وتلقى المعلومات ودراســة المسائل كانت فى يد الانجليز ، وكافــة مراكز الاتصال بين الادارات أو الجهات المختلفة كانت فى أيديهم • ولم يبق للمصريين و لاللسودانيين معهم الا أن يكونوا مجرد أدوات فرعيــة للتنفيذ ، ولا ينبنى منهما ، ولا من أى منهما جهاز ما • وقد أحيط بهم فى مستويات التنفيذ الدنيا على طريقــة تعزل بعضهم عن بعض فلا يتصل جهاز بآخر فى مجال عمله الا من خلال مستوى بريطانى • كما أحيط بهم بطريقة تعزلهم عن السودان المحكوم ، وذلك بالحرص على تكليفهم بما يولد البغضاء والشحناء من الأعمــال ، وهى فى الأساس جباية الضرائب واصطناع العنف فيها ، وقمع الانتفاضــات الشعبية • وذلك كله فضلا عن ازكاء التنافس بين طوائف المصريين السودانيين والســوريين • وبهــذا كــان المصريون فى الادارة السودانية معــزولين عن الاتصال بالادارة المصرية الا من خــلال البريطانيين ، معزولين فى الأساس عن احتمالات النشاط السيــاسى بين زملائهم السودانيين بحكم المنافسة ، معزولين عن الــرأى العــام السودانى نفسه • ونلحظ الظاهرة نفسها فى الجيش المصرى الــذى تحقق عزله عن الحكومة المصرية بواسطة القيادات البريطانية المسيطرة عليه ، وعن الرأى العام المصرى بابتعاده فى السودان ، وعن الرأى العام السودانى بما كان يمارس بواسطته من قمع لحركات التحــرر السودانية •

وقد صــحب ذلك تقطيع لممكنات الاتصــال الاقتصــادي بين البلدين ، وجد علامته الواضحة فى انشاء ميناء بورسودان لتحويل تجارة السودان عن طريق مصر الى البحر الأحمر ، وتم إنشاء المينــاء فى ١٩٠٩ بالأموال المصرية وبجهد العاملين المصريين ، كما أن خطوط السكك الحديدية تمت على أساس مقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط

المصرية من وادى حلفا الى أسوان • وتحقق فضلا عن ذلك انفصال فى التعليم • اذ أنشئت كلية غوردون فى ١٩٠٣ لتكون بديلا عن التعليم المصرى هناك أو عن ارسال المبعوثين الى مصر ، وكانت نمطا من التعليم المتوسط الذى يمد الادارة السودانية بمن يشغلون وظائفها الصغيرة • ثم أنشئت المدرسة العسكرية بالخرطوم فى ١٩٠٥ لتكون بديلا عن التعليم العسكرى المصرى وليلتحق خريجوها بوحدات الجيش هناك •

واذا كان الحكم المصرى للسودان خلال القرن التاسع عشر ، قد عرف ما لم تعرفه الادارة البريطانية بعد ذلك من اختيار السودانيين لوظائف الادارة العليا والمديرين والوظائف القيادية بالجيش ومنحهم الرتب السامية واشتراك بعضهم فى الثورة العرابية واشتمال دستور العرابيين على تشكيل لمجلس النواب يساهم فيه السودان بعشرين عضوا ، اذا كان ذلك فان الدعاية البريطانية قد أمعنت فى التركيز على مساوىء الحكم المصرى هناك مما كان صنوا لمساوىء الحكم نفسه فى مصر ، وذلك لتأكيد العزلة بين البلدين شعبا وحكما • ودعمت تلك الدعاية بما ناطته الادارة البريطانية بالموظفين المصريين من جبابة الضرائب بوسائل العنف ، لتثير سخط السودانى على المصرى لا سخط الحاكم الظالم على المحكوم المظلوم • وبما ناطت بوحدات الجيش المصرى من قمع الانتفاضات السودانية الشعبية • وقد لاحظ الباحث « المحزون » ، « اننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مستعمرة انكليزية أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين لا من هؤلاء ولكن منا نحن المصريين •• » كما لاحظ ان السودانيين يعتقدون « أننا أداة تمكين المستعمرين من رقاب المستعمرين ، وآية ذلك عندهم انه كلما هم السودانيون بخلع نير الانكليز أصلتهم النيران أيد مصرية ورءوس انكليزية » ثم حكى قصة مؤداها أن السودانيين كانوا لا يردون على تحيته ان بدأهم بها الا بنظرة الجفوة والبغضاء ،

اعتقادا منهم أن « جميع الترك وأولاد الريف » من الكفار لأنهم استنصروا بغوردون فى حكمهم • ثم يقول ان السودانى « مغبون مظلوم ، لا يستطيع أن يدرأ عن نفسه ذلك الظلم المبين الا بالضراعة الى الله أن ينقذه من استعمار الانكليز والمصريين على السواء ، بل المصريين على الأخص لأن المصريين هم الذين يتولون جباية الضرائب الفادحة ويستعملون فى جبايتها الطرق التى ذكرتها لك •• » ويأسف أن يتحمل المأمورون تبعات تلك الأعمال الشائنة دون أن يأخذهم الاباء والشمم الا فى النزر اليسير من الحالات (٧٣) •

مصر والسودان قبل ١٩١٩ :

لا يلحظ ان الحكومة المصرية وقتها قد عارضت فى واحدة من تلك السياسات البريطانية • كانت خاضعة للنصائح الملزمة ، بها أجلت جيشها عن السودان فى ١٨٨٤ ، وبها عادت اليه فى ١٨٩٦ ، وبها أبرمت اتفاقية الحكم الثنائى • هى حكومة بلد محتل • فلا يكاد يلحظ فى هذا الشأن الا ما كان يذكر بمجلس شورى القوانين عند نظر الميزانية وعند الموافقة على الاعتمادات المالية الخاصة بحكومة السودان ، من أن السودان يعتبر جزء من مصر • انما ما يستحق التتبع هو موقف الحركة الوطنية المصرية من مسألة السودان •

صادف دخول الجند المصرية السودان وتوقيع اتفاقية الحكم الثنائى ، فترة المهد للحركة الوطنية الديمقراطية المصرية فى القرن العشرين • وكان لاحداث السودان تلك ردود فعل عليها • خطب مصطفى كامل فى ٢٣ ديسمبر ١٨٩٨ يقول ان مصر فتحت السودان بأموالها ودماء أبنائها الذين جاهدوا « فى سبيل استرداد السودا ، ثم تسلم الى الدولة المحتملة هذه البلاد الزاخرة وهى من مصر الروح والفؤاد » • ثم جاء توقيع اتفاق ١٨٩٩ مفاجأة أسيفة

للرأى العام المصرى ، لم تسبقه مقدمات ولا مفاوضات ولا أخبار تنبيء عنه • نشر مصطفى كامل بصحيفة فرنسية خطابا فى ٦ فبراير أبان فيه أن الاتفاقية « باطلة قانونا » لمخالفتها للفرمانات السلطانية التى ناطت السودان بمصر ولم تجز لمصر النزول عن جزء من أرضها. وأهاب بتركيا وأوروبا الاحتجاج على الاطماع البريطانية ، مشيرا فى ذلك الى أن من مصلحة دائنى مصر الأوروبيين أن تكون مصر قادرة على دفع ديونها مما لا يضمن « الا اذا كان مالكا لمنابع النيل » ، وان لأوروبا أملاكا فى أفريقيا « يهددها وجود الانجليز بالسودان ، وان بريطانيا تستهدف جعل أفريقيا هندا ثانية » • ثم خطب بلندن فى ٢٦ يوليو ١٩١٦ ، فأشار الى أن السودان روح مصر الذى ضحت من أجله بالمال والرجال فلم يعد لها فيه شيء (٧٤) • وجرت «اللواء» فى كل مناسبة على التعرض لأمر الاتفاقية ، وهاجمت الحكومة لتوقيعها اتفاقية تسليم المجرمين مع حكومة السودان فى ١٩٠٢ لأن ذلك يعتبر اعترافا منها بانفصال السودان (٧٥) • وترحمت على زمان مضى رفرفت فيه أعلام مصر بنفوذها المطلق وأمرها النافذ حتى قرب خط الاستواء (٧٦) • وأشارت الى الخطر العظيم الذى يتهدد مصر من فصل السودان عنها بسبب وجود منابع النيل فيه ، وأشارت الى أنه ليس لمصر موظف كبير واحد هناك ، وحتى موظفى وزارة الاشغال المصرية يختارون من المهندسين الانجليز ، رغم أن مصر تتحمل الجزء الأكبر من تكاليف الجيش والادارة السودانية (٧٧) •

فلما نشأ الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ وضع فى مقدمة مبادئه أولا : « الاستقلال التام لمصر مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأى احتلال أو حماية أو شبه سيادة أجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال » ، وفى الخطاب الشامل الذى ألقاه مصطفى كامل فى ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧ بمناسبة تأسيس الحزب ، أشار فى سطور قليلة الى بطلان اتفاقية ١٨٩٩ لابرامها تحت الضغط وبالمخالفة للفرمانات

السلطانية ، واحتج على التنكر « لحقوق مصر فى السودان » (٧٨) .
فلما رأس محمد فريد الحزب الوطنى ، أشار فى بعض خطاباته الى موضوع السودان ، انتقد فى ١٩٠٨ تشتيت الجيش المصرى فرقا صغيرة هناك ، واعتاد الحزب على الاحتجاج على توقيع اتفاقية ١٨٩٩ فى كل عام عندما تحل ذكرى توقيعها ، وذلك ببرقيتين ترسلان الى الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد تضمن مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف فى سيتمبر ١٩٠٩ تقريرين عن السودان أعدهما على الشمسى ومصطفى الشوربجى ، كما تضمنت أعمال مؤتمر استكهلم فى ١٩١٠ قرارا ببطلان اتفاقية السودان ، وذكر محمد فريد أنه يقصد بالجلاء تحرير « وادى النيل العزيز » ، ولكنه عاد يقول « نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا .. » مشيرا الى أن فكرة الأمة لديه قاصرة على مصر (٧٩) .

وان حزبى الأمة والاصلاح على المبادىء الدستورية الذين ظهرا مع الحزب الوطنى فى ١٩٠٧ ، لم يشر واحد منهما فى أى من بنود برنامجه الى مسألة السودان . وقد ظهر فى ١٩٠٩ ما سمى بالحزب المصرى الذى أنشأه اخنوخ فانوس . وهو تنظيم لم يتمتع بتأييد ما فى الحياة السياسية ، وأشار فى برنامجه الى « اعتبار مصر والسودان التابع لها قسما طبيعيا واحدا لا ينفصل بعضه من بعض لكون السودان مجرى النيل فيه الى مصر أصبح جزءا متمما لحياة مصر » (٨٠) . وهى صيغة لم تشر الى استقلال أى من مصر أو السودان وتؤيد فى عمومها اتفاقية ١٨٩٩ .

والملاحظ أولا بالنسبة لموقف الحركة الحزبية المصرية من مسألة السودان فى الفترة السابقة على ثورة ١٩١٩ ، أن الحزب الوطنى كان تقريبا الحزب الوحيد الذى أولى هذه المسألة جزءا من عنايته . على

أن موقفه لم يزد عن أن يكون مجموعة من ردود الفعل للسياسات البريطانية بالنسبة للسودان • ولا تكاد تلحظ مبادرة تصدى بها الحزب لتلك السياسات يواجه بها خطة عزل السودان عن مصر ، الا الموقف « القانونى » من اعلان بطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، والا الاحتجاج الدورى المتكرر فى المناسبات عليها • ويبدو الفارق واضحا بين موقفه ذلك ، وبين موقفه من مسألتى الجلاء والدستور فى مصر • كان محمد فريد يؤكد ان أهداف حزبه « الجلاء عن مصر وانشاء مجلس نواب وتأسيس حكومة أهلية محضة » ، وكانت مؤتمرات الحزب السنوية على عهده ، تتضمن العديد من الدراسات والتقارير التى تحيط بمشاكل مصر فى مختلف المجالات كالتعليم والصحة والزراعة والتعاون والحريات والصحافة وغيرها ، ويأتى ذكر المسألة السودانية بها أحيانا فى صيغتها العامة ، بطلان الاتفاقية وما يثور من حجج قانونية تؤيد البطلان • مع نقد سياسة الحكومة المصرية المتخاذلة والهجوم على كل خطوة تتخذها بريطانيا أو حكومة السودان لعزله عن مصر ، قانونيا أو فعليا •

والملاحظ ثانيا ، أن الحركة الوطنية المصرية فى مطالبتها ببطلان اتفاقية ١٨٩٩ ، وفى موقفها العام بالنسبة للمسألة السودانية ، حصرت نظرتها اليه فى اطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا • وهى نظرة لم تكن تتسع لقيام السودانيين بدور فيها ولا لحساب دورهم • وعلى هذا فان الحزب الوطنى الذى بذل اهتماما طيبا فى ذلك الوقت بالجانب التنظيمى من النشاط الشعبى ، فاهتم بتوحيد الحزب وتخليصه من الخلافات الداخلية ، واهتم بانشاء اللجان الفرعية له فى الأحياء والأقاليم ، واهتم بالتنظيمات النقابية العمالية ، والتنظيمات التعاونية للفلاحين وانشاء مدارس الشعب ، وكانت مؤتمراته السنوية تتضمن متابعة لهذه النشاطات ، هذا الحزب لم يلحظ أن توجه بأى جهد من هذا النوع للسودانيين • ولا تلحظ محاولة قام بها للاتصال

بشعب السودان أو تبادل الاصداء معه • وان هذا الابتعاد قد يجد تفسيرا له فى تصور مدى العنف والشراسة اللذين كان خليقا بحكومة السودان والاحتلال البريطانى ان يلجأ اليهما لضرب أية محاولة للاتصال بين الشعبين ، وفى ضعف الحركة الوطنية المصرية وقتها وكون الحركة الوطنية السودانية كانت لا تزال فى عمر الأجنة • على أن هذا التفسير يمكن أن يواجه ، بأن القمع يمكن أن يفشل المحاولة ، ولكنه حتى فى أعنف صوره لا يفسر عدم قيام المحاولة أصلا ، والظاهر وفق المتاح من وثائق التاريخ أن المحاولة لم تقم أصلا • وان ضعف الحزب الوطنى لم يمنعه من أن يرعى جمعيات للاغتيال السياسى ظهر نشاطها فى مصر منذ ١٩١٠ ، وعرف فيما بعد أنها نمت فى أحضان الحزب الوطنى ، رغم ما كان يتهدد هذا النشاط غير السلمى وغير المشروع من جبروت سلطان الاحتلال • وان الشعب السودانى وان لم يكن قد تمخض عن حركته الوطنية الحديثة ، فقد كان فى انتفاضاته الدينية التى لم تهدأ فى أنحاء السودان والتى يحسب عددها بالعشرات منذ ١٨٩٩ ، كان فيها ما يغرى بمحاولة الاتصال ، مع وجود المصريين هناك جيشا وموظفين بالادارة، ومن ثم فانه يتعين لفهم تلك المسألة النظر فى وجهة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان •

والملاحظ ثالثا ، ان الحركة الوطنية المصرية نظرت الى السودان لا فى اطار علاقة بين شعبين ، ولكن فى اطار علاقة بين بلد هى مصر وأرض فى السودان ، أرض يجرى فيها نهر النيل شريان الحياة لمصر ، أى روح مصر وفؤادها كما يقول مصطفى كامل • وحتى نهاية القرن التاسع عشر ، لم تكن مبادىء حق تقرير المصير والمساواة بين الأمم قد سادت بعد فى العلاقات الدولية • توحدت ألمانيا بقوة الجيش البروسى ، وتوحدت ايطاليا بالسلاح أيضا ، وامتدت من قبلهما روسيا القيصرية بالحرب • وبالعنف كانت الممالك تنشأ

والدول تؤسس والبلدان تتوحد • «والفتح» مبدأ يكاد يكون مسلما في ذلك جميعه • ولم يكن العنف في السياسة الدولية قاصرا على الغزو واستعمار الأمم والشعوب • انما كان وسيلة تحققت به وحدات قومية كألمانيا وتأسست به دول على تعدد في القوميات كروسيا ، وامتدت به أمم الى أقصى الفيافي الممكنة كالولايات المتحدة • دخل محمد على السودان في ١٨٢٠ وكان غالب السودان قد تكامل له التكوين العربي الاسلامي منذ القرن السادس عشر الميلادي ، وكان على علاقات مع مصر والجزيرة العربية وباقي الامبراطورية العثمانية (٨١) • وكان السودان ممالك شتى مضعوفة متناحرة • وجاء دخول محمد على السودان باذن من السلطان العثماني باعتبار ما كان له من حقوق السيادة على السودان منذ القرن السادس عشر (٨٢) • وان غلبة العرب والاسلام بين السودانيين ، لمما يترجح معه أن يكون دخوله منطلقا من سياسات التوحيد وفقا لمفاهيم الجامعة الاسلامية السائدة وقتها • وفي نطاق هذا المفهوم السائد وقتها يجيء صنيع محمد على باعتباره من سياسات التوحيد لا الغزو والاستعمار ، وذلك أيا كانت بواعثه السياسية الشخصية • كما كان يفهم دخوله أرض الشام باعتباره من سياسات التمرد على السلطنة العثمانية لا غزوا واستعمارا ، وكما كان يفهم صنيعه في الجزيرة العربية باعتباره من سياسات قمع الثورات لصالح السلطان العثماني لا الغز والاستعمار • وفي هذا الاطار التاريخي جاء فهم رجال الحركة الوطنية المصرية لعلاقة مصر بالسودان في بداية القرن العشرين باعتبار كونه جزءا من مصر يكون معها وحدة سياسية • ومن هذا المنطلق تكرر على ألسنتهم الحديث عن «حق» مصر في السودان وسيادة مصر على السودان ، وفتح السودان • ولم يكن بعيدا عن أذهان هذا الجيل ما شاهده آباؤهم الأقربون من امتداد دولتهم من حدود تركيا شمالا الى السودان جنوبا ، وما شاهدوه أنفسهم من امتدادها جنوبا الى

قرب خط الاستواء . فاتسمت نظرتهم التحريرية بما يمكن أن يسمى الوطن الكبير ، كنظرة يمتزج فيها التحرر بأمل بناء امبراطورية كبيرة كانت قائمة بالفعل على مشارف ذاكرتهم . واذا كان الباحث الموضوعى ينظر اليوم الى هذا المزاج كشائبة شابت الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية ، فان عليه التزاما بالموضوعية أيضا أن يضع فى حسابه ظروف العصر وما كان يسوده من فكر سياسى . وان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان ، كان يصاحبه حديث عن السيادة التركية على مصر باعتبار وحدة الجامعة الاسلامية ، وكما أن اعترافهم بالسيادة التركية على مصر لم يكن يصدر عن فهم استعمارى لهذه السيادة ، والا لعارضوها كما عارضوا الاستعمار البريطانى ، فان حديثهم عن السيادة المصرية على السودان لم يكن يعنى ادعاء بحق استعمارى هناك .

وأيا كانت الأسباب والظروف والملابسات ، وبصرف النظر عن محاكمة الماضى ، فان وضع المسألة السودانية فى اطار علاقة ثنائية بين مصر وبريطانيا ، كان من أخطر ما عانت منه الحركة المصرية فى تناولها لهذه المسألة . وان ما فرض على تلك الحركة أو ما فرضته على نفسها من تغافل عن السودانيين . كان هو الجذر الأساسى الذى قاد الى انفصال الشعبين فيما بعد .

٢
ثورة ١٩١٩ والسودان

الموقف من السودان :

لما قامت ثورة ١٩١٩ ، لم ينطرح موضوع السودان بسرعة انطراح غيره من أهداف الحركة الوطنية . فلا تظهر اشارة اليه فى حديث سعد وفهمى وشعراوى مع وينجت المندوب السامى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، وهو الحديث الذى افتتح المواجهة المصرية البريطانية . فلما بدأت حركة التوكيلات المشهورة لم ترد بالتوكيل اشارة الى السودان وجاء قاصرا على مصر بعبارته الشهيرة « .. ان يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » ثم جاءت لائحة هيئة الوفد خالية من الاشارة اليه أيضا (مادة ٢ من اللائحة) .

وفى ٦ ديسمبر حدد الوفد مطالبه فى المذكرة التى وجهها الى معتمدى الدول الأجنبية ، بأنها استقلال مصر التام وانشاء

حكومة دستورية لها مع طمأنة الدول على امتيازاتها ودينها العـام وعلى حياد قناة السويس دون اشارة الى السودان (٨٣) ، ويبـدو أن أول تحريك لموضـوع السودان جاء فى ثنايا مذكرة أعدها أمين الرافعى فى ٢٠ نوفمبر عن المسألة المصرية وتضمنت بندا عن « السـودان المصرى وملحقاته » استعرض فيه أحداث السودان منـذ احتلال مصر، وركز الحديث على بطلان اتفاقية ١٨٩٩ وعلى ما تكبـدته مصر من نفقات فى تعمير السودان ، وعن سياسـة بريطانيـا عزله عن مصر ومخاطر تحـكم حكومة السودان الانجليزية فى ميـاه النيل . وذكر أن حياة مصر فى اتحادها مع السودان ، واستنكر ما يثيره البريطانيون من اسـتهداف مصر اسـتعماره مؤكدا أن البلـدين متمم كـل منهما للآخر يخضعان معا لواجبات وحقوق واحدة ويتفقان فى اللغة والدين والعـادات والتقـاليد والطبائع (٨٤) . ويظهـر أن أول ما تدارك به الوفد موقفه من السودان ، ما أشار اليه سعد زغلول فى خطابه الشهير بمنزل حمد البـاسل فى ١٣ يناير ١٩١٩ « من الفضـلة ان نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » (٨٥) . ومن بعدها اطراد الحـديث عن السودان . وقد جاء برنامج الحزب الديمقراطى المصرى يشير الى وادى النيل عامة . كما ورد فى برنامج الحزب الاشتراكى المصرى ما يشير الى تحرير مصر واقصاء الاستعمار من وادى النيل (٨٦) .

يذكر الأستاذ محمود سليمان غنام أن خطة سـعد زغلول فى مسألة السودان حسبما سمعها منه فى مجالسه فى ١٩٢١ ، مؤداها أن يترك موضوع السودان لاتفاق خاص يعقد بعد انتهاء موضـوع مصر ، لأن مصر القوية تستطيع « الحصول على حقوقها كاملة فى السودان » وان الوفد وافق بالاجماع على هذه الخطة فى مشروعه الى ملنر (١٧ يولية ١٩٢٠) (٨٧) . والحاصل انه لما بدأت مفاوضات سعد ملنر فى ٥ يونيـه ١٩٢٠ ، لم تحظ مداولاتهم ولا مذكراتهم

باشارة الى السودان حتى انتهت الجولة الاولى من تلك المفاوضات فى ٨ يوليه ، الا كلمة جاءت على لسان سعد فى الجلسة الأخيرة « اننا لم نتكلم فى مسألة السودان والسودان ومصر قطر واحد وكلاهما مكمل للآخر ، ولا يمكن الفصل بينهما بحال من الاحوال ، بل لا غنى لأحدهما عن الآخر باعتراف كبار البريطانيين أنفسهم » فرد ملنر « هذه مسألة أخرى نرجىء الكلام فيها الى فرصة أخرى » (٨٨) • ثم جاء مشروع الوفد لملنر فى ١٧ يوليه متضمنا فى مادته الأخيرة « ١٣ — مسألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص » ولم ترد بمشروع ملنر المقابل أية اشارة الى السودان • فلما قدم ملنر مشروعه الثانى (١٨ أغسطس) أوضح انه لا يمس السودان بحال وذكر فى مقابلة مع المصريين فى ١٣ أغسطس ان السودان « الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه ، خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر ،فان البلدين يختلفان اختلافا عظيما فى أحوالهما • ونحن نرى ان البحث فى كل منهما يجب أن يكون على وجه مختلف •• ان السودان تقدم تقدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأى تغيير يحدث فى حالة مصر السياسية أن يوقع الاضطراب فى توسيع نطاق تقدم السودان •• » ثم عرج على ما لمصر من مصلحة حيوية فى ايراد الماء الذى يصل اليها مارا فى السودان • ووعد باقتراح ما يزيل قلق مصر ويكفيها حاجاتها الحالية والمستقبلة • وحرر خطابا الى المصريين بالنص نفسه (٨٩) •

ثم جاءت التحفظات المصرية على مشروع ملنر الأخير مشتملة بالنسبة للسودان على « ا ــ ضمان مياه النيل اللازمة لرى أرض مصر المنزرعة الآن وأراضيها القابلة للاصلاح والزراعة ، ب ــ أولوية مصر فى أخذ المياه عند عدم كفايتها للقطرين ، جـ ــ تمتع مصر فعلا بحقوق سيادتها فى السودان » (٩٠) •

تعرض تقرير لجنة ملنر لموضوع السودان ، فقطع فى البداية باستحالة تسويته على أسس تسوية المسألة المصرية مبررا ذلك بالمفارقة بين التجانس والتوحد المصرى ، وبين الكثرة السودانية وعدم توحدها • وذكر أن الروابط بين البلدين واهية ، واذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فان زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، ومصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ولا ادمجته وجعلته بعضا منها • وكان فتحها له فى القرن الماضى نكبة عليهما معا • ثم عرض لنظام حكم السودان الذى يسيطر عليه البريطانيون ، واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياه النيل وعدم تحويلها بما يقلل أرضها المزروعة أو يعوق اصلاح مليونى الفدان الممكن اصلاحهما • وذكر أنه اذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين فان « هذه الرابطة لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر •• » ومن ثم فان اتفاقية ١٨٩٩ تعتبر كافية الآن • وبعد أن نصح بابقاء تلك الاتفاقية كاطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية ، أشار الى تعديل نظام الحكم لتقليص الوجود المصرى المحدود هناك ، وذلك بادخال نظام الادارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الادارة المحلية للاقاليم تحت الرقابة والسيطرة البريطانية و « الغرض الذى ترمى اليه السياسة البريطانية يجب أن يكون اخلاء جانب مصر من كل مسئولية مالية للسودان ، وتقرير العلاقات بين البلدين فى المستقبل على قاعدة تضمن ارتقاء السودان ارتقاء مستقلا ومصالح مصر الحيوية فى ماء النيل » • وان ضمان تلك المصالح يكفى لتسكين « روع المصريين » • ثم ذكر « ان وظيفتى الحاكم العام على السودان والقائد العام للجيش المصرى لا تزالان مجتمعتان فى شخص واحد ، وكانت الأسباب التى تقتضى ذلك وجيهة فى الماضى ، ولكن لا يمكن الدفاع عنه اذا أريد أن يكون ذلك دائما • لذلك يجب تعيين حاكم عام ملكى عند سنوح أول

فرصة » (٩١) ، فكانت بريطانيا بهذا تتحين الفرص لا لفصل الوظيفتين فقط ، بعد اذ أصبح وجـــود بريطـــانى على رأس الجيش المصرى أمرا غير مضمون المستقبل بعد ثورة ١٩١٩ ، ولكن لكى يكون الحاكم العام ملكيا أى معينا من لدن الحكومة البريطانية • كمـا اسـتهدف التقرير فيما أوصى به ، منح الزعامات المحلية حق ادارة الأقاليم تحت السيطرة البريطانية ، وتعليم بعض السودانيين للحلول محل المصريين فى الوظائف الفنية والمتوســطة وتطعيم الادارة المركزية بهم • وفى ١٢ يونيه ١٩٢٢ صدر قانون سلطات المشايخ المنظم للحكم المحــلى على تلك الصورة (٩٢) ، منظما الاستعانة بزعماء القبائل والمشــايخ فى الادارة المحلية للأقاليم تحت اشراف مفتشى المراكز البريطــانيين • كما توسعت الحكومة نسبيا من هذا التاريخ أيضا فى تعيين خريجى كلية غوردون فى الوظائف الفنية للمهندسين والزراعيين وموظفى البرق مما كان يشغله من قبل المصريون وجهدت فى تخريج مساعدى الاطباء من مدرسة كيتشنر للطب (٩٣) •

ولما بدأت مفاوضات عدلى كيرزون واصــل الطرفان بالجلســة الثانية (١٣ يولية ١٩٢١) استعراض التحفظــات المصرية على مشروع ملنر ، فلما جاء دور تحفظات السودان ، طلب عدلى ارجاء الحــديث عنها « لأن المسألة من المسائل المشكلة ولنا فيها وجهة نظر وطلبات أبعد مما هو وارد فى هذا التحفظ » (٩٤) • ثم لم يتطرق الحــديث اليها الا فى الجلسة التاسعة عشر عند ذكر مستر لندس ان السودان « ملك مشترك » فاعترض عدلى بأن حق السيــادة لمصر وحــدها واشتراك مصر وبريطانيا يتعلق بالادارة فحسب « والسودان أرض مصرية » وحق مصر فى السيادة عليه لا نزاع فيه ، ولم يكن رفــع العلمين المصرى والبريطانى عليه الا اتقاء لنفوذ الامتيازات الأجنبية اليه • وذكر ان مصر لم يعد لها من واقع السودان الا مجرد أن تبلغ

بقرارات الحاكم العام ، واذ الواجب أن تتقرر حقوق مصر فيه بمظهر خارجى • ثم حدد عدلى مصالح مصر فى السودان بأنها مياه النيل ، ووجوب تبعية جيش السودان للجيش المصرى واخلاصه لولى الأمر بمصر ، وهجرة المصريين الى السودان وتمتعهم بكافة التسهيلات وبجميع الحقوق « وتموين السودان لمصر » وذكر ان هذا كله يرد على سبيل المثال لا الحصر ، ثم أكد على مسألة المياه بصفة خاصة ، فرد لندس بأن كيرزون مستعد أن يعترف « بقسمة مياه النيل » ، فاعترض عدلى طالبا أن يكون لمصر وحدها حق الرقابة على المياه لضمان الزراعة الحالية والمستقبلة ، فعقب لندس بأن لا حق لمصر فى الانفراد بهذا الأمر ، وكل ما لها أن تشارك فيه (٩٥) • وبالجلسة التالية التى عقدها عدلى مع لويد جورج رئيس الوزراء (٢ نوفمبر)، أثار الحديث عن أهمية مصر للمواصلات البريطانية ، وتطرق الى تلك الأهمية بالنسبة لمواصلات بريطانيا الى السودان ، باعتبار أن ميناء بورسودان لا يكفى لضمانها ، فشاء عدلى أن يغلق باب النقاش عن السودان لأنها « مسألة لم يأت دورها بعد » رغم ان المفاوضات كانت فى خواتيمها ، فتصدى له لويد جورج «لمصر شأن غير شأن السودان» واذا كانت بريطانيا تكتفى من مصر بمعاهدة تضمن مواصلاتها ، فهى لن تنزل عن مركزها بالسودان بالصورة نفسها • فأصر عدلى على ارجاء الحديث عن هذا الأمر • ثم جاء مشروع كيرزون متضمنا فى المادة ١٧ منه « حيث ان رقى السودان فى هدوء وسكينة ضرورى لأمن مصر ولحفظ مئونتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر فى أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التى كانت تقوم بها فى الماضى ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين • وتكون كل القوات المصرية فى السودان تحت أمر الحاكم العام • وعدا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل ، وقد تقرر من

أجل ذلك أن لا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافـده فى جنوب وادى حلفا ، بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهما مصر وآخر السودان وثالث أوغندا » • وتضـمن رد عـدلى الذى رفض به مشروع كيرزون كله « أما مسألة السـودان التى لم يكن قد تناولها البحث ، فلا بد لنا من أن نوجه النظر الى أن النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا ، فان هـذه النصـوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حق السـيادة الذى لانزاع فيه وحق السيطرة على مياه النيل » (٩٦) •

كانت خطة بريطانيا بالنسبة للسودان ، أن تفصله عن مصر بقدر ما تنفصل مصر عنها • وان يتزحزح الوجود المصرى المتواضـع فى السودان ، ما دام خضوع مصر لبريطانيـا قد صـار مشكوكا فى استمراره بعد ١٩١٩ • ورسم ملنر لهذا الهدف وسيلتين ، هما تعـديل نظام الادارة السودانية بما يكفل تقليص الوجـود المصرى ، وتحين الفرص لفصل وظيفة الحاكم العام للسودان عن وظيفة سردار الجيش المصرى • لتصبح الوظيفة الأولى من سلطات ملك بريطانيا لا سلطان مصر • ثم جاء مشروع كيرزون لا يشير الى اتفاقية ١٨٩٩ ، بما ينبىء عن شروع الانجليز فى التنكر للسلطة الشكلية التى يملكها سـلطان مصر (الخديوى سابقا) فى تعيين الحاكم العام ، كما يتضمن تعهد مصر بتقديم العون العسكرى أو المالى لحـكومة السودان بما ينبىء عن حلول هذا التعهد محل احكام الاتفاقية المذكورة ، فضلا عن النص على خضوع القوات المصرية فى السودان لأمر الحاكم العام ، بما ينبىء عن الرغبة فى فصل منصب الحاكم العام عن سردار الجيش المصرى ، ويكون خضوع القوات المصرية للحاكم العام فى هذه الحالة وفقـا لنص المعاهدة ، بدل أن يكون هذا الخضوع مترتبا على كون الحاكم العام للسودان هو سردار الجيش المصرى • ويفيد مشروع كيرزون أيضا أن يكون التزام مصر بتقديم المال أو الرجال لحكومة السودان

البريطانية ، مقابل حصول مصر على مياه النيل وحقها فى المشاركة فى القرارات الخاصة بتوزيع المياه • وأن تكون قرارات توزيع المياه شركة بين ثلاثة أطراف تسيطر بريطانيا عى اثنين منها ، هما السودان وأوغندا •

السودان في دستور ١٩٢٣ :

لما فشلت مفاوضات عدلى كيرزون ، صــدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مشتملا فى تحفظاته الخاصة باســتقلال مصر ، على مســألة السودان ، باعتبار بقاء الوضع الراهن بشأنها حتى تسفر المفاوضات بين مصر وبريطانيا عن تسوية لها • ثم جاء أول امتحان لهذا التصريح متعلقا بهذا التحفظ السودانى • اذ اضطرت لجنة الثلاثين التى أعدت مشروع الدستور المصرى ، الى مواجهة المسألة السودانية فى أمرين ، تحديد لقب الملك ، وتحديد نطاق سريان الدستور • فنص المشروع فى المادة ٢٩ على أن «الملك يلقب بملك مصر والسودان» ، وفى المادة ١٤٥ على أن «تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ما عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص » • ورأت اللجنة فى هاتين الصيغتين أنهما تعترفان بأصل «الحق المصرى فى السودان» مما لم تجحده اتفاقية ١٨٩٩ ، وتتنزلان فى الوقت نفسه على موجبــات السياسة العملية بتقرير نظام خاص لحكم السودان لن يتأتى وضعه الا بعد المفاوضة مع بريطانيا ، ومن ثم يكون الدستور قد أكد «حق» مصر دون أن يمس الوضع الراهن للسودان ودون أن يفتــات على تحفظات تصريح ٢٨ فبراير (٩٧) •

شاهدت تلك الفترة ، التى أعد فيها دستور ١٩٢٣ ، مناورات سياسية واسعة بين الاطراف الثلاثة فى السياسة المصرية ، الانجليز والملك والوفد • أغضب الملك تقييد سلطاته بمشروع الدســـتور ،

وآزعجه تحالف الانجليز مع الأحرار الدستوريين واستنادهم اليهم مما من شأنه اضعاف نفوذه ، فبدأ مناوأته لوزارة ثروت وتقاربه مع الوفد . وتقارب الوفد مع الملك للاستفادة منه فى مواجهة حلف اللنبى ثروت الذى اتخذ خطة ضرب الوفد . وترتب على ذلك استقالة وزارة ثروت فبادر الملك فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ الى اسناد الوزارة الى محمد توفيق نسيم بغير استشارة اللنبى ، مما استاء له الانجليز . وبدأت الوزارة تعدل من مشروع الدستور بما يوسع من سلطات الملك . وكانت الوزارة تستهدف لعداء الأحرار الدستوريين ، ولعداء الانجليز الذين لم يرضهم مغاضبة الملك لثروت حليفهم وتقاربه مع الوفد مما كان يهدد بافساد السياسة البريطانية التى خطط لها تصريح ٢٨ فبراير (٩٨) . وكان الانجليز قد اعترضوا على النصين الخاصين بالسودان فى مشروع الدستور على عهد وزارة ثروت ، باعتبار تعارضهما مع تصريح ٢٨ فبراير الذى قبلته تلك الوزارة وقامت على أساسه ، كما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ التى خلت من تلقيب الخديوى بخديوى مصر والسودان ، ولأنه ان جاز اعتبار ملك مصر ملكا على السودان « لأصبح هناك مبرر قوى لتسمية صاحب الجلالة الملك جورج ملك السودان » (٩٩) . ويلاحظ من مطالعة مراسلات اللنبى وكيرزون حول هذه المسألة ، أن اللنبى صاحب سياسة تصريح ٢٨ فبراير التى كانت لا تزال تمهد لها المسالك ، كان يخشى من فرط التشدد أن يؤدى الى قطيعة مع الملك فؤاد تلقى به فى أحضان الوفد كلية ، أو تقيم من العقبات ما يهدد انجاح سياسته ، فاقترح على كيرزون صيغة وسطا ، تتضمن أن يكون لقب الملك « ملك مصر وحاكم السودان » وان تعدل الصيغة الثانية الى « يطبق هذا الدستور على الأراضى المصرية ، باستثناء السودان . ولا يخل الحكم الوارد بالفقرة السابقة بحقوق السيادة ولا بأى حقوق لمصر فى السودان » ، واقترح اذا لم يصل الطرفان الى صيغة يقبلانها ، ان تصدر الحكومة

البريطانية بيانا بعدم موافقتها على الصيغة المصرية ، وتعلن أنه في حالة حدوث أي انتهاك لاتفاقية ١٨٩٩ ، فانها ستعتبر نفسها في أية مفاوضات مقبلة عن السودان حرة وغير مقيدة بأي مزية تقررها تلك الاتفاقية لمصر (١٠٠) . فرد كيرزون معترضا على صيغة اللنبي لأنها تتضمن أن السودان أرض مصرية ، وباقرار تلك الصيغة سيظن أن بريطانيا لا تستطيع أو لا تريد أن تقف في وجه الادعاءات المصرية في السودان ، وانه مع حرصه على عدم حدوث قطيعة مع حكومة مصر، فان هذه القطيعة ستكون حتمية اذا أصرت مصر على تقويض وضع بريطانيا الذي حدده تصريح ٢٨ فبراير . واقترح كيرزون نصين بديلين « الملك يلقب بملك مصر ، ولا يخل هذا الحكم بأية حقوق يمكن أن يتمتع بها جلالته في السودان » و « تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية ولا يخل ذلك بأية حقوق لمصر في السودان » . فاذا أصرت الحكومة على اصدار الدستور بنصيه الحاليين أو بنصين غير مناسبين ، فان بريطانيا ستسلم بيانا الى الحكومة المصرية يتضمن اتهامها بمحاولة الغاء تصريح ٢٨ فبراير فضلا عن انتهاك اتفاقية ١٨٩٩ ، وان الحكومة البريطانية ستعتبر نفسها غير مقيدة بهذه الاتفاقية وتحتفظ بحريتها كاملة في التصرف على هذا الأساس في السودان ، وذكر أنه على الحكومة المصرية أن تختار واحدا من هذين الحلين (١٠١) . فرد اللنبي مستحسنا عدم اطلاع حكومة مصر على هذا البيان الأخير حتى يظهر المدى الذي يمكن أن تصل اليه اقتراحاتها ، وأنه أطلع توفيق نسيم على النصين المقترحين من كيرزون ، فذكر نسيم أنه قد صار في وضع صعب للغاية ، وأن حكومته لا يسعها أن تقبل هاتين الصيغتين ، وقدم مذكرة غير موقعة بوجهة نظره ، فلما طالعها اللنبي أنذر نسيما بأن مسلكه يعتبر غير ودي بما سيترتب عليه من آثار بعيدة . وطلب من كيرزون أن يفوضه في الاتصال المباشر بالملك ليلقى عليه بيانا يتضمن فضلا عما سبق ذكره

أن الحكومة البريطانية تنظر بقلق الى محاولات الملك فؤاد استرداد سلطته الاوتقراطية ، مما يعيد الى الذاكرة شرور النظم الفردية التى استوجبت تدخل بريطانيا فى ١٨٨٢ ، فاذا أصر الملك على موقفه فانه سينشر هذا البيان (١٠٢) • وذكر فى رسالة أخرى ان الملك يتقارب من الوفديين أملا فى زيادة سلطاته ، وهم يؤيدونه أملا فى الافراج عن سعد زغلول ، الأمر الذى لا يريده الملك ولكنه يتوقع أن رفض الافراج عن سعد سيأتى من جانب الانجليز لا من جانبه • وان خطة الملك الآن هى محاولة الظهور بمظهر الحريص على الدستور تهدئة للرأى العام ، مع تحويل الاهتمام الى النصين الخاصين بالسودان ، ليتمكن من تعديل أحكامه الأخرى استزادة من السلطة • وان الملك بهذا يميل الى كسب الوقت على حساب الانجليز • وانه حتى لا ينجح الملك فى القاء عبء تأخير اصدار الدستور على عاتق الانجليز يتعين انذاره، واقترح اللنبى صيغتين تصدر أولاها اذا أصر الملك على التمرد، أو الثانية فى حالة ركونه الى الأذهان • مع الحرص على الاشارة الى أن بريطانيا فى موقفها ذلك ليس لديها أية نية فى المساس بحقوق مصر الكاملة فى استعمال مياه النيل (١٠٣) • ثم طلب أن يدعم تقديمه تلك المذكرة باستعراض عسكرى لوحدات بحرية فى ميناءى الاسكندرية وبورسعيد (١٠٤) • ويبدو أن بريطانيا كانت تحاول فى الوقت نفسه الاتصال بالخديوى السابق عباس حلمى • وثمة برقية من كيرزون الى اللنبى عن حديث مع السفير سيف الله يسرى باشا ، نصح فيه السفير الحكومة البريطانية بعدم اتصال وفدها فى لوزان بالخديوى السابق ، خشية أن يتسرب الخبر الى مصر عن طريق أنصار الخديوى ، مما قد يدفع الملك فؤاد الى الارتماء فى أحضان الوفد • وكان سيف الله يسرى فى هذا الوقت موضع ريبة الملك فؤاد لظنه أنه يتصل بالخديوى السابق (١٠٥) • فلما وافق كيرزون على هذه الخطة ، قابل اللنبى الملك فؤاد فى ٢ فبراير ونبهه الى

الآثار الوخيمة التى تترتب على عناده هو وحكومته ، ثم تلا عليه بيانا طلب منه أن يوقعه بامضائه ، ويشتمل البيان على أن الحكومة البريطانية ترى فى النصين الخاصين بالسودان ما لا يتمشى مع اتفاقية ١٨٩٩ ولا مع تصريح ٢٨ فبراير ، وانهما يتضمنان تغييرا فى الوضع الراهن بالنسبة للسودان ، وان الحكومة البريطانية لتأمل ألا يكون اصدار الدستور موضعا للجدال ، وهى قد ألغت الحماية استجابة لمصالح الشعب المصرى ، ولا تنظر بعين العطف للتأخير المستمر فى منح المصريين حرياتهم الدستورية . وان الحكومة البريطانية اذ تأمل فى حل المسائل المعلقة بطريق المفاوضات ، فهى راغبة فى تأسيس نظام دستورى بمصر يمكن أن تجرى المفاوضات بعده مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، وليس لدى الحكومة البريطانية رغبة فى المساس بحقوق مصر فى السودان ولا حقوقها فى مياه النيل . وان الملك فؤاد ليخول المندوب السامى فى أن يبلغ الحكومة البريطانية انه أخذ فى اعتباره كل تلك الأمور وانه يقدرها قدرها الخطير ، وانه ليس أقل رغبة من الحكومة البريطانية فى قيام المؤسسات الدستورية بمصر بغير جدال ولا تأخير .

ثم ذكر اللنبى للملك أنه اذا لم يوقع بامضائه على هذا البيان ، فان الحكومة ستنشر بيانا آخر تلاه عليه ، وهو يتضمن أنها لا تعترف بادعاء ملك مصر أنه ملك على السودان ، وانها تعتبر مثل هذا الأمر عملا غير ودى يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير ، مما ستعتبر نفسها ازاءه حرة فى تحديد مركزها ، بغير أن يكون لديها أية نية فى المساس بحقوق مصر الكاملة فى مياه النيل . وان الحكومة البريطانية لا تدرك الأسباب التى تجعل الحكومة المصرية تستخدم مسألة الدستور لتصادر بها المفاوضات المستقبلة بشأن السودان ، وبهذا تضع الحكومة البريطانية فى وضع تظهر فيه كما لو كانت تعارض فى عودة المؤسسات النيابية فى مصر ، رغم أنها

ما ألغت الحماية الا توقعا لاقامة تلك المؤسسات ، وهى لا توافق على التأخير المستمر فى اقامة الحريات الدستورية التى وعدت بها ؛ وهو تأخير يتضمن استدامة النظام الاوتقراطى الذى تدينه الحكومة البريطانيه . وهى تأمل أن تحل المسائل المعلقة بين البلدين بمفاوضات تجرى مع ممثلين رسميين للشعب المصرى ، الأمر الذى لا يتحقق الا فى ظل نظام دستورى وهى « تراقب من وقت مضى بقلق جهود الملك (فؤاد) العنيدة لانتحال السلطة الاوتقراطية وتضع فى اعتبارها شرور النظام الفردى الذى أدى الى تدخلها فى مصر فى ١٨٨٢ » . وبعد ذلك وجه اللنبى الى فؤاد رسالة شخصية منه أكد فيها على قلق حكومته من اتجاه الملك الى انتحال سلطات أوتقراطية فى مصر ، وان الاوتقراطية الطليقة غير المقيدة هى ما أدى الى التدخل الأوروبى فى شئون مصر والى الاحتلال البريطانى لها ، وأشار الى أن بريطانيا هى من منح فؤادا تاج مصر ، وهى راغبة فى اقامة نظام دستورى حقيقى بمصر دون أى تأخير ، وان الملك فؤاد لا يدرك ما يوجبه الحكم الدستورى من ضوابط على حركته السياسية . ثم ذكره بعدد من الأعمال التى تجاوز فيها الملك حدوده ، ومنها ابتعاده عن حزب ما (يقصد الأحرار الدستوريين) وتقاربه مع حزب آخر (يقصد الوفد) ، فضلا عن تدخله فى الادارة والصحافة السياسية ، وحذره من أخطار هذا المسلك وأن الحكومة البريطانية التى أيدته فى فترات صعبة ، يمكن أن تتخلى عن تأييدها له .

لم يكن الانجليز بطبيعة الحال حريصين على النظام الدستورى المصرى ، الا بقدر حرصهم على دعم حلفائهم الأحرار الدستوريين ، وضمان مشاركتهم فى الحكم من خلال الدستور ، بما يكفل وضعا مستقرا فى مصر وبما يمكن من حسم المسائل المعلقة فى تصريح ٢٨ فبراير معهم . فلما وجدوا الملك يناوىء مسلكهم هذا ويتقارب الى الوفد ، ويستغل نصوص السودان فى الظهور بمظهر الحاكم غير

المفرط في «حقوق» مصر ، مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالدستور من سلطانه ، وملقيا بالمسئولية على الانجليز . لما وجدوا ذلك أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الاوتقراطية محاولين فضح محاولاته تلك أمام الرأى العام المصري ، ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسي . وقد أدرك الملك ذلك فور تلاوة اللنبى بياناته العديدة ، فاحتج لديه على اتهامه بالاوتقراطية ، وعلى أن لديه نية فى العدول عن سياسة التعاون المخلص مع المندوب السامى ، وهى السياسة التى التزمها خلال السنوات الخمس الأخيرة . والتمس من اللنبى أن يرجىء قبوله للانذار من السابعة مساء اليوم نفسه حتى اليوم التالى . ليستطيع أن يجمع مجلس الوزراء ويشركه معه فى المسئولية . وفى الوقت نفسه كان أحد مرءوسى اللنبى يقابل توفيق نسيم ويسلمه صورا غير رسمية من البيانات السابقة . وفى مساء اليوم ذاته اتصل نسيم باللنبى وعرض عليه صيغتين جديدتين لمسألة السودان ، ثم طلب اليه فى الصباح أن يكون وزير الخارجية محمود فخرى هو من يوقع على البيان لا الملك ، لأن ذلك مما يتمشى أكثر مع « الأساليب الدستورية » فرفض اللنبى ، كما رفض وساطة قام بها روبرت رولو (رأسمالى يهودى مصرى من أصدقاء الملك فؤاد) فى الظهيرة ، وحدد موعدا نهائيا الساعة الواحدة والنصف ظهرا ، فاتصل سعيد ذوالفقار عارضا أن يوقع البيان توفيق نسيم ومحمود فخرى ، فرفض اللنبى مصرا على توقيع الملك شخصيا ، وهدد بأنه اذا لم يحصل على توقيعه فورا سيطلب مقابلته ، فهرول ذو الفقار الى القصر الملكى ثم اتصل باللنبى واعدا أن يصله البيان موقعا من الملك فؤاد فى السابعة مساء . وفى السابعة أرسل البيان موقعا من الملك ولكن بصيغة معدلة ، فرفضها اللنبى فعاد اليه ذوالفقار فى التاسعة مساء بالصيغة المقبولة أمضاها الملك بنفسه (١٠٦) .

هذا ما كان من أمر الانجليز مع المصريين . أما ما كان من أمر

المصريين بعضهم مع بعض ، فان وزارة ثروت لم تكن تمانع فى حذف النصين الخاصين بارتباط السودان بمصر من الدستور ، بعد أن ظهرت معارضة الانجليز لهما ، وكانت صحف لندن تحض ثروت على الحذف، وتقول ان ثروت من الشجاعة بحيث يستطيع أن يصنع هذا الصنيع ، وبدا أن وزارة ثروت كانت تنوى عرض المشروع على الملك معلقة عليه بأنها رغم تأييدها لجنة الدستور بالنسبة لاعتبار السودان جزء من مصر ، فهى ترى أن هذه المسألة مما يتعين الاحتفاظ بها للمفاوضات التى تجرى مستقبلا بين مصر وبريطانيا • ولكن ثروت قد خانته شجاعته أن يقف هذه الوقفة فى ظروف كان مركز وزارته فيها محفوفا بالأخطار (١٠٧) • ثم جاءت استقالته لتنقذه من هذا الحرج العظيم • ورغم ذلك فانه بعد قبول وزارة نسيم تعديل نص السودان ، كانت « السياسة » صحيفة الأحرار الدستوريين تهاجمه على موقفه هذا •

أما الملك فقد بدا موقفه غامضا غير محدد على عهد وزارة ثروت • فلما أطاح بهذه الوزارة وشكل وزارة نسيم الملكية التى بدأ عن طريقها تعديل الدستور زيادة لسلطاته الفردية ، وتسويفا فى اصداره على الصورة التى رفع اليه بها من لجنة الثلاثين ، ظهر موقف الملك كمتمسك بنص السودان طموحا منه لشمول مملكته بلاد السودان أيضا ، كما كان رائده من ذلك أن يظهر بمظهر التمسك بأحد المطالب الوطنية ازاء الانجليز ، الذين يتحالفون مع الأحرار الدستوريين بما يضعف سلطانه فى الحكم ، فضلا عن ان القاءه الضوء على نص السودان كان يمكنه من تأجيل اصدار الدستور حتى يتمكن من تعديل أحكامه المقيدة لسلطانه • ولكنه عندما ووجه بالانذار البريطانى ، كفته أربع وعشرون ساعة فقط ليعدل عن موقفه كلية ويتنازل عن النصين منصاعا للمشيئة البريطانية• وانحصرت محاولاته خلال تلك الساعات ، لا فى المناورة للحفاظ بمركز مصر فى السودان ، كما جاء بمشروع الدستور ، ولكن فى

المناورة ليتحمل نسيم عنه وزر حذف النصين . فلما أصر المندوب السامي على توقيع الملك بنفسه على الانذار ، انصاع لذلك ، ولكن تحمل نسيم عنه أمام الشعب المصرى الوزر دون اشارة منه ولا من غيره الى مسألة التوقيع . وفى نطاق ولاء نسيم للملك ، وانه كما كان يكرر فى خطاباته الرسمية اليه « الخادم الخاضع المطيع والعبد المخلص الأمين » ، فى هذا النطاق حاول نسيم أن يحفظ لنفسه أمام الرأى العام المصرى بعضا من ماء الوجه فقدم استقالته وترك الوزارة ، وعرض فى كتاب تركه الوزارة لبعض من وقائع الحادث مشيرا الى الانذار البريطانى والى سابقة تمسك وزارته بالنصين ، وانه ما كان يقبل تعديل النصين الا استجابة الى « نداء الواجب نحو العرش » .

أما الوفد ، فقد كان على سعة من المناورة والحيلة عجيب فى هذه الفترة ، التى واجه فيها السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ . واجه تحالف الانجليز والأحرار ، بأن تحالف مع الملك . وأسمع الملك لأول مرة هتافات شعبية بحياته ، كانت غريبة على أذن الجالس على العرش . أدرك ان الملك يخاف الدستور ، وكان الوفد يخاف أيضا من نظام دستورى ينشأ فى غيبة الوفد بعد نفى واعتقال قياداته . وأدرك أن لابد من تحالف مؤقت يواجه حلف الانجليز والأحرار ، ولا بد من عزل الملك عنهما . فأيد وزارة نسيم الملكية فى البداية على شروط وضعها ، ان يعاد المنفيون ويفرج عن المعتقلين وتلغى الأحكام العرفية . ولم تمض أسابيع حتى بدأ فى ١٥ ديسمبر ١٩٢٢ ضغطه على الوزارة التى « تريد أن تحكم البلاد بسياسة الصمت وطلب الصبر والانتظار » ولكن طال الانتظار وفرغ الصبر . ثم زاد جرعة الهجوم على الوزارة فى ٢٠ ديسمبر مستنكرا خطة الصمت وعدم الافراج عن المنفيين والمعتقلين وعدم الغاء الاحكام العرفية ، ثم عرج الى الهجوم على عزم الوزارة المساس بحقوق الأمة فى الدستور ومسألة حذف

نصوص السودان الذى « يكون نكبة وطنية كبرى .. » ، ثم لخص طلباته وكلها يتعلق بالأحداث المصرية وليس فيها اشارة الى السودان . وفى ٣١ يناير ١٩٢٣ كرر هجومه على الوزارة لعدم الافراج عن المعتقلين والمنفيين ، ولم يشر الى السودان الا فى نهاية البيان بذكره أن الأمة ستتابع الكفاح حتى تتحقق أمانيها العادلة « فى الاستقلال التام لمصر والسودان (١٠٨) . وبهذا كان الوفد يتصاعد بموقفه ضد الوزارة من الضغط الى النقد الى الهجوم والتهديد بمتابعة الكفاح . وكان يذكر ضمن ما ينتقد به الوزارة مسألة نص السودان . فلما وقعت الواقعة بالانذار وحذف النصين السودانيين ، هجمت الصحافة كلها على توفيق نسيم راميه اياه بالتفريط فى الآمال الوطنية ، ومنها صحف الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، وخصص أمين الرافعى لمسألة السودان ثلاثا من مقالاته الاربع عشرة عن الدستور ، هاجم فيها تسليم نسيم المخزى بوجهة النظر البريطانية، وان النصين البديلين يتضمنان اعترافا بتحفظ تصريح ٢٨ فبراير عن السودان اذ سلما بذلك أمره للمفاوضات (١٠٩) . .

وجرت صحافة الوفد فى الأيام الأولى على هذا المنوال ، لولا أن فوجئت وفوجىء الجميع بنشر برقية أرسلها سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق الى رئيس الوزراء المستقيل توفيق نسيم نصها « انكم بعملكم الشريف المفعم بالوطنية والحكمة استحققتم تقدير الوطن ، فأهنئكم على ذلك وأهنىء زملاءكم الكرام » (١١٠) . فصمتت صحف الوفد لم تلو على شىء . وموقف سعد مدهش لا لمعاصريه فحسب ، ولكن لقارىء التاريخ فى يومنا هذا . وهو بعد الدهشة ، يوضح الى أى مدى بلغت بسعد سعة الحيلة والمناورة فى تلك الفترة العصيبة ، التى كانت تتشكل فيها المواقع السياسية للقوى المختلفة، وهى على مشارف مرحلة جديدة . ان الانذار البريطانى للملك فؤاد لم يكن القصد منه حذف نص السودان فحسب ، وان اللنبى الذى

كان ينصح بالملاينة بالنسبة لهذه المسألة ، اصطنع التشدد فى وسائله مع كيرزون كما سبقت الاشارة ، بعد أن ثبت لديه حلف الملك والوفد، وتلكؤ الملك فى اصدار الدستور راميا وزره على الانجليز ، ومقاومته الأحرار الدستوريين ، القوة المرشحة لاحتلال بعض مؤسسات الدستور مدعومة بالانجليز • وكان من أهم أهـداف الانذار اذا ، وقف الملك عند حدوده ومنعه أن يقوم بلعبة التحالف مع الوفد ضـد الانجليز ، وتعريته من ادعاء الوطنية والباسه لبوس المعاداة للديمقراطية • وكانت هزيمة الملك أمام اللنبى مما من شأنه أن يجرجر الملك الى معسـكر الانجليز • هنا سارع سعد لينتشل بيد الوفد القوية الملك من عثرته ويقيمه من جديد على قدميه ، ليصحبه فى تلك الجولة السياسية التى لم تكن قد تمت بعد • وهذا ما تحقق بالضبط لسعد وللوفد من بعد •

ان اللنبى عين وزارة ثروت بعد تصريح ٢٨ فبراير ، ثم أسقطها الملك متحالفا مع الوفد ، وعين الملك نسيما • فلما أسقط الانجليز نسيما بعد أزمة السودان ، كان فى أيديهم هم أن يختـاروا الوزارة التالية ، وكان مرشحهم عدلى يكن • فجاءت برقية سعد تعيد تحالف الملك والوفد لسابق عهده ، ونشط الوفـد بالبيـانات والمظاهرات والاضطرابات لمنع عدلى يكن والأحرار الدستوريين من العودة للحكم• وقد تأتى له ذلك فعلا ، بوزارة يحيى ابراهيم التى مثلت توازنا نسبيا والتى لم تكن منحازة للمندوب السامى انحيازا كامـلا • جاءت بعد أكثر من شهر مر على البلاد من غير وزارة • جاءت لتصدر الدستور على صيغة متوازنة ، ليست كماصاغتها لجنة الدستور ولا كما أرادها الملك • ولتعترف بتصريح ٢٨ فبراير •

فجاءت وازرة يحيى ابراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ ، الذى رشحه الملك وقبله الانجليز خروجا من مأزق بقاء البلاذ بلا وزارة أكثر من شهر (١١١) • مع تصاعد الاضطرابات والاغتيالات السياسية • وقـد

أصدرت الدستور على صيغة وسط بين مشروع لجنة الدستور وبين تعديلات توفيق نسيم • فأجابت بعض مطالب الملك وبعض ما تمسك به الديمقراطيون • واعترفت بتصريح ٢٨ فبراير وبحذف نص السودان ، وأصدرت قانون تعويضات الموظفين الأجانب كما طلب الانجليز • أما عن الوفد فقد أعيد سعد والمنفيون وأفرج عن المعتقلين وألغيت الاحكام العرفية • وبقى سعد على دفاعه عن توفيق نسيم الذى كان همزة الوصل فى التقارب الملكى الوفدى ، خطب بعد عودته من المنفى يقول أن نسيما وقف موقفا شريفا فى مسألة السودان ، ولم ينصح الملك بقبول طلب المندوب السامى الا بعد الضغط والتهديد بالعنف ، مما لا يعتبر معه صنيع نسيم تفريطا فى حقوق مصر بالسودان ، لثبوت عنصر الاكراه فى هذا الصنيع ، كما أن تعديل النصين لم يتضمن ضياعا لحق مصرى بالسودان وان الوزر كله يتحمله ثروت الذى قبل تصريح ٢٨ فبراير ، وحقوق مصر بالسودان لا يضيعها « الا قبول تصريح ٢٨ فبراير » • ثم ذكر ان لو كان سعد مكان نسيم لاستقال دون أن يقبل حذف النصين ، ولكن حتى قبول نسيم حذفهما ينبغى أن تقدر فيه عوامل الضغط الحاصل وتهديد العرش وان التعديل لم يتضمن ضياعا لحق مصرى (١١٢)• وبقى سعد بتحالفه هذا مع الملك حتى ضمن فى المعركة الانتخابية التى أجرتها وزارة يحيى ابراهيم انتصارا مؤزرا للوفد ، تولى بعده تشكيل أول وزارة برلمانية فى ظل دستور ١٩٢٣ •

كان القصد من هذا الاسهاب والتفصيل فى بيان حادثة الدستور عن السودان ، ايضاح دلالة هامة للحادثة ، وهى أن القوى السياسية المختلفة قد تناولت مسألة السودان هذه لا من حيث كونها هدفا فى ذاته ، ولكن من حيث أثرها فى الصراعات والتحالفات الدائرة بين بعضها البعض حول الجوانب المختلفة للسياسات المصرية • واتخذ كل من تلك القوى موقفه من نصوص السودان لا من حيث أهمية تلك

النصوص الدستورية فى تحقيق استراتيجيته السياسية بالنسبة للسودان، ولكن من حيث أثر هذا الموقف فى توثيق تحالفاته أو اضعاف خصومه فى نطاق السياسات المصرية ، وفى سياق الاحداث السياسية المصرية الصميمة . وقد لان كل منهم واشتد ، ونظره معلق فى الأساس على مشروع الدستور ومدى ما سيشغله من قوة ونفوذ فى المؤسسات المزمع بناؤها ، ومدى ما سيستطيعه ازاء تصريح ٢٨ فبراير ، وعودة المنفيين والانتخابات المقبلة . والملاحظ أيضا أن حادثة «السودان» تلك والصراعات التى دارت حولها ، توضح نوع الصراعات والمناورات التى جرت بين الأطراف الثلاثة فى السياسة المصرية ، الملك والانجليز والوفد ، ليدعم كل طرف نفوذه فى مواجهة الآخرين فى مرحلة ما بعد تصريح ٢٨ فبراير . وتوضح كفاح الوفد لاستخلاص ثمار ثورة ١٩١٩ فى المرحلة المقبلة ، والى أى مدى كان سعد زغلول السياسى العجوز محنكا وأريبا فى سعة الحيلة لاستخلاص أقصى ما يمكن من تلك الثمار .

٣
الوفد والسودان

أين كانت الحركة السياسية المصرية والوفد خاصة ، من مسألة السودان بعد ١٩١٩ ؟ لقد جاء المطلب المصرى عن السودان بطريق الاستدراك بعد أكثر من شهرين من تشكيل الوفد . وكان يمكن ألا يكون لهذه الملاحظة أهمية ما ، لولا أن سياق الأحداث من بعد ، يكشف عن تلك الأهمية ويؤكدها . وكان الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ يبلور مطلبه السودانى فى «بطلان اتفاقية ١٨٩٩» . فارتقى الوفد بهذا المطلب الى « الاستقلال التام لمصر والسودان » . وهو ارتقاء هام لولا ان لم يصاحبه ارتقاء ملائم فى النظرة السياسية والفكرية للمسألة السودانية ، ولا فى وسائل النشاط السياسى المحقق لهذا المطلب . ولولا أن الوفد استصحب نظرة الحزب الوطنى السابقة بشأن «مركز» مصر فى السودان .

ومن جهة أخرى ، فقد سبقت الاشارة الى أن الوفد والمصريين عامة ، نظروا الى السودان كهدف مرجأ ، وباعتبار أن لاستقلال

مصر التام ولاقامة النظـــام الديمقـــراطى بها ، أولوية على المسألة السودانية . ومن هنا يبدو حرص سعد زغلول مع ملنر ، ثم عدلى مع كيرزون ، على تحاشى المواجهة بالنسبة للأوضاع السودانية . وكان يكتفى فى هذا الصدد ،باثارة الموضوع عرضا فى نهايات جولات المفاوضات ، لتذكير الجانب الآخر بأن ثمة مسألة أخـرى ستثار فيما بعد ، على عادة رجال القانون عندما يتحفظون بعبارتهم الشهيرة « مع حفظ كافة الحقوق » . و لايستطيع القارىء من مطالعـة محـاضر المفاوضات وأحاديث الساسة ، أن يستنبط مشروعا مصريا وطنيا يعالج تفاصيل هذه المسألة . انما جرى تناولها فى صيغتها المجردة ، وانحصر جهد المجتهدين فى «اثبات» الحقوق و «دخض» دعـاوى الانجليز . استمرارا لما جرت عليه الحركة الوطنية منذ ١٨٩٩ .

اطرد الحديث فى بيانات الوفد وبيانات وزارته أو برلمانه ، عن الاستقلال التام لمصر والسودان ، وذلك فى أية مناسبة يرد الحديث فيها عن مطالب مصر الوطنية أو عن المفاوضات . وورد من هتافات الجماهير « ملك مصر والسودان » والهتاف لسعد زغلول أحيانا باسم « رئيس الأمة المصرية السودانية » . كما أشير الى الأمـة المصرية السودانية فى استجواب قدم بمجلس النواب لوزارة سعد بجلسة ١٠ مايو ١٩٢٤ . وتحدث سعد الى مراسل التايمز قائلا : « ان السودان ليس ضروريا لبريطانيا العظمى ولكنه حيـوى لمصر » وانه يمـكن الوصول الى اتفاق بشأنه ما لم يكن لبريطانيـا أطمـاع استعمارية به (١١٣) . وبمنـاسبة ما أثاره عبد الرحمن الرافعى عضـو مجلس النواب عن مشروعات الانجليز بشأن رى أراضى الجزيرة بالسودان بجلسة ٢٤ مايو ، استطرد الحديث الى الأهداف المصرية فقال سـعد « نريد حيازة السودان دون الانجليز .. المسألة ترجع الى أمر واحد وهو من الذى يجب أن يضع يده على السودان . أنحن أم الانجليز .. نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان

وهم لنا معارضون •• » • وفى نقاش آخر بين الرافعى وسعد بجلسة ٢٣ يونيو ، احتج الرافعى ، وكان من الحزب الوطنى ، على ما أسماه اعتداء الانجليز على « حقوق السيادة المصرية » بالسودان • وشرح عبارته بقوله « •• لا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وانما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء • » ، ثم دلل على معناه بحديث طويل عن تعمير مصر للسودان ببناء المرافق والطرق وغيرها ، لا لمغنم ، بل للقيام بواجب وطنى علينا •• اذ لا فرق بين مصر والسودان » على عكس « العمران المصطنع » الذى يدعيه الانجليز لأنفسهم هناك فهو « استغلال محض لأن الشركات الانكليزية الاستعمارية فى تلك البلاد تنزع الأراضى من أيدى الاهالى لتحل محلهم •• » • وجاء فى جواب سعد الذى وافق فيه على ما قيل « اذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضة فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا ، بل أقول انه ملكنا وانه جزء لا يتجزأ من مصر » • وفى نقاش آخر بين سعد وعبد اللطيف الصوفانى عن ميزانية حكومة السودان التى لم تعرض على مصر (مجلس النواب ٧ يونيو) ، استطرد الحديث الى ما دفع سعدا الى القول •• « ان السودان لنا يجب أن نحوزه ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه • هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها ولكن بأى طريقة ؟ واضعوا اليد على السودان أقوياء » وقد اتخذ مجلس النواب (٢٣ يونيه) قرارا يحتج فيه على بطش حكومة السودان بالسودانيين الموالين لمصر ورد به « يعلن المجلس عطفه على السودانيين جميعا لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر •• ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد ، وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » • وبجلسة ٢٨ يونية أفاض سعد فى بيان وجهة نظره عن السودان ، ردا على تصريح للحكومة البريطانية بمجلس اللوردات أعلنت فيه أنها لن تترك السودان وانها ملتزمة ازاءه بموقف وزارة لويد جورج

السابقة ، رد سعد بأنه لن يتنازل عن السودان مطلقا ، « لا لأنه مستعمر بل لانه جزء من كياننا بل لأنه منبع حياتنا بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا » ثم تحدث عن اضطرار مصر تركه (سنة ١٨٨٤) ثم استعادته بالنفيس من الاموال والعزيز من الدماء ، وما انفق عليه بعد ذلك من أموال طائلة .

***

لم تغلب على سعد حرفتــه القانونيــة ، كما غلبتــه فى المسألة السودانية . فظهر كمحام قح ، يتكلم عن الملكية والحيازة ووضـع اليد ، وعن الحق والتصرف . مما لا شك يثير الدهشـة وقد يثير الحفيظة لدى قارئ التاريخ ، وخاصة المصريين والسودانيين اليوم . وبلغ ولع سعد بتلك الصيغ هنا ، ان كان يقـول « اذا قدمت هـذه الأوراق أمام أى محكمة ، فلسان مصر يقول انها باطلة » مشيرا الى العرائض التى استكتبها الانجليز من السودانيين لصالحهم (١١٤) . ولا يعود هذا الأمر فحسب الى غلبة الثقافة القانونية على سعد وغالب قيادات الحركة الوطنية بالوفد أو الحزب الوطنى ، فهو أمر قد يفسر ولعلهم بالمصطلح القانونى كتعبير عن مواقف سياسية عملية ، ولكنـه لا يفسر هذا الاستغراق فى « الموقف القانونى » . انما قد يعود الى وضع سياسى وجدت الحركة الوطنية نفسها فيه بالنسبة للسودان ، وهو المطالبة بتحقيق هدف لا يتوافر لديها أى من ممكنات تحقيقه العملية بالممارسة المباشرة ، فضلا عما شاب النظرة الى السـودان من اعتباره أرضا ونهرا فى الأساس . وفضـلا عن الطابع البرجـوازى الرأسمالى للقيادات الوطنية وقتها وغلبة مصالح ملاك الأرض الزراعية عليهم . وهو طابع يبلور المصالح الاقتصادية فى مفهومى «الملكية» و «العقود» ، والحاصل ان الطابع البرجوازى لقيادة الحركة الوطنية الديمقراطية بمصر ، لم يتكشف بأنصع مما تكشف به فى تنـاوله لمسألة السودان .

على أن ما يسترعى الانتباه ، ان تلك الحركة «البرجوازية» كانت تقوم فى مصر فى تلك الظروف بانجاز تاريخى هام وخطير لصالح التقدم والحضارة ولصالح الشعب المصرى عامة • وان نظرتها الى السودان كانت فى التحليل النهائى تتجه الى المطالب باستقلاله واجلاءالاستعمار الانجليزى عنه هو ومصر •وان كل هذا الحشد من عبارات سبقت الاشارة اليها كانت تعبيرا «حقوقيا» يريدون به تأكيد أن ثمة علاقات وثيقة ومصالح حيوية تربط البلدين • وان مصر والسودان بلد واحد ، وان السودان جزء لا يتجزأ من مصر • مع بيان أن تلك الصلة ليست استعمارا ولا استغلالا ، انما هى أمر مما يعبر عنه فى المصطلح السياسى الحديث بوحدة التراب الوطنى • والسودان ألزم لمصر من الاسكندرية كما كان يجرى التعبير أحيانا على ألسنتهم• فرأوا السودان جزء من وطنهم كالاسكندرية أو سيناء أو أسوان مثلا ، لو تهدد بالفصل لثار الوطنيون مطالبين ومؤكدين انه جزء من مصر ، ولمصر عليه حق السيادة وهو «ملك لنا» وهكذا ، دون أن تثير تلك التعبيرات قط شبهة طمع أو استعمار أو تحكم من شعب فى شعب آخر • وان كلمات الوطنيين المصريين توضح هذه النظرة ، من سعد زغلول الى أمين الرافعى الى عبد الرحمن الرافعى الى غيرهم • ويذكر داود بركات « رئيس تحرير الأهرام » « من العبث قول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حكم السودانيين ، فان المصرى لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسودانى انا اخوة متساوون يندمج أحدنا بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر ••» ويؤيد قولا قاله الأمير عمر طوسون فى بعض رسائله « ان لم نحكم السودان فليحكمنا السودانيون » (١١٥) •

هذا ما أحاط بالنظرة السياسية والفكرية للحركة الوطنية المصرية وللوفد خاصة بالنسبة للسودان • أما بالنسبة لأساليب النشاط السياسى المصرية حول مطلب السودان ، فقد سبقت الاشارة الى أن

الاستغراق فى الموقف القانونى ، كان يعنى فيما يعنيـــه التحصن فى موقف المطالبة بهدف لم ير المطالبون به أمامهم مكنة عملية للشروع فى تحقيقه ، كان يعنى عجزا عن الممارسة • ولعل من أوضح ما يظهر هذا الموقف ، الحوار الذى دار بمجلس النواب فى مايو ويونيه ١٩٢٤ بين سعد زغلول وبين كل من عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى، مما سبقت الاشـــارة الى طرف منه • كان سعـــد يعترف بعبـــاراته الخطابية الضخمة بكل ما يطالب به نائبا الحزب الوطنى هـــذان • ولكنه يعجزهم بتكرار القول « ما هى الطريقة العملية التى توصلنا الى ذلك » ، « ما هى الطريقة العملية للتفرد بالسودان ، ان كنت تعـــرف هذه الطريقة ولا تريد ان تفضى بهـــا علنا ، فتعـــال وقلها لى سرا •• » (جلسة ٢٤ مايو) « ليس عندى طريقة لأدلى بحجتى ولاحافظ على حقوقى ، بل لأزحزح خصمى عن مكانه ، الا بمناقشة ذلك الخصم واقناعه بأنه مستول على السودان بغير حق ، وان السودان من حقنا » فلما عاق الصوفانى بأن المفاوضات غير منتجة ، سأله سعد عن الطريقة الأخرى التى يقترحها فقال الصوفانى « رجالك هناك (يقصد الموظفين) ، والقوة المصرية أيضا ، ولك أن تتصل بالشعب السودانى •• (مقاطعة) لا تحرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال •• » (٧ يونيه) • كانت هذه هى «الكلمة» ، ان يتصل بالشعب الســـودانى والموظفين والجيش ، فقوطعت وانقطع السياق وعاد الحوار من جديد « ما هى الطريقة) » • ان الاتصال بالجيش والموظفين أمر كان على قدر كبـــير من الصعوبة لما سبقت الاشارة اليه من عزلة تلك الأجهزة عن الحكومة المصرية ، فضلا عن أن حكومة سعد لم تكن قوية القبضة فى جهـــاز الحكومة المصرية نفسها • ولكن سعدا هو حزب قبل أن يكون وزارة • فلم لا يتصل بالشعب السودانى ؟ كانت هذه هى صميم مشكلة الحركة الوطنية المصرية بالنسبة للسودان • وها هنا الخلل والمأزق والمنزلق •

ويمكن القول استعجالا للأحداث ، ان الوفد المصرى ، تنظم

الحركة الوطنية الديمقراطية المصرية لثورة ١٩١٩ ، الذى استطاع أن يجمع المصريين ويستوعب نشـاطهم وطموحهم الوطنى والحضارى ، وحقق بذلك أسمى ما يمكن تحقيقـه فى اطار ما تتيحـه الظروف التاريخية ، والذى أسهم بتكوينه الجامع فى بلورة الجامعة المصرية ، هذا الوفد المصرى منذ اليوم الأول الذى لم يرع فيه وجوب قيامه على أساس مصرى سودانى جامع ، قد حكم بانفصال السودان عن مصر وجاءت مطالبه عن استقلال السودان تفتقد وسائل تحقيقها ، وجاءت صياغاته الفكرية عن علاقة مصر بالسودان ناشزة عن معناها التحريرى الأصـيل •

ان حركة التوكيلات الشهيرة التى بدأ بها تأسيس الوفـد فى ١٩١٨ ، قد اقتصرت على مصر وحدها ، ولا يبدو آن منظميها فطنوا الى أهمية اشراك السودانيين فيها • ويلزم الاعتراف بأن هذا الاشراك كان على قدر عظيم من الصعوبة فى ظل السيطرة البريطانية المطلقـة هناك • ولكن لا يبدو أن محاولة وفدية بذلت فى هذا الصدد • بل كان الانجليز هم من بادروا بمحاولة عكسية ، اذ أوحوا بتشكيل وفد سودانى من كبار الشخصيات الموالية لهم وقتهـا ، ومنهم السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى والشريف الهندى ، فشخص الى لندن فى يوليه ١٩١٩ مهنئا بالنصر فى الحرب العالمية مثبتا الولاء لبريطانيا ، مما امتدح من أجله كيرزون السيرلى ستاك (الحاكم العام) بمجلس اللوردات فى ديسمبر ١٩١٩ مشيرا الى أن السـودان عـلى عكس مصر يوالى الحكم الانجليزى • ثم دفع الحاكم العام فى ١٩٢٤ حركة لجمع العرائض من السودانيين تفيد تمسكهم بحكومة السودان الانجليزية (١١٦) • ويحـكى « المحـزون » ان شرع بعض شـباب السودان (ومنهم على عبد اللطيف وصالح جبريل) فى التصدى لهذا العمل بحركة مضادة ليحصلوا على توقيعـات السودانيين ، ومنهم توقيعات الاشخاص أنفسهم على عرائض تفيد أن مصر والسـودان

« جزء لا يتجزأ » بما يهدر اثر النشـاط البريطانى ، ويؤكـد عنصر الاكراه فيه • وبادر «المحزون» « بمخابرة أولى الأمر» بمصر ولكنه أمر برقيا بوجوب التريث وانتظـار التعليمات • فتوقف بعد أن كان جمع ٣٠٠٠ توقيع فى بضعة أيام ، ثم جاءه كتاب بأن « أولى الأمر لم يقروا رأيى ولم يوافقوا على عملى » (١١٧) • وقـد أرسلت هـذه التوقيعات مع اثنين أسلماها الى مأمور وادى حلفا المصرى الذى بعث بها الى الوفد • وعرض على مجلس النواب المصرى برقية احتجاج من وفد سودانى منع من السفر الى القاهرة ، وناقش المجلس فى ١٩ر٢٣ يونيه عرائض الولاء لمصروعرائض الولاء المصطنعة لبريطانيا محتجا على مسلك حكومة السودان • ووقف الأمر فى مصر تقريبا عند حدود هذه المظـاهرة •

ومن جهة ثانية ، فمن المعروف ان الحركة الوطنية السودانيـة الحديثة بدأت بنشأة « الاتحاد السـودانى » فى ١٩٢٠ من موظفين وتجار وطلبـة سودانيين • وكانت تطالب بجـلاء الانجليز عن مصر والسودان ورفض مشروع الجزيرة ومهاجمة احتكار السكر ، وتطبع منشوراتها بمصر والسودان ، وانقسمت الحـركة فى ١٩٢٢ • وكان على عبد اللطيف عضوا بها وأرسل مقـالا نشره أمـين الرافعى فى صحيفته « الأخبار » ، وقدم للمحاكمة وسجن عاما وطرد من الجيش المصرى بالسودان • وحاول وفد من المحامين المصريين برئاسة مرقص حنا ، من زعماء الوفد ، السفر للدفاع عنه فمنع من دخول السودان • وأثار ذلك الرأى العام المصرى وانتقد حمد الباسل من زعماء الوفـد حكومة مصر وقتها لأنها لم تدافع عن ضابط مصرى فى جيشها • وبعد خروج على عبد اللطيف من السجن أنشأ جمعية اللـواء الابيض فى أواخر ١٩٢٣ ، وافتتحت نشاطها ببرقية أرسلتها لمجلس النواب المصرى وقناصل الدول بالخرطوم فى مايو ١٩٢٤ ، تطالب بأن يكون السودان وحدة سياسية فى اطار حكومة تضم مصر والسودان • ونشطت فى

حركة العرائض المؤيدة لمصر التى لم يكتب لها الاستمرار ، وبعثت مندوبين عنها للكتابة بالصحف المصرية ، لتعريف المصريين والوفد خاصة بأهدافها وآمالها (١١٨) .

ويذكر الدكتور محمد أنيس ، ان تردد الوفد بالنسبة لمسألة السودان قد دفع الحزب الوطنى الى تركيز اهتمامه عليها ليكسب بها نفوذا سياسيا فى مواجهة الوفد . وقد زار حافظ رمضان زعيم الحزب السودان فى ديسمبر ١٩٢٣ ، وقابل على عبد اللطيف وغيره من الشخصيات التى نشطت نشاطا منظما فيما بعد . ووعده حافظ رمضان بعد انتصار حزبه فى انتخابات ١٩٢٤ على الوفد ، ان يجرى اتصالا منظما به بواسطة توفيق وهبى القاضى المصرى بالخرطوم . وكان على عبد اللطيف يتردد على اجتماعات النادى المصرى بالخرطوم، وجرت محاولة « لوضع التنظيم فى القاهرة على أرضية أفضل عن طريق تأسيس (حزب لتحرير مصر والسودان) » وذلك بواسطة عدد من الضباط السابقين غير المرتبطين عضويا بحزب ما . وان عبيد حاج الأمين كتب مقالا بصحيفة الأهرام فى ١٦ يوليه ١٩٢٤ ، اتهم فيها الزعماء المدنيين والقبائليين بالسودان بالعمالة للانجليز ، ودعى لوحدة وادى النيل عن طريق التاج الواحد والبرلمان الواحد والقانون الواحد والمساواة بين الجميع . وممن كان على اتصال بالسودانيين من رجال الوفد ، حمد الباسل وكيل الوفد وحمدى سيف النصر رئيس لجنة السودان بالبرلمان ، والذى قضى أربعة عشر عاما ضابطا مصريا بالسودان ، وعبد الرحمن فهمى الذى انشأ اتحاد عمال وادى النيل ، ولكنها لم تكن صلات تنظيمية . وقد خلص الاستاذ المؤرخ « نحن نقطع بأنه لم تكن هناك علاقة مباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وبين حركة اللواء الأبيض . وليس صحيحا بالمرة انه كان هناك ضابط مصرى فى السودان يمثل سعد زغلول ، وان سعد زغلول قد أبلغ بعض السودانيين فى القاهرة بذلك ليتلقوا تعليمات سعد كما

يدعى المؤرخ السودانى محمد عبد الرحيم ، غير أن فقدان الصلة المباشرة بين قيادة الحركة الوطنية فى مصر وحركة اللواء الابيض فى السودان لا ينفى مطلقا ان نموذج الثورة فى مصر كان يبهر السودانيين ..» (١١٩) .

كان القصد من العرض السابق ، بيان أن عزله الوفد عن حركة السودان من الناحية التنظيمية، لم يكن قدرا تاريخا مفروضا رغم صعوبة الاتصال ، ولم يكن الوفد يتخلف عن ممارسة الصعب فى مصر ، بدليل قيام التنظيم السرى للوفد، وممارسته ما مارس من أعمال العنف والاغتيالات السياسية . وان الوفد الذى ضرب المثل فى جامعيته وشموله، وقف عند الحد الفاصل بين البلدين لا يمد ولو طرف سبابته . مكتفيا بالحديث عن استقلال البلدين ومتسائلا فى حيرة « ما العمل » بالنسبة للسودان. فلما صاح الصوفانى ان اتصلوا بالسودانيين قوطع ليعود السؤال الحائر « ما العمل » . لم يغب عن فطنة سعد أن موقفه فى مفاوضاته المقبلة مع ماكدونالد يكون قويا لو أظهر السودانيون مشاعر التعاطف مع مصر . وتلقف على عبد اللطيف هذه الرغبة وعمل على تنفيذها. ولكن الموقف الوفدى وقف عند حدود طلب « اظهار المشاعر » واعلان الاستعداد عن دفع التعويضات لمن يلحقهم ضرر من جراء ذلك (١٢٠) . واذا أمكن الحديث الآن بلغة الوفديين القانونية وقتها ، فيمكن القول أن طلب اظهار المشاعر هذا كان تعبيرا وفديا عن ان وكالة الوفد قاصرة على المصريين وحدهم . وان تلك العزلة التنظيمية بين الحركتين لا شك افقدتهما امكانية البحث الرشيد فى هدفهما المشترك . ان الوطنيين المصريين لم يغب عن وعيهم السياسى ، ان حزب الاستقلال لا يقوم بهدف الاستقلال وحده ولكن بتحديد تصوره لنظام الحكم بعد الاستقلال . ومنذ مواجهة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بين سعد ووينجت ، كان واضحا أن الحركة الوطنية المصرية تريد بالاستقلال أن تقيم النظام الدستورى الديمقراطى على تفصيل كان يرد فى مناسباته .

آما بالنسبة للسودان ، فلا يكاد يلحظ تصور دقيق لعلاقة القطرين فيما بعد الاستقلال ، رغم حرص المصريين على تأكيد نزوعهم الى تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات بينهم وبين السودانيين • وان افتقاد هذا التصور كان مما يوضح حسن نية المصريين تجاه السودان ، اذ لا يطرحون تصورا منفردا من جانبهم للعلاقة بين البلدين • ولكنه بهذا المعنى يعتبر قصورا تفرع على افتقاد تلك الصلات التنظيمية بين الحركتين• وما كان يمكن لحركة قاصرة على مصر أن تنجح فى طلبها استقلال بلد آخر • ولو كان هذا البلد جزء منها ، ولا لتنظيم قاصر أن يحقق وحدة بين بلدين • واذا كان الحزب الوطنى قد مس تلك النقطة مساسا كما سبقت الاشارة، فلا يبدى أنه عمل بعد ذلك على تطوير علاقته بالسودانيين وما كان لغير الوفد بتمثيله غير المنازع للحركة الوطنية واسهامه التاريخى فى بناء الجماعة المصرية ، ما كان يمكن لغيره أن يقوم بهذا الانجاز التاريخى الضخم مع السودان • ليبنى بالكفاح الواحد والتنظيم الجامع الواحد أمة واحدة تقوم على أساسها دولة شرعية متحررة واحدة •

لم قوطع الصوفانى لما صاح ان اتصلوا بالسودانيين وحركوا ضباطكم وموظفيكم هناك ؟ كان المقاطعون هم نواب مصر وهم ثوار ١٩١٩ ، ومنهم من عرف السجن والاعتقال والتشريد • ولكنهم فى الوقت نفسه ، بلغ عدد كبار الملاك منهم الذين تزيد ملكية الواحد منهم على مائة فدان ، بلغ ٩٥ عضوا نسبتهم ٤٣٫٥٪ من مجموع أعضاء المجلس (١٢١) والباقى ينتمون جميعا الى الطبقة المتوسطة تجارا أو مهنيين من المحامين أو الأطباء أو غيرهم • وقد كان الجديد الضخم الذى أتت به الثورة ، انها مكنت رجال هذه الطبقة والافندية أن يصلوا الى مقاعد البرلمان وكراسى الوزارة ، بعد أن كانت قاصرة على النخبة الارستقراطية • وقد أمكن لهذه الطبقة التى قادت ثورة ١٩١٩ أن تستثمر التطور الحضارى السابق للجماعة المصرية وتطور الحركة الديمقراطية خلال القرن التاسع عشر ، وما اتسم به المصريون من درجة

عالية من التوحيد ، استثمرت ذلك كله فى ادارة الصراع الثورى المحقق لاستقلال مصر ، بأسلوب سلمى ومشروع فى الأساس ، يعززه نشاط الجهاز السرى فى الاغتيالات السياسية ، لاقلاق الاعداء وازعاجهم ، ولضبط الحركة الثورية وفرض هيبتها واحترامها على العناصر التى تنجذب للاحتلال . وقد سبقت الاشارة فى صدر هذا البحث الى طبيعة أجهزة الحكم المصرية ، وما تمكنت به الحركة السياسية المصرية من حصارها والتهديد بعزلها عن سلطة الاحتلال ، مما كان له أثره الكبير فى تهديد تلك السلطة .

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان الوضع جد مختلف . والحركة الوطنية الحديثة هناك لا تزال فى نشأتها ، والسودان الفسيح يتسم بالكثرية والتعدد من حيث الأقاليم والقبائل ومستويات النمو الحضارى ، وأجهزة الحكم فى قبضة الانجليز تماما . لذلك لم يكن فى مكنه أسلوب الكفاح المصرى وقتها أن يحقق فى السودان ما كان يحققه فى مصر . ولو اقتحم الوفد الحواجز البريطانية وصولا الى السودانيين لكان تعين عليه أن يصير وفدا آخر ، والا لما كان فى مكنته أن يحقق هناك ما يحققه هنا . وفضلا عن ذلك فان هذا الاقتحام لو كان تم ، لكان خليقا به أن يواجه فى مصر نفسها من الانجليز مقاومة لم يكن فى المقدور حساب مدى عنفها وفظاظتها . ولم يكن التكوين الاجتماعى للوفد مما يمكنه من قيادة صراع كان يمكن أن يسير فى طريق الحرب الثورية ، التى تشمل مصر والسودان معا ، على نحو ما بدأت الصين تعرفه فى الحقبة نفسها مما استطال الى نهاية الأربعينات . لهذا قوطع الصوفانى بك فسكت ، وهو ان كان قالها . « اتصلوا بالسودانيين » ، فلم يعرف عنه ولا عن الحزب الوطنى أنه فعلها .

* * *

ماذا كان أمر السودان اذا بالنسبة للحركة الوطنية المصرية ؟ اذا

نظر اليه في جوانبه الملموسة؟ أي بالنسبة للمصالح التي رأت تلك الحركة من اللازم عليها أن تصونها ؟ اطرد الحديث عن السودان من قبل مصطفى كامل وحتى استقل القطر الشقيق في ١٩٥٦ ، على انه روح مصر وحياتها ، وانه « انسان العين » كما يقول الشاعر أحمد شوقي . وان انفصاله يهدد مصر بما يشبه الدمار ويصيبها في مقتل . وان لا أمن لها بدون السودان . وان النيل الذي اعتبرت مصر هبة له منذ فجر حضارتها ، والذي أثر في حياة المصريين ونظمهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما لا يظهر أن نهرا آخر أثر به في حياة شعب ، والذي عبده المصريون القدماء ووجدوا فيه بعضا من وحدانية الله وفرديته قبل نزول الرسالات السماوية ، هذا النيل ليس غريبا أن يكون مجال اهتمامهم الحيوي على مدار العصور . فلما بدأ عصر الخزانات والتحكم في مياه النيل ، كان لابد للمصريين أن يفكروا في سياسة نهرية تضمن الا تكون امكانية التحكم في مياه النيل تحكما فيهم .

لقد خطب مسيو بروفت المهندس الفرنسي في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ مشيرا الى أن اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار ، وانه يكفي للقضاء على مصر أن ينشأ سد على فوهة بحيرة نيانزا ليحرم مصر من المياه التي تأتيها في موسم الجفاف . كما كتب سير مونكريف الى المعهد العلمي البريطاني في أول أكتوبر ١٨٩٥ ، يقول انه اذا ملكت دولة متمدنة أعالي النيل وأنشأت الخزانات على مسارب بحيرة فيكتوريا « صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد الدولة المالكة .. » بما يمنحها سلاحا يمكنها من تهديد مصر بالغرق أو الجفاف . كما ذكر سير بورتال مندوب بريطانيا في أوغندا في ١٨٩٤ ، ان أوغندا أقوى دول شرق افريقيا لسيطرتها على منابع النيل ، وأن « موقفنا في أوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لأن من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشيئته ويكون باستطاعته أن يقضي على مصر » (١٢٢) .

وان عصر الخزانات هذا قد نقل مصر عبر القرن التاسع عشر ، من رى الحياض الى الرى الدائم ، ومن المحصول السنوى الزراعى الواحد، الى تعدد المحاصيل السنوية ، مما جعل مصر ونظامها الاقتصادى أكثر تبعية لوسائل تنظيم تدفق المياه عبر السنة كلها • فلم يعد خوفها فقط من امتناع وصول المياه اليها ، ولكن من تباين السياسات النهرية، وعدم ملاءمتها مع تنظيم الدورة الزراعية • ولم يعد الخطر عليها يتمثل فى الصورة الفجة ، صورة جفاف النيل مثلا ، ولكن فى عدم وصول الكميات المطلوبة فى المواعيد المطلوبة ، الأمر الذى يهدد أيا من محصولاتها السنوية بالهلاك • واذا كان السد العالى الآن يضمن لها مخزنا للمياه يكفيها المفاجآت العاجلة ، ويكفل لها فسحة من الوقت تتدبر فيه أمورها بغير خطر داهم تفاجأ بسقوطها فيه ، فقد كان نظام التخزين قبل السد العالى ، وحتى بعد بناء خزان اسوان ، لا يكفل لها الا تخزينا سنويا فقط مما لا يجنبها المخاطر العاجلة • والحاصل أن تهديد مصر بالتحكم فى مياه النيل لم يكن مجرد ظن ظنه المصريون ، ولكنه كان سياسة عبرت عن نفسها بأقوال الانجليز انفسهم حسبما سبقت الاشارة •

وفى التسعينات ارسل رياض باشا مذكرة الى السير افلين بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) تقول ان النيل حياة مصر والنيل هو السودان « فلا جدال فى أن الروابط والعلاقات التى تربط مصر بالسودان لا يمكن أن تقبل أى انفصال •• واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعدام على مصر » • ثم كتب بطرس غالى وزير الخارجية الى حكومة بريطانيا ان حكومة مصر لا يغيب عن نظرها « العودة الى استئناف احتلال الأقاليم السودانية التى هى مصدر الحياة ذاتها لمصر •• » وعند مناقشة لجنة الدستور وضع السودان ، أعد حسين رشدى رئيس اللجنة مذكرة فى ١٧ مايو ١٩٢٢ بدأها بقوله « انما السودان لهو الحياة بذاتها لأنه

منبع النيل .. (١٢٣) • كما ورد بمذكرة الوفد المصرى باريس فى ١٩١٩ عن السودان « ان المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط .. فاذا تسلطت دولة أجنبية على الســـودان كانت مصر التى لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار .. » والشواهد على هـــذا الموقف لا تكاد تنحصر •

والحاصل أيضا انه منذ ١٨٩٩ ، لفت سير وليم جارستون مستشار وزارة الأشغال المصرية ، النظر الى مشروع لرى سهل الجزيرة بالسودان باقامة خزان على النيل الأزرق • وتأيد ذلك بتقرير الى كرومر فى ١٩٠٤ وذلك لزراعة القطن هناك • وشرعت حكومة السودان فى مد السكة الحديد من الخرطوم الى سنار على النيل الأزرق فى ١٩٠٩ ، واتمته فى ١٩١٢ ثم اخترقت به أرض الجزيرة الى كوستى والابيض على النيـــل الابيض• وبدأت تجرب زراعة القطن فى نحو ثلاثة آلاف فدان فى ١٩١١ بواسطة نقابة زراعة السودان ، وأظهرت التجربة انتاجا طيبا فى ١٩١٣• فشرعت فى اقامة خزان سنار ، وتطلب المشروع ثلاثة ملايين من الجنيهات رفضت الحكومة المصرية ضمان اقراضها ، فوافق البرلمان البريطـــانى على الاقراض ، وبدأت الأعمال التمهيدية فى ١٩١٤ حتى أوقفتها الحرب العالمية الاولى ، ثم استؤنفت بعد الحرب • وكان من المقرر أن يشـــمل المشروع ثلاثمائة ألف فدان من نصف مليون يكفيها الخزان • وهى أرض أخذت من ملاكها السودانيين الذين اعتادوا من قبل زراعتها حبوبا على الأمطار ، أخذت بايجار عشرة قروش للفدان فى العام • كمـــا استهدفت السياسة البريطانية اســـتغلال ثلاثة ملايين فدان من أرض الجزيرة مستقبلا بواسطة مشروعات خزانات على بحيرة تسانا (١٢٤) • وكل ذلك أثار حذر المصريين من حيث عــــدم كفاية المياه لكل تلك المشروعات المستقبلة ، ومن حيث تعارض مواعيد الرى مع ما يتلاءم مع احتياجات مصر الفعلية • فصار هذا الأمر من العوامل ذات التـــأثير الوجدانى الكبير على المصريين بعد الحرب الاولى ، وزادت من خشيتهم

التقارير التيأعدها مهندسون بريطانيونمثل ولكوكس وكندى (١٢٥)٠ كما ضاعف منها أن مصر كانت تصارع الانجليز بطلب الاستقلال والجلاء عنها ٠ وان الانجليز لابد سيعتاضوا بقطن السودان عن قطن مصر ، مما يزيد من احتمالات التوسع فى تلك المشاريع المهددة لاحتياجات مصر ، وانهم لابد ملوحين بتحكمهم فى المياه للضغط على الارادة المصرية ، لو استطاعت تلك الارادة أن تتخلص من نفوذهم داخل مصر ٠ ويكفى بيانا لأساس هذا الخوف ، ان مصر حكومة ورأى عام ، لم تخضع للسياسة البريطانية بالسودان تماما منذ ١٨٩٩ ، ولم تقدم ما قدمت من رجال ومال ، وهى عالمة بأن ما تقدمه يخدم السياسة البريطانية بالسودان ويخدم سعيها لعزل السودان عن مصر ، لم تفعل ذلك الا تحت ضغط مسألة المياه ، وبمراعاة ان ما تقدمه يقابل ما تحصل عليه ويقابل تأمين مياه النيل التى تصل اليها ، كما كانت تذكر تقارير كرومر وغيره ٠ وحتى بعد خروج المصريين من السودان فى ١٩٢٤ وفصله عن مصر ، التزمت باداء ثلاثة أرباع مليون جنيه سنويا لحكومة السودان المعادية لها ، مقابل تأمين المياه ، وان نص السودان الوارد بمشروع كيرزون الذى سبقت الاشارة اليه لشاهد على ذلك ٠ ويؤكد هذا الشعور المصرى ابان الثورة ، ما سجلته الوثائق البريطانية من مشاعر المصريين فى ٦ مارس ١٩٢٠ من أن المصريين يركزون على « أن مشروع الرى السودانى الذى يستهدف خراب مصر ووضع المصريين تحت رحمة بريطانيا ٠٠ » وان الجماهير يتأثرون « بما يسمعونه عن اقتراب المجاعة وقطع مياه النيل وغيرها من الكوارث التى يحملون الانجليز مسئوليتها ٠٠ » (١٢٦) « فلقد واجهت مصر ما لم تواجهه قط فى تاريخها ، وهو احتمال وجود اقليم يخضع لحماية دولة كبرى يستغل مياه النيل التى تعتبر ضرورة حياة لها » (١٢٧) ٠

ويذكر داود بركات ، ان سياسة الانجليز تتحصل فى « القبض على نواصى الأمم بالماء والبوليس » ، وهم منذ الساعة الاولى حرصوا

على وضع أيديهم على البوليس وعلى كبار وظائف مهندسى الرى بوزارة الاشغال، وبهذا استعبدوا مصر، وانهم يتمسكون بحكمداريات البوليس فى كل من القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ، ويتمسكون فى الوقت نفسه وللهدف نفسه بالسودان منبع النيل ، « لقد جعلوا الرى غلا فى عنق مصر وقيدا فى رجلها دون الاستقلال ، فالذين وكلتهم الأمة بطلب استقلالها موكول اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل أجزائه ، والأمة من ورائهم تسند ظهورهم وتؤيدهم كل التأييد » (١٢٨) •

تلك هى المساحة المصرية الحقيقية التى شغلتها المسألة السودانية فى ذلك الوقت • ومنها يظهر أن المصريين وان عاب نظرتهم الى السودان انحصارها فى نطاق العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا، فان هذا العيب يصح بافتراض ما يبدو من ظاهر موقفهم وأقوالهم ، من أن سعيهم هو تحقيق السيادة على السودان بغير اهتمام باشراك السودانيين فى الأمر • أما اذا نظر الى المسألة فى سياق ما سبق بيانه من مصالح حيوية رآها المصريون ، ومحاذير محدقة استشعروها مهلكة ، فان موقفهم يكتسب مضمونا آخر يمكن به استنباط مفاد آخر لأقوالهم ، من حيث مقصودهم الحقيقى منها • وعلى وفق البيان السابق ، يظهر أنهم ما حصروا السودان فى نطاق العلاقات المصرية البريطانية، الا لأنهم وجدوه سودانا لايحكمه السودانيون ، بل يسيطر عليه أعداؤهم الانجليز بقوتهم العسكرية والاقتصادية والعلمية ، وباطماعهم فى مصر ذاتها • أى نظروا الى المسألة باعتبار ما يتهدد استقلال مصر من سيطرة الانجليز على السودان • لأن حكم السودان يفيد تحكما فى مصر • واحتلالهم السودان كاحتلالهم مصر تماما ، من جهة اثره الضاغط على الارادة المصرية ونفيه لاستقلالها • ولا يكفى لاستقلال مصر أن تنفلت قبضتهم عن « البوليس » ، انما يلزم أن تنفلت أيضا عن «الماء» • كانوا طلاب استقلال تام لمصر ، فوجدوا ان استقلالها لا يتم الا باستقلال السودان

أيضا • فنادوا بالاستقلالين معا ، وعازتهم الصفة السياسية كمصريين فى المطالبة باستقلال السودان وخروج الانجليز منه • فتكلموا عن السيادة وعما بذلت مصر للسودان من قبل ، وعن أن السودان جزء لا يتجـزا من مصر • وانحصرت المسألة فى العلاقات الثنائية بين مصر وبريطانيا. لأن « الخطر السودانى » على استقلال مصر لا يتأتى الا فى نطاق تلك العلاقات الثنائية •

وفى نطاق وضع السودان فى اطار العلاقات الثنائية تلك، حصر البريطانيون المسألة فى ضمان رى الأراضى المصرية المزروعة والقـابلة للزراعة ، وحصروا هذا الضمان فى تصريحات يعدون بها واتفاقات يبدون استعدادهم لابرامها مع مصر ، تنظم توزيع مياه النيـل بين دوله الثلاث مصر والسودان وأوغندا • بينما نظر الوطنيون المصريون الى المسـألة باعتبار ان الضمان الوحيد لهم لا يقل عن خروج الانجليز من السودان. وان أية اتفاقات أو وعود ليس من شأنها أن تتناسب مع خطورة وحيوية تلك المسألة ، وهى مع قوة بريطانيا الهائلة وضعف مصر البين ، لا تكون لها قيمة تزيد على قيمة الورق المكتوبة عليه • وكما أن استقلال مصر لا يتأتى الا بجـلاء الانجليز عنها ، ولا يحققه أى اتفاق مع بقاء القوات الانجليزية فيها ، كذلك الشأن بالنسبة للامن الاستراتيجى لمصر المستقلة لا يتأتى الا بالجلاء عن السودان باعتباره من متممات استقلال مصر • كما نظروا الى التحفظ السودانى الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير ، لا من ناحية انه يعنى مجرد ارجاء تسوية مسألة السودان بين البلدين مع حفظ الأوضاع الراهنة ، ولكن باعتباره تحفظا أو قيدا على استقلال مصر ، شأنه فى ذلك شأن النقاط الثلاث السابقة عليه • ولما كانت الحـركة الوطنية السودانية الحديثة لا تزال فى مهدها ، ولا تقوى على انجاز استقلال سودانى يتعاصر مع ما يمكن للحركة المصرية انجازه فى مصر، فقد أهملوا فكرة استفتاء السودانيين حول علاقتهم بمصر أو بريطانيا، باعتبار قدرة حكومة السودان الانجليزية على التحكم فى نتيجـــة

الاستفتاء ، وقدرتها على اصطناع نتيجة له تعزله عن مصر وتلقيه في قبضة بريطانيا المنفردة • ولم يجدوا فكرة يعبرون بها عن هذا الضمان الاستراتيجى الا فكرة السيادة على السودان ، بمعنى السيادة على النيل • ولم يرد على لسان واحد منهم قط أن لمصر حق أو سيادة على السودانيين ، ولم يرد حديث عن السودانيين قط الا فى صدد الحديث عن المساواة فى الحقوق والواجبات ، أو الحديث عن وحدة الدين واللغة والتقاليد •

أما الخلاف بين اتجاه عدلى يكن وسعد زغلول فى هذه المسألة ، فيظهر فى أن عدلى كان يكتفى ـ تحقيقا لضمان مصر ـ باتفاقيةتعترف فيها بريطانيا بحق مصر وحدها فى السيطرة على مياه النيل وأولويتها فى أخذ احتياجاتها من المياه ، كما أشار فى مفاوضاته مع كيرزون • بينما كان سعد زغلول لا يرى دون خروج الانجليز من السودان ضمانا لأمن مصر • والحاصل أنه حتى الصيغة التى طرحها عدلى يكن لم يصدر فيها عن ضمان لحق مصر فى المياه فى مواجهة السودانيين ، بل فى مواجهة التحكم البريطانى فى السودان •

بلور سعد زغلول نظرته الحقة الى السودان فى حديث أجراه معه مراسل صحيفة المانية فى يونيو ١٩٢٤ ، ونشر بصحيفة البلاغ فى ١٥ يوليو ورد به « ليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين • ذلك ان امتلاك السودان معناه حكم مصر ، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة ، وأنفس ما تملكه • وانه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود فى هذه المسألة ، التى يمكن أن تعرض كيانها للخطر • ان لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تخنق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصرى • ومبدأ الجنسيات يقضى بتبعية السودان لمصر ، اذ كان الأصل المصرى راجحا فى سكان تلك البلاد •• ان لا فائدة من استفتاء السودان ، ما دامت انكلترا ترتكز فيه على قوة الجنود وما دام فى استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء

حسبما تريد ..» (١٣٩) ومن ثم فان الحـــركة الوطنية المصرية كانت مصرية فحسب ، وحزبها الوفد كان مصريا فقط . واستقلال الســودان عندهما هو من متممات استقلال مصر ومن مكملاته . ولم تكن الحركة الوطنية تلك حركة توحيد ، ولا كان الوفد حزبا وحدويا .

بقيت نقطتان صغيرتان ، الأولى مسألة الهجرة الى السودان كهدف احتياطى تسعى اليه المصريون . أو كمصلحة مصرية مستقبلة تغيوها من صلتهم بالسودان . وذلك على نحو ما ورد على لسان عدلى يكن فى مفاوضاته مع كيرزون . وقد فصل هذه المسألة داود بركات فى كتابه، فذكر أن مصر بالثلاثة عشر مليونا من سكانها المتزايدين سنويا ثلاثة فى كل مائة ، وبالخمسة ملايين ونصف من فدادينها المتزايدة بما لن يجاوز مليونا ونصف آخرين ، لن تجد بعد خمسة وعشرين عاما ارضا تكفى سكانها ، الا أن يركبوا النيل جنوبا الى السودان . على أنه لا يلحظ أن المصريين بساستهم ومفكريهم قد ركزوا على هذا الأمر أو انه احتل بؤرة اهتمامهم السودانى . وكان مبنى فكرة داود بركات أن التطـور الصناعى فى مصر « محدود من المستحيل أن ينتفع به عدد عظيم من السكان » (١٣٠) فلم تنم فكرة الهجرة تلك بذبب تزايد أملهم فى النمو الصناعى وفى التوسع المحصولى فى الزراعة .

والنقطة الثانية ، أشار اليها الدكتور عاصم الدسوقى فى بحثه القيم عن كبار ملاك الأراضى الزراعية . اذ أشار الى أن أصحاب المصـــالح الزراعية « لم يكن يهمهم فى تصريح ٢٨ فبراير من يحكم الســودان بقدر ما كان يهمهم تأمين مصادر مياه النيل » (١٣١) . وما يســتحق التعليق هو ما قد يفهم من عبارة الأستاذ الباحث من أن الاهتمام بتأمين مصادر مياه النيل ، أمر قاصر على أصحاب المصالح الزراعية فى مصر . والصحيح فيما يبدو أن أصحاب تلك المصالح قد يكون لهم اهتمام خاص

بهذه المسألة ، يضاف الى الاهتمام العام بها ، وقد يكون لهم ثمة اهتمام قاصر عليهم بالنسبة لامكانيات منافسة القطن والحاصلات السودانية لانتاجهم فى السوق العالمى • أما الاهتمام « بتأمين مصادر مياه النيل» عامة ، فهو يتعلق بالأمن الاستراتيجى للوطن المصرى عامة ، وكان خليقا دائما بأن يكون على مستوى مسألة الاستقلال الوطنى من حيث الأهمية والخطـــورة •

الباب الثالث

حكومة الوفد

١
حكومة الوفد وحكومة العمال

في الشهر ذاته الذي تولى فيه سعد رئاسة أول وزارة وفدية في ظل دستور ١٩٢٣ ، تولى رامزي ماكدونالد زعيم حـزب العمـــال البريطاني رئاسة أول وزارة عمالية في بريطانيا • وسقطت الوزارتان أيضا في نوفمبر من السنة نفسها • واذا كان هذا التوافق التـــاريخي لا يحمل في ذاته معنى ما • فان التوافق ذا الدلالة بينهما ، ان كلا منهما كان يمثل قوة تقدمية بمعنى ما في ظروف بلده ، وانه تولى الحكم لأول مرة ، وانه لم يستطع أن يسيطر على أجهزة الحكم ولا استطاع أن يعدل تعديلا ذا بال من موازينها وروحها المحافظة التقليدية • وسقط كل منهما لأن القوى المحافظة قد تآمرت عليه وحاصرته ونجحت في الالقاء به بعيدا •• ومن الخلافات ذات الدلالة بينهما ، انه بينما تولى الوفد الوزارة ، مؤيدا بأغلبية برلمانية كاسحة ، فان حزب العمال البريطاني كان يتولى الوزارة وتعوزه الأغلبية البرلمانية اللازمة لبقائه ، وكان يســـتمد تلك الاغلبية من تأييد حزب الاحرار لوزارته ، على ما بين الحزبين من تباين

فى السياسات . لذلك فان ماكدونالد كان يتسم مسلكه بطابع الاعتدال الذى يميز حزب العمال عامة ، فضلا عن مراعاته مسلك أجهزة الحكم البريطانية ، سيما بالنسبة لسياسة المستعمرات ، وفضلا عن مراعاته سياسة حزب الاحرار الذى يستند الى تأييده البرلمانى فى بقائه بالوزارة .

ترجع العلاقة بين سعد والوفد من جهة وبين ماكدونالد وحزب العمال من جهة أخرى الى بدايات ١٩٢٠ . اذ صار حزب العمال قوة جديدة فعالة فى السياسة البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان الوفد يبحث عن قوة سياسية تناصره فى بريطانيا .

ويحكى الأستاذ محمد كامل سليم عن بداية هذا الاتصال ، انه فى يناير ١٩٢٠ حضر من لندن الى الوفد فى باريس من يمثلون جمعية الطلبة المصريين فى بريطانيا ، ومنهم الدكتور حامد محمود الذى طلب من سعد أن يقبله متطوعا لخدمة الوفد ، ورحب سعد بعد معرفته علاقة حامد محمود برجال من حزب العمال ، واستغل هذه الصلة فى الاتصال بصحيفة العمال « ديلى هيرالد » ، فصارت تدافع عن قضية استقلال مصر والغاء الحماية ، وكان حامد محمود على معرفة بمستر لا نسبورى رئيس تحريرها وعلى صداقة بمستر ايوار رئيس قسم السياسة الخارجية بها ، وقابل هذا الأخير سعدا بباريس مرات ونشر له حديثين هامين وقتها . ومن خلال تلك الصلة أيضا وجه عدد من نواب العمال أسئلة الى الحكومة تبدى العطف على القضية المصرية ، ومنهم مستر مالون ومستر سبور ، كما أنشئت « اللجنة الانجليزية المصرية » من عشرين من أعضاء حزب العمال وصحفييه ، وكانت تصدر نشرة عن مصر وعن السياسة البريطانية بها ووعود بريطانيا بالجلاء عنها ، وفى مقدمة هؤلاء مستر لانجدون ديفيز (١٣٢) . وكان لهذا النشاط أثره فى تكوين رأى عام بريطانى متعاطف مع مصر ، وفى دعوة الحكومة لسعد زغلول للتفاوض مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٣٣) .

وبعد تصاعد الخلاف بين العدليين والسعديين فى مصر ، وسفر عدلى يكن رئيس الوزارة لمفاوضة كيرزون ، ومقاومة سعد زغلول له ولوزارته بمصر وتعرضه هو وأنصاره لاجراءات القمع التى كان يجريها نائب رئيس الوزراء عبد الخالق ثروت . دعا الوفد جماعة من حزب العمال البرلمانيين الى مصر على رأسهم مستر سوان . ويحكى يوسف نحاس أن الحكومة البريطانية لم تستطع منعهم من الحضور الى مصر وطلبت من الحكومة المصرية أن تفعل ، ووافق ثروت على ذلك ، الا أن عدلى يكن لم يجسر على الموافقة على هذا القرار ، مفضلا أن يجيء المنع من كيرزون . وهكذا حضر الوفدالعمالي واستقبلهالوفد المصرى استقبالا حافلا ، واستغل سعد وجود هذا الوفد وحرج الحكومة ازاءه ، لتصعيد الهجوم على الحكومة . وظهر بذلك للوفد البريطانى مدى ما يتمتع به سعد من تأييد شعبى ومدى عزلة عدلى يكن فى مصر، مما كان له أثره فى اضعاف، عدلى كمفاوض مصرى (١٣٤) .

وفى ٢٥ فبراير ١٩٢٢ وصل رامزى ماكدونالد الى بور سعيد من فلسطين فى طريق عودته الى بلاده حيث قضى ليلة واحدة ، أعد له فيها رجال الوفد المحليين حفلة شاى خطب فيها على بك لهيطة وأهداه هدية نيابة عن الشعب المصرى . وتحدث ماكدونالد مبديا عطفه على مطالب المصريين ، وذاكرا أن المصريين لا يقفون ضد الانجليز وانما ضد حكومتهم فقط ، وان الشعب الانجليزى سيدرك سريعا سوء حكومته ، وان مصر سوف تمسك بزمام أمورها ، اذ لا يمكن حكم بلد بالقوة، ثم عبر عن أمله فى أن يعود سعد زغلول من منفاه (١٣٥) .

وما دام حزب العمال هو القوة السياسية الفعالة الوحيدة التى أبدت قدرا من التفهم لمطالب المصريين ، فان فرحة المصريين بتولى الوفد الحكم زادها تولى ماكدونالد حكومة بريطانيا . وعظم لديهم ولدى الوفد وسعد الرجاء فى تحقيق مطالب مصر الوطنية . كان سعد فى قمة

قوته . حتى بدا كما لو كان القوة العليا فى السياسة المصرية ، الاحرار والحزب الوطنى لا يظهر لأى منهما أثر ما ، والملك بعدما حقق الوفـد من نجاح ساحق لا يجسر على معارضته . والمندوب السامى ظهر له أن تصريح ٢٨ فبراير لم يفد فى شد أزر حلفائه الأحرار، فبدأ انقاذا لسياسة ٢٨ فبراير يتجه الى سعد زغلول بدلا من الاحرار ، وأظهر التعـــاطف والصداقة له . وقبيل تشكيل الوزارة زار مستر كار (من دار المندوب السامى) سعدا مرتين ، ثم زاره بعد تشكيل وزارته مخالفا تقليدا متبعا بأن يكون رئيس الوزراء هو من يتوجه بزيارة دار المندوب السامى أولا . وتوسم اللنبى فى سعد ملامح رجل الدولة (١٣٦) . فلما طلب سـعد موافقة الانجليز على الافراج عن المسجونين السياسيين فيما عدا من حكم عليه فى حوادث ضد الانجليز، وافق ماكدونالد على الافراج عن الجميع بغير استثناء (١٣٧) . ثم ارسل برقية الى سعد مع افتتاح البرلمان فى ١٥ مارس حيا فيها مصر « وريثة أقدم المدنيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة فى العالم » ، وعرض استعداد حكومته للتفاوض معه ، الأمر الذى اعتبره اللورد لويد فيما بعد سقطه من السياسة البريطانية فيمـا أفصحت عنه من تلهف على المفاوضة .

ومن الواضح ان كان الانجليز متلهفين على المفاوضة . وقد سبقت الاشارة الى أنهم — من وجهة نظرهم فى تصريح ٢٨ فبراير — دفعوا معجلا ما يريدون تحصيل مقابله فيما بعد . وخانهم التوفيق مع الأحرار الدستوريين ، ولم يبق الا الوفد وسعد يستميلونه للحصول على مقابل الاعتراف باستقلال مصر ، وهو عقد الاتفاق الذى يقرر شرعية وجودهم بها . ويذكر اللورد لويد أن اللنبى كان يتصور أن سعدا صار هـــو الأمل الوحيد للانجليز فى مصر، مما يتعين معه معاملته برفق، واستمالته للمفاوضة بأية طريقة ممكنة ، لذلك اقترح فى ١٦ ابريل على ماكدونالد أن يعرض على سعد الموافقة على حلف دفاعى هجومى ، تكون به مصر بلدا محاربا فى أى وقت تجد بريطانيا نفسها فيه فى حالة حرب ، وذلك

مقابل ان تنظر الحكومة البريطانية فى جــــلاء قواتها عن القـــاهرة والاسكندرية ، وتسحب ادعاءها بحماية الأجانب والاقليات ، وتمنـــح مصر اشتراكا فعليــــا فى ادارة السودان ، وتنظر فى الغـــاء منصبى المستشارين المالى والقضائى (١٣٨) • على أنه لم يقدر لهذا العـــرض أن يصل الى سعد اذ بقى هدف الانجليز ان يحصلوا منه على «اعتراف بوجود بريطانى فعال » فى مصر (١٣٩) •

على أن سعدا الذى لم يستجب من قبل مع المصريين للقمع والبطش ولا لمناورات ملنر وحصار المعتدلين له ، ولم يلن مع الشـعور البين بالضعف فى أواخر ١٩٢٠ ، هذا سعد بدا انه لا يستجيب أيضا لمحاولات الاستمالة ، فاستمر على موقفه فى رفض تصريح ٢٨ فبراير وغيره ، مما سبقت الاشارة اليه بالنسبة لتصريحاته المتتابعة فى مجلس النـــواب المصرى • وقد استشعر بوصوله الى الوزارة بهذا التأييد الشعبى الضخم ، استشعر قوة اراد أن يستثمرها فى صراعه الديمقــراطى مع الملك ، وصراعه الوطنى مع الانجليز • كان فى البداية يأمل الخـير من وجــود ماكدونالد ، وعبر عن ذلك فى ٢٥ يناير « ومن علامات اذن الله بنجاح مسعانا أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا » • وسرعان ما اكتشف موقف وزارة ماكدونالد من تصريح أعلنه رئيسها فى مجلس العموم فى ٢٥ فبراير ١٩٢٤ ، بأن وزارته مقيدة بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ • وقد سبقت الاشارة الى الموقف الثابت للوفد من رفض هذا التصريح منذ صدوره • فكشف بيان ماكدونالد أن ثمة فجوة بعيدة القاع بين موقف الحكومتين ، ورد سعد متمسكا بسياسته وبألا يدخل مفاوضات الا طليقا من كـــل قيد • وكان شديد الحذر عظيم الشك فى نوايا الانجليز • كما كانت تصريحاته تشيع التوتر لدى الحكومة البريطانية • كتب ماكدونالد الى اللنبى مرات يقول له أنه لن يكون مستعدا لمفاوضة سعد ، الا اذا علم أن مطالب سعد لا تتعارض مع مطالب بريطانيا بشأن السودان والدفاع

عن قناة السويس • وان سعدا يبالغ فى تصوير الصعوبات التى تعترضه بمصر فى طريق التفاوض ، مستهدفا من ذلك أن يظهر للانجليز انه لن يكون لتصريح ٢٨ فبراير فاعلية بدون اعتراف مصر به ، وان يظهر الحكومة البريطانية فى مظهر المتلهف بأى ثمن على التفاوض لتكسب وضعا شرعيا ، وانه اذا بقى سعد ملتزما بتصريحاته العلنية فلن يكون ثمة أمل فى المفاوضات (١٤٠) • كما أن اللنبى لم يتحمس لأن تبدأ المباحثات فى مصر ، لأن سعدا يريد اجراءها مع ماكدونالد نفسه من جهة، ولأن جو القاهرة المتفجر لا يسمح بمباحثات تجرى بعيدا عن تأثير الصحافة والمتطرفين (١٤١) • فوافق ماكدونالد على دعوة سعد للمباحثات بلندن فى غضون يونيو ويوليو ، مؤكدا انه لن يناقش تنازلات مع سعد ولن يبادر بتقديم مقترحات من جانبه •

ثم تفجرت مشكلة السودان لتقطع الطريق على احتمالات التقارب الضعيفة • وبدأ الاحتكاك من جانب سعد زغلول ببرقية الى حاكم عام السودان السير لى ستاك فى ابريل ١٩٢٤ ، يحتج لديه فيها على اشتراك حكومة السودان فى معرض ويمبلى الذى أقيم للمستعمرات البريطانية ، وقال له « كيف قبلتم أن تشتركوا فيه من غير اذن الحكومة المصرية » ، فأحال ستاك الأمر الى اللنبى وفقا للتقليد المتبع من قبل ، من أن حكومة السودان تخاطب الحكومة المصرية عن طريق المندوب السامى ، وارسل اللنبى الى سعد بأنه طلب معلومات الحكومة البريطانية • ولكن سعدا بعث الى ستاك يعنفه على أنه لم يرسل ردا اليه مباشرة ، فرد عليه معتذرا عن التأخير وذاكرا انه رد عليه بالطريق المعتاد من خلال المندوب السامى، فرد سعد فى ٩ يونيو مستنكرا أن يكون المندوب السامى حلقة اتصال بين الحكومة المصرية وموظف مصرى يعين بمرسوم ملكى هو الحاكم العام للسودان • وازاء جنوح الانجليز الى التهدئة مع سعد وقتها اكتفى باثبات هذا الموقف ، وحرص الا يوصد الباب مع الانجليز ، فابدى عدم اعتراضه على اشتراك السودان متى كان

المعرض غير قاصر على المستعمرات البريطانية . وعبر عن أسـفه لأن يحدث هذا الحادث وهم على أبواب المفاوضات التى ستشمل السودان.

وفى ٨ مايو أرسل ستاك الى اللنبى يخطره أن الدعاية المصرية تتصاعد فى السودان ، مما صار له أثره فى هياج مدن الشمال خاصة . ونصحه بوجوب مواجهة هذه الحالة باجراءات محددة . وفى تلك الفترة كانت حكومة السودان تجمع توقيعات من رؤساء القبائل والرؤسـاء الدينيين تعلن الولاء لها ولبريطانيا ضد مصر ، ونشطت العناصر الموالية لمصر فى حركة مضادة حسبما سبقت الاشـارة . وكانت جمعية اللواء الأبيض بزعامة على عبد اللطيف قد بدأت نشاطها الجماهيرى ، وبعثت وفدا لمصر يحمل عرائض تأييد لها من السـودانيين ، فقبضت عليهـم السلطات البريطانية وأرسل المقبوض عليهم برقية احتجاج لمجلس النواب المصرى فى ١٧ يونيو ، فعبر المجلس وسعد رئيس الوزراء على احتجاج المجلس والحكومة على اجراءات الحكومة البريطانية وحكومة السودان فصل السودان عن مصر (جلسة ٢٣ يونيو) . وذلك فى وقت كـانت فيه المظاهرات تنتشر فى مدن السودان منذ ١٩ يونيو ، مما واجهتـه حكومة السودان باجراءات القمع والقبض على منظمى الحركة وزعماء اللواء الأبيض ، وعلى رأسهم على عبد اللطيف الذى حكم عليـه فى يوليو بالسجن سبع سنوات . وواجهت الحـكومة البريطانية الموقف المصرى بتصريح أفصح فيه اللورد بارمور بمجلس اللوردات فى ٢٥ يوليو ، عن أن الحكومة لن تنوى ترك السودان أو التفـريط فى مركزها فيه . فقوبل التصريح بموجة عاصفة من الاستياء والاحتجاج فى مصر ، عبرت عنها المظاهرات التى ازدحمت بها شوارع القـاهرة فى ٢٧ يونيو ، وعبر عنها مجلس النواب فى ٢٨ يونيـو حيث ألقى سعد بيانا هاجم فيه التصريح البريطانى ، واستنكر ما ورد به من اعتبار تصريح ٢٨ فبراير أساسا للمفاوضات المقبلة ، ثم قـدم استقالته فى ٢٩ يونيو . وكان من الطبيعى أن يقف البرلمان وراء سعد مدعما موقفه ، وان

يضطر الملك الى رفض استقالته ، مما علق عليه اللنبى ان كان هدف سعد من تقديم استقالته أن يعود الى الحكم فى مظاهرة يشترك فيها الملك والبرلمان والشعب ليعلم الانجليز ان الأمة كلها وراءه (١٤١) .

لم تقض تلك الأحداث على امكانيات المفاوضة وان اضعفت من احتمالاتها . وقد أخبر اللنبى ماكدونالد فى ٢٩ يونيو ان سعدا يرى أن احتمالات المفاوضة آخذة فى الابتعاد (١٤٢) . وفى الوقت نفسه فيبدو أن الطرفين كانا حريصين على تخطى العقبة . فارسل ماكدونالد الى اللنبى يطلب اليه أن يخطر سعدا بأنه اذا كان يطلب تأكيدا من ماكدونالد بأنه لا ينوى تقييد نطاق المباحثات المقبلة ولا الأسس التى تقوم عليها ، فان ماكدونالد سبق أن أوضح للوزير المفوض المصرى بلندن فى ١٥ مايو « بأن توضيح أى طرف لموقفه فى المفاوضات لا يقيد الطـرف الآخر بالاعتراف بهذا الموقف » . كما أوضح فى ٢٧ مايو انه مستعد لسماع أية اقتراحات يقدمها سعد ، وان لسعد الحرية فى اضافة أية مسـألة لجدول الأعمال . وأنه بمناسبة موقف سعد من اشتراك السودان فى معرض ويمبلى أرسل مذكرة الى وزير مصر المفوض فى ٢ يونيو تتضمن أن ماكدونالد ليس لديه « أية رغبة فى عدم اشتراك دولته فى المفاوضات المقبلة على قدم المساواة التامة » . ثم ذكر انه رغم كل ذلك فان سعدا طلب فى ٨ يونيو ضمانا أكبر بأن المفاوضات ستكون خاليـة من أية شروط تقيده وان اشتراكه فيها لن يؤخذ عليه . وعلق ماكدونالد عـلى ذلك بأنه يشعر ان سعدا لن يقتنع بأى ضمان آخر . وأن الظروف اضطرته لأن يحدد موقفه بشأن السودان قبل المفاوضات ، ويؤسفه أن سعدا وجد فى ذلك عقبة فى طريق المفاوضات (١٤٣) . وقد أبلغ اللنبى سعدا بفحوى هذا الكتاب فى ٣ يوليو ، وتلقى منه ردا عليه فى ٦ يوليـو تضمن شكر سعد لماكدونالد على عنايته بتحديد موقفه ، وعلى ما يعلقه من أهمية بالنسبة للتوصل الى اتفاق بين البلدين ، وأبدى ارتيـاحه أن المباحثات ستجرى على قدم المساواة بين البلدين ، ولن يتقيد طرف

بما سيتخذه الطرف الآخر من موقف ، ولن يتأثر بالاشتراك فى تلك المناقشات الحرة ، وانه لن تحدد أسس للمفاوضات التى ستجرى ولا لموضوعاتها • ومن ثم لا يعنى الدخول فيها اعترافا بحدوث تغيير فى موقف اى طرف ولا فى وجهة نظره • ثم طلب تحديد التاريخ الذى فيه « سيكون لى شرف اللقاء مع مستر ماكدونالد » علما بأنه سيسافر الى فرنسا فى ٢٥ يوليو وسيكون تحت تصرف ماكدونالد فى الزمان والمكان اللذين يحددهما (١٤٤) •

وفى ١٤ يوليو أخطر ماكدونالد اللنبى بأن ضغط الأعمال عليه، وحاجته وحاجة سعد الى الراحة ، يجعل من الملائم تحديد لقائهما فى أواخر سبتمبر ، وانه يأمل فى المرحلة الأولى من المباحثات أن تكون غير رسمية محصورة بين سعد وبينه ، فى الموضوعين الكبيرين : الحماية البريطانية والسودان ، لأن الاخفاق فى الوصول الى اتفاق فى واحد من هذين الاساسين ، يجعل المفاوضات عديمة الجدوى ، وانتقد طريقة سعد فى معالجة المسألة « مما جعل لدى بعض الشك فى اقتراح أى شيء قد يجعله يظن أننى مستعد أن ادع الوضع القائم للاشياء معلقا الى ما لا نهاية » ، وعرض على اللنبى أنه قد تكون فرنسا هى مكان اللقاء بين الطرفين (١٤٥) • وقد تراخت المراسلات فى هذا الشأن أياما بسبب محاولة الاعتداء على حياة سعد زغلول فى ١٢ يوليو بواسطة أحد المتطرفين • وقد علق اللنبى على تلك المحاولة بما يفهم منه أن سعدا قد صار بعدها أكثر قوة وصار خصومه أكثر انزواء ، مما قد يجعله أكثر عنادا • ووافق اللنبى على رأى ماكدونالد أن تكون المباحثات المقبلة تمهيدية فحسب ، وانه يعتقد أن سعدا يستحسن ذلك أيضا ، واقترح أن يجرى اللقاء فى انجلترا بدلا من فرنسا ، وذلك حتى لا يبدو الجانب البريطانى مفرط القلق والتلهف بعد كل ما اتخذ من مبادرات نحو المفاوضة ، فى وقت كان سعد فيه يتخذ خطواته بدقة أكثر • فضلا على أن سعدا فى فرنسا سيكون خاضعا للمؤثرات

الأجنبية ولنفوذ واصف غالى الذى يعتقد «أنه أكثر تشددا من سعد». ثم اقترح على حكومته أن توضح لسعد أن رفضه توقيع اتفـاقية مع بريطانيا لن يمكنه من استبقاء الوضع الحالى الى ما لانهاية (١٤٦). واقتنع ماكدونالد بهذا وبوجوب أن يجرى اللقاء فى لندن وطلب من اللنبى تكذيب ما أشيع من احتمال ذهابه الى فيشى لمقابلة سعد ، ورأى أيضا ان ليس من ضرورة التعجل فى تحديد موعد اللقاء الا بعد مرور شـهر (١٤٧) .

يظهر من هذا السباق ، انه رغم حرص الطرفين على أن يجرى بينهما اللقاء ، فان كلا منهما يقف على أرض منفصلة . ماكدونالد يعلن صراحة أن حكومته متمسكة بتصريح ٢٨ فبراير ، وبصرف النظر عن أية نوايا حسنة أظهرها الرجل ، فان هذا التمسك يفيد أن سياسته فى جوهرها هى سياسة سلفيه لويد جورج واللورد كيرزون . وعلى النقيض تماما يتمسك سعد بموقف الوفد الثابت من رفض هـذا التصريح . ومن الجـلى على ما سبقت الاشـارة أن التمسـك بالتصريح من جـانب ورفضـه من الجـانب الآخـر ، انمـا يتعلق كلاهما بالتحفظات الواردة بالتصريح لا بمـا تضـمن من اعتـراف باستقلال مصر . فالتحفظات هى أساس الوجود الشرعى البريطانى بمصر ممـا يستمسك به الانجليز ويرفضه المصريون . وكان سعد عظيم الحـذر من أن تؤول أية خطوة له فى طريق التفاوض على أنها اعتراف أو قبول للتحفظات ، ومن هنا كان سعد يلح فى أن يستخلص من ماكدونالد اعترافا بأن المحادثات ستجرى حرة من كل قيد ، هادفا من ذلك أن جريان مباحثات طليقة من أى قيد بين بريطـانيا وبين مصر المعترف باستقلالها ، من شأنه أن ينحى تحفظات التصريح عن مائدة المفاوضة. وكان ذلك يكون مكسبا لا شك فيه لموقفه كمفاوض ، وقد اسـتغل فى سبيله كافة الوسائل المتاحة له من استعراض للقوة واسـتغلال للتلهف الانجليزى على المفاوضة . على أن ماكدونالد المرتبط بتصريح

٢٨ فبراير ، قد وصل الى ما ظنه صيغة وسط ، وهى أن أيا من الطرفين لا يتقيد بما يبديه الطرف الآخر من آراء ولا يلتزم بها ولا يتأثر بها موقفه • وهى صيغة تمكن الطرفين من اللقاء الذى يحرصان عليه، ولكنها تعنى أنه لقاء يتم بغير اتصال بين بعضهما البعض • وهى تعنى أنهما سيجلسان معا ولكن على مائدتين منفصلتين •

والظاهر ثانيا ، ان ماكدونالد فى تركيزه على مسألتى حماية القناة (القاعدة العسكرية) والسودان ، لم يكن يتنازل عن أى من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير • فالقاعدة العسكرية تشغل التحفظين الأولين الخاصين بحماية المواصلات الامبراطورية وحماية مصر من التدخل الأجنبى ، والسودان تشغل التحفظ الرابع • أما التحفظ الثالث الخاص بحماية الاجانب والاقليات فى مصر ، فلم ترد أية اشارة صريحة أو ضمنية بتنازله عنه • وضمان القاعدة العسكرية هو ما يضمن للسياسة البريطانية نفوذا فعليا على الحكومة المصرية مما قصد بالتحفظ الثالث توفيره • ومن ثم كان موقف ماكدونالد يعنى التمسك بجوهر السياسة البريطانية السابقة عليه ، دون أن يتنازل عن شىء من تفاصيلها حتى الآن • وان ما ورد فى مراسلات ماكدونالد واللنبى سالفة الذكر من أن الوضع الراهن لن يستمر اذا بقى سعد رافضا توقيع الاتفاق مع بريطانيا ، ليدل على أن وعد الانجليز بجريان المباحثات على قدم المساواة بين البلدين ، هو مجرد وهم وتضليل ، فلا مساواة بين طرفين يملك أحدهما تعديل الوضع الراهن بالنسبة للآخر ، وينوى أن يفعل ، ويخطر الطرف الآخر بهذا الذى ينويه ، أى يهدده به • وقد حدث فى بداية حكومة سعد أن طلب تعديل القانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ الخاص بتعويضات الموظفين الأجانب لما رآه فى تلك التعويضات من مبالغة، فرفض ماكدونالد وحذره من ذلك ، مما جعل سعدا يتراجع عن التعديل ويثير المسألة بمجلس النواب بعبارته الشهيرة ، أن ثمة فارقا بين أن

تعلن بطلان شيء وجـــوره وبين أن تمتنـــع عن تنفيذه • واذا كـــان ماكدونالد لم تلن قناته فى تعويضات لبعض الموظفين ، فكيف به يفعل بالنسبة للوجود البريطانى فى مصر ، وكيف يمكن تصور وجـــود قاعدة عسكرية على أرض بلد ما بغير نفوذ سياسى على حكومة هـــذا البلد • وكان هذا المنطق واضحا لدى سعد منذ مفاوضاته مع ملنر على ما سلفت الاشارة ، وهو لا شك كان مصدر تردده وشكه العظيم فى كل الصيغ الوسط التى طرحها عليه ماكدونالد كأساس للمفاوضة• فكان سعد يقرأها وعينه لا تغمض عن تحفظات تصريح ٢٨ فبراير •

والظاهر ثالثا ، ان المسألة السودانية قد عمقت بها الفجـــوة بين الطرفين • ولماكدونالد مع جهاز المستعمرات البريطانية موقف حازم فى الا يتركوا السودان ولا يتخلوا عن مركزهم به• وللاوفد موقف حازم أيضا فى أن استقلال السودان لا يتم استـــقلال مصر المبتغى الا به • وزاد الفتق على الراتق باحداث أغسطس ١٩٢٤ ، اذ خرج طلبة المدرسة العسكرية فى ٩ أغسطس مخترقين الخرطوم وأم درمان يهتفون لعـــلى عبد اللطيف ، واستـــقلال وادى النيـــل ، وحياة مصر والســـودان ، وحيـــاة ملك مصر والســـودان وحيـــاة ســـعد زغلول • فتصـــدت لهم أورطة انجليزية واســـتولت على ذخـــيرة المدرسة ، وامتنـــع الطلبة عن تسليم أسلحتهم وهددوا باستعمالها اذا استخدم الانجليـــز معهم القوة • ثم خرجت أورطة السكة الحديد بعطبرة فى مظـــاهرة قمعتها فصيلتان من الجيش فقتل عدد وأصيب عدد آخر • فقـــررت حكومة السودان طرد أورطة سكة حديد عطبرة المصرية من السودان• واستجاب الرأى العام المصرى للاحداث بمظاهرات واسعة • وأصدر مجلس الوزراء المصرى بيانا وصف فيه الأحداث ، وسجل انه أرسل الى الحاكم العام يستعلم عن تفاصيلها ، وانه أبلغ وزير مصر المفوض بلندن باحتجاجه على تلك التصرفات، وطالب بوقف المحاكمات وتشكيل لجنة مصرية سودانية لفحص الحالة • فردت الحكومة البريطـــانية

ببيان أعلنت به تأييدها لحكومة السودان فيما اتخذته من اجراءات لحفظ النظام ، وانها فوضتها فى ابعاد أورطة السكة الحديد وكل قوة أخرى يلزم ابعادها ، وانها تعتبر البرلمان والصحافة المصرية مسئولين عن تلك الحوادث • فردت حكومة مصر بأنها لا تعترف بأن حاكم السودان يتصرف فى الجيش المصرى هناك بدون رأيها ، والحاكم العام هو سردار الجيش المصرى وهو موظف مصرى، ورفضت أن تكون حكومة السودان مطلقة التصرف باذن بريطانيا ، فردت بريطانيا بأن اعادت فعلا أورطة السكة الحديد الى مصر وعززت الحاميات البريطانية بالخرطوم •

بعث ماكدونالد الى سعد محاولا وقف تدهور الموقف ، وعبر عن رغبته فى بحث تسوية للمسائل المعلقة، مع حفظ الأوضاع الراهنة بالنسبة لكل ما سيكون محلا للمفاوضة ، واتهم حكومة مصر بأنها وراء أحداث السودان الأخيرة وانها مولتها ، وان الحكومة المصرية اذ تلقى تبعة تلك الاحداث على حكومة السودان انما تكشف عن سوء النية لديها ، مما خيب أمل ماكدونالد فى التعامل « مع رجال شرفاء » يسعون الى تسوية المسائل بوسائل شريفة مستقيمة • وذكر أن مصر تريد أن تصل الى نتائج بغير مفاوضات • وان الحكومة البريطانية لا ترهبها تلك الوسائل التى تصير معها كل مفاوضة ودية مجرد حسن ظن فى غير موضعه • فبعث اليه سعد من باريس فى ٢٩ أغسطس محتجا على ما نسبه لوزارته من تمويل للاحداث ، وذكر أن الأحداث كانت رد فعل لحملة عرائض الولاء التى أوعزت بها بريطانيا ، وانه اذا كان هناك رجال غير شرفاء فيسهل التعرف عليهم بالبحث عمن له مصلحة فى ابقاء الحالة الحاضرة • ثم لوح مهددا ان تلك الأحداث اضعفت أمله فى تحقيق الهدوء والطمأنينة بمصر بواسطة اتفاق صريح مع رجل صريح ، ثم عبر عن رغبته فى اعادة حسن النية المتبادلة وتبديد السحب الكثيفة التى تمنع رجالا شرفاء من أن يتعرفوا على رجال شرفاء آخرين

.. ورد ماكدونالد يأسف على عدم امكان اجراء المفاوضات وان كان يوافق على اقتراح سعد تبديد السحب ومحاولة اعادة حسن النية ، واقترح لذلك موعدا هو ٢٤ سبتمبر ، فرد سعد فى ١١ سبتمبر يعبر عن ارتياحه لرغبة ماكدونالد هذه ويقبل الدعوة ويحدد موعدا لوصوله الى لندن ٢٣ سبتمبر ليكون تحت تصرف ماكدونالد فى ٢٥ سبتمبر (١٤٨) . وأعلن سعد فى باريس أن المفاوضات قد صارت مستحيلة وان كان يوافق على اجراء مباحثات لتصفية سوء التفاهم (١٤٩) .

بهذا تحولت آمال المفاوضة بين الرجلين ، والتى تبادلا الترحيب فيها منذ توليا الحكم فى شهر واحد ، تحولت الى مباحثات لا يلتزم طرف فيها بوجهة نظر الطرف الآخر فى يوليو ، ثم الى مجرد مباحثات لتصفية سوء التفاهم ، مع الادراك المتبادل ان المفاوضات قد صارت مستحيلة . وفى هذه الظروف الخشنة تقابلا .

٢
المشروع البريطانى

قبيل اجتماع ماكدونالد بسعد زغلول ، عقد ماكدونالد اجتماعا فى ٢٣ سبتمبر مع السير لى ستاك حاكم عام السودان وبعض كبار موظفى ومستشارى الخارجية البريطانية هم ، مستر بونسنبى ، سير وليم تيريل ، كولونيل شوستر ، مستر سلبى ، مستر موراى • وأهم ما يكشف عنه هذا الاجتماع ، الموقف الشخصى لماكدونالد فى اطار السياسة البريطانية ازاء مصر والسودان ، وهو موقف لا يبدو أنه يتناقض مع أسس تلك السياسة وان اختلف عنها فى أنه أقدر على الاعتراف بنقاط الضعف فيها وأقل حسما فى اقتراح المبادرات بشأنها • كما يكشف عن أن مسألة السودان كانت ذات الأولوية فى اهتمامهم جميعا فى ذلك الوقت اذ شغلت الوقت الغالب للاجتماع •

بدأ ماكدونالد حديثه بأنه يرى تصريح ٢٨ فبراير قد حرمه من أن يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية ، اذ جعل مصر بلدا

مستقلا ، فصارت كل محاولات البريطانيين للتدخل فى شئون مصر تقودهم الى الخطأ • وحدد أن أهم نقطتين تناقشان مع سعد ، هى تأمين المواصلات الامبراطورية ومسألة السودان • ولم تشغل المسألة الأولى أكثر من فقرة واحدة من حديثهم ، ذكر فيها ماكدونالد أن تصريح ٢٨ فبراير ترك الحكومتين البريطانية والمصرية فى وضع شاذ، اذ منحت مصر استقلالها ولكن بقيت حامية بريطانية فى عاصمة البلاد، فبقيت الحكومة البريطانية مسئولة عن حفظ النظام وتحمل العبء عندما تسقط الحكومة المصرية ، ومن ثم فهو يرى ان حان الوقت لالقاء تلك المسئولية عن عاتق البريطانيين وحصر مسئوليتهم فى نطاق حماية القناة والمواصلات الجوية الامبراطورية ، ولكنه اثار ما قد تواجهه هذه الخطوة من معارضة من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية ، فعقب السير لى ستاك بأنها خطوة جديرة بأن تلقى تلك المعارضة ، ولكنه أوضح أن ما يوفره وجود تلك القوات بالقاهرة من أمن يمكن الحكومة المصرية من القيام بمخاطر تهييج الرأى العام المصرى واثارة المتاعب فى السودان ، وان عدم وجود تلك القوات بالقاهرة قد يحمل مصر على النكوص عن تلك المغامرات •

وان تلك الملاحظة الوحيدة التى ابديت عن المسألة المصرية لتوضح ، أن انسحاب القوات البريطانية من القاهرة ، لم تكن محسومة تماما فى السياسة البريطانية ، لما ظنه ماكدونالد وما رجحه ستاك من معارضة المصالح الأجنبية والبريطانية للانسحاب ، وهى المصالح التى أشير اليها فى التحفظ الثالث من تصريح ٢٨ فبراير ،وهى المصدر الأساسى الذى يدعى به البريطانيون حقا لهم فى التدخل فى شئون الحكم والادارة المصرية ، كما أن فكرة الانسحاب من القاهرة هذه، انما التقى عليها كل من ماكدونالد وستاك لا بهدف الاعتراف بأن لاحق لبريطانيا فى التدخل فى شئون مصر، ولكن بهدف أن يتهدد النظام والأمن بمصر ، وان تتخلى بريطانيا عن مسئولية حفظ النظام فيها • ومن

الطبيعى أن تكون الحكومة المصرية دون البريطانية هى المسئولة عن حفظ النظام فى بلدها ، وكان هذا من أهم أهداف الحركة الوطنية المصرية ومن أسس الاستقلال المصرى • ولكن اثارة ماكدونالد وستاك لهذه المسألة بهذه الصورة ، يبدو منها كما لو كان للسياسة البريطانية مصلحة، لا فى تخليها عن حفظ الأمن بمصر، ولكن فيما تصوراه مترتبا على ذلك من تهدد الأمن والنظام ، مما يعيد الى الذاكرة احداث ١٨٨٢ عندما ساهم الانجليز والأجانب فى اثارة الاضطرابات وخاصة بالاسكندرية توطئة لاحتلال مصر بدعوى حماية الأمن وحفظ النظام • ومن الطبيعى أنه لم يكن فى مقدور السياسة البريطانية اثارة الشعب ضد الحكومة المصرية وتحميلها نتائج هذا الشعب ، ما دامت قواتها موجودة بالقاهرة ولها حق التنقل فى كافة الأقاليم • لقد كانت بريطانيا تسيطر على الحكومة المصرية قبل ١٩١٩ ، فكان وجود القوات البريطانية مما يضمن هذه السيطرة ومما يحفظ الأمن حماية لاعمال تلك السيطرة • فلما ترتب على تصريح ٢٨ فبراير ودستور ١٩٢٣ ، ان تولت حكم مصر حكومة الوفد الوطنية التى لا تخضع للسيطرة البريطانية ، فقدت تلك القوات وظيفتها • أو على الأقل هددت بفقدها، من حيث ضمان السيطرة البريطانية على الحكم • ومن ثم فلن تعدو وظيفتها ان يثير وجودها حفيظة المصريين • وصار ما عسى أن يكون بقى عليها من مسئولية ولو فعلية عن حفظ الأمن ، صار ذلك مما يخدم سياسة مصرية وطنية معادية لها • وعلى الأقل فقد صار وجود تلك القوات بالقاهرة ، مما يعوق السياسة البريطانية ، عما قد ترى اللجوء اليه من أعمال الشعب ضد حكومة معادية لها • وقد جاء مقتل السير لى ستاك بعد هذا الاجتماع بأقل من شهرين، واتخذت السياسة البريطانية بعده من الاجراءات ما كشف الى أى مدى كانت تتحرق شوقا الى الشغب ، لتبرر استعادة ما تريد من نفوذها المتقلص، ودعم وجودها المهدد بمصر والسودان • وعلى أى حال فقد أرجأ

ماكدونالد البت فى مسألة القوات البريطانية بمصر للرجوع الى وزارة الحربية •

وبالنسبة للسودان ، فقد حدد رئيس الوزراء هدفه الكامل ، بأنه اكتشاف صيغة اتفاق تبقى للانجليز حريتهم الطليقة غير المقيدة ، وفى الوقت ذاته تمكنه من اجراء تنازل ما للحكومة المصرية • فعلق شوستر بأنه ازاء موقف الحكومة المصرية الحالى ، فمن المستحيل ايجاد أى شكل من أشكال الاشراف الثنائى على السودان ، واقترح كاشتراك مظهرى للمصريين فى حكم السودان أن تنشأ مجالس استشارية مشتركة ، شريطة أن تجتمع فى لندن بعيدا عن البرلمان المصرى •

وتحدث ماكدونالد عن صعوبات الموقف البريطانى ، التى تنجم عما أعلنته الحكومة البريطانية منذ الثمانينات من أنها تعمل بالسودان نيابة عن مصر ووكيلة عن حكومتها ، على ما حدث فى فاشودة • وان اتفاقية ١٨٩٩ لم تخول بريطانيا أكثر من نصيب فى ادارة السودان ، فلم تقلل من كون السودان تركيا أو مصريا ولا جعلته بأى حال من الممتلكات البريطانية • فشرح له كل من شوستر وموراى بذلاقة لسان استعمارية أصيلة ، ما غم على فكره المستقيم من التواءات • باعتبار أن الاتفاقية سوت بريطانيا ومصر ، فصارتا معا شريكتين أصليتين من الناحية النظرية ، ولبريطانيا القدح المعلى عمليا • وهى ان لم تجعل السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فقد فصلته تماما عن مصر فصار دولة متميزة تماما ، وان الاتفاقية صيغت على هذا النحو لمجرد الحرص على كرامة مصر •

ثم عرج الحديث الى النقطة الأساسية ، وهى رسم الخطة العملية التى يتعين على الانجليز اتخاذها بشأن السودان ، فاقترح ستاك أن يطلب ماكدونالد من سعد فى لقائهما ، رحيل مصر من السودان ، بعد

أن أنشأ سعد بمسلكه أوضاعا تجعل من المستحيل اشتراك البلدين فى حكم السودان • فذكر ماكدونالد ان هذا الاقتراح مما يصعب تبريره، وأبدى خشيته من أن اخراج جميع المصريين من السـودان قد يحدث ثورة فى مصر ، وقد يستقيل سعد من الوزارة ولا ينجح الانجليـز فى الحصول على وزارة مصرية تدير البلد « مع وجود كل موظف مصرى ضدنا » • ولكن سيلبى اشارة الى ما ظهر أخيرا من ضـعف المقاومة المصرية ، فان سياسة التشدد البريطانى لم تنتج رد فعـل مصرى عنيف كما كان منتظرا • ولعله يقصد بذلك الاشارة الى أن نفى سعد زغلول فى ديسمبر ١٩٢١ لم ينتج العنف المصرى ذاته الذى أنتجه فيه فى مارس ١٩١٩ • وان ما كان يخشاه اللنبى من استحالة حكومة مصر فى ١٩٢١ ، وهى الخشية التى دفعته ودفعت الحـكومة البريطانية الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير ، لم يتحقق بعد ذلك • على أن ماكدونالد رفض كلام سلبى مصرحا باستحالة الاعتماد على مثل ذلك الاستنتاج •

ثم أشار شوستر الى أنه ما لم تظهر بريطانيا رفضا قاطعا لمطالب المصريين بالسودان فان الزعماء المحليين بالسودان سيحاولون الاتصال بمصر • ثم أشار الى أن موقف حكومة سعد جعلت ولاء المـوظفين المصريين بالسودان لحكومتهم المصرية متعارضا مع ولائهم لحـكومة السودان • ومن ثم يصبح وجودهم وخاصة الجيش المصرى ، مصدر خطر حقيقى • وأكد ستاك هذه النظـرة • فذكر ان الجيش المصرى يحتفظ بولائه لمصر ، وحكومة مصر تسىء لحكومة السودان ، ومن ثم يستحيل منع انتشار الكراهية لتلك الحكومة ، مما يهدد بخطر الانفجار فى جميع أنحاء السودان • وأطنب فى الدفاع عن اجلاء الجيش المصرى من السودان ووجوب تعزيز الحامية البريطانية هناك ، مع تحـويل المجندين السودانيين الى قوات درك • فنبهه ماكدونالد الى خطورة ما ينجم عن ذلك واحتمال أن تندلع ثورة لا يعلم متى تنتهم • وقال انه

بفضل الاستمرار فى سياسة الاجلاء الفورى لأى فرد يظهر التـآمر على النظام ، فلا يلجأ للاجراء الشامل الذى يقترحه ستاك الا اذا ترتب على بقاء المصريين ثورة عنيفة • فعارضه ستاك قائلا ان الشر قد لا يكتشف الا بعد أن يستشرى ، وانه من الصعب الوصول الى مايدل على أن المصريين يثيرون السخط وسط كتائب السودانيين • ولم يكن ستاك يعلم أن مقتله بعد ذلك بأقل من شهرين هو الذى سيمنح الوزارة البريطانية المبرر لتنفيذ تلك الخطة التى دعا اليها بهذا الحماس •• وهى طرد الجيش المصرى عامة من السودان •

وفى النهاية أثار ماكدونالد التساؤل عما سيحدث عندما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك ، وترفض حكومة مصر تعيين خلف له ممن تختارهم بريطانيا • فقال ستاك، كما لو كان يكتب بظهر الغيب وصيته، انه ندب من ينوب عنه كحاكم عام ، ويمكن لهذا النائب أن يقوم مقام الحاكم العام حتى تصل الحكومتان الى اتفاق • ولكن ماكدونالد ابدى تشككه فى قانونية هذا الاجراء (١٥٠) •

* * *

والوثيقة الهامة الأخرى التى لم تتح للجانب المصرى معرفتها والتى تعكس تفكير الجانب البريطانى ، تتعلق بمشروع معاهدة أعدته وزارة الخارجية البريطانية أثناء محادثات سعد ماكدونالد فى أول أكتوبر ١٩٢٤ ، وقد أعد حسب التعليمات الشفهية لماكدونالد • ويظهر من المذكرة التى قدم بها المشروع الى ماكدونالد من الوزارة ، انه يمثل نحسب اطارا عاما للمعاهدة ، وانه يتضمن « أقل مايكون من الترضية للاحتياجات البريطانية التى لا يمكن انقاصها بدون التفريط فى القيود التى تفرضها هذه الاحتياجات على الاستقلال التام لمصر » • ولم يقدر لهذا المشروع أن يعرض على سعد زغلول لأنه مبنى على أساس بقاء قاعدة عسكرية بريطانية فى مصر مما رفضه سعد فى مباحثاته رفضا جازما •

تضمن المشروع معاهدة تحالف بين الدولتين ، اذ تساعد بريطانيا مصر فى الدفاع عن أراضيها ضد العدوان (مادة ١) وتمد مصر بريطانيا داخل الأراضى المصرية بكافة التسهيلات والمساعدات التى يقدمها حليف أثناء حرب يشترك فيها كلاهما ، وذلك فى وقت توتر العلاقات ، أو فى حالة الحرب ، حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضى المصرية (مادة ٢) • وقد اشر تعليقا على هذا النص ، بأنه صيغ على نحو يعطى بريطانيا « سلطات واسعة ولكنها موضوعة على أن تمد الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها أمام النقاد الوطنيين •• » وتيسيرا لهذا التعاون تتعهد مصر فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة احتمال انطوارىء :

(أ) بأن تحصل على موافقة بريطانيا لشراء الأسلحة والمعدات المطلوبة للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها ، وتشغيل غير المصريين •

(ب) تشغيل غير المصريين سواء الضباط أو المعلمين أو الموظفين الذين تراهم مصر ضروريين لتدريب العاملين بها عسكريين أو مدنيين •

(ج) تؤجر الى بريطانيا الأراضى الواقعة بين قناة السويس غربا وحدود مصر مع فلسطين شرقا ، فضلا عن شبه جزيرة سيناء مقابل مبلغ نقدى •

(د) « عمل الترتيب لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الأراضى المصرية » ، وذلك فى حالة توتر العلاقات بين بريطانيا وأية دولة أخرى (مادة ٣) • وقد أشر تعليقا على هذا النص أنه موضوع لمنع الجيش المصرى والادارة المدنية المصرية من الخضوع لنفوذ أجنبى، وان تأجير الأراضى المصرية شرققناة السويس يتضمنفيما يتضمن السيطرة على سكة حديد القنطرة رفح ذات الأهمية

الكبرى لدى وزارتى الطيران والمستعمرات ، وان البند الأخير يتضمن ضرورة الرقابة البريطانية على البريد والبرق .

وفضلا على ذلك تسمح مصر لبريطانيا باستخدام المطارات والتجهيزات اللاسلكية ومصانع الغاز غربى قناة السويس ، فضلا على التسهيلات اللازمة فى الموانى والمطارات والاعفاءات الجمركية والتنقل والنقل بالسكةالحديدية (مادة٤) . وفى مقابل ذلك توافق بريطانيا الا تبقى قوات بريطانية فى الأراضى المصرية الا فى الأراضى المحددة بالمادة الثالثة ، والا فى الظروف الموضحة بالمادتين الأولى والثانية ، وتجلو عن القاهرة خلال عامين ، وعن ثكنات مصطفى باشا بالاسكندرية خلال خمسة أعوام وعن مطار أبو قير ومخيمات المعسكر فى عشرة أعوام . وان ما ستتخلى عنه بريطانيا من أرض وثكنات ومبان ومصانع بما فيها محطة أبو زعبل اللاسلكية تستولى عليها مصر بقيمة تقدرها لجنة مشتركة (مادة ٤ ، ٥) .

وتضمن أن يكون التمثيل السياسى بين مصر وبريطانيا بدرجة سفير ، وان تتعهد مصر بألا يكون تبادلها التمثيل السياسى مع البلاد الأخرى بأعلى من درجة وزير مفوض (مادة ٦) . وان تتعهد مصر بتعويض الموظفين الأجانب وفقا للقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٣ فضلا على ضمانات أخرى لهم (مادة ٧) .

وبالنسبة للسودان تضمن المشروع اتفاقا بين البلدين على « تحسين مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائى » بضمان استمرار النظام القائم بمقتضى اتفاقية ١٨٩٩ الذى لا يعاد النظر فيه الا بعد خمس وعشرين سنة ، وأن يكون الدفاع عن السودان بواسطة قوة سودانية تحت قيادة الحاكم العام ، تلحق بها كتيبة بريطانية وأخرى مصرية ، ويفوض مجلس عصبة الأمم بتقرير ما يضمن حقوق المصريين فى مياه النيل وتقدير ديون مصر على السودان (مادة ٨ ، ٩) . وأشر

أمام هذين النصين انهما لا يكفلان فقط استمرار الوضع القائم ولكن تحقيق الغرض النهائى وهو استقلال السودان مع اطلاق سلطة الحاكم العــام •

وورد بالمذكرة التى أرفق بها المشروع ، أن ثمة ثلاث نقاط لم تذكر بعد بالمشروع رغم أهميتها الكبيرة ، وهى :

(أ) استبعاد خطوط الكابلات الأجنبية من الرسو بمصر بمد احتكار الشركة الحالية التى ينتهى امتيازها فى ١٩٣٢ •

(ب) تأمين الفنارات المصرية على البحرين الأبيض والأحمر وتزويدها بموظفين معتمد عليهم •

(جـ) مدى خضوع القوات البريطانية غرب القنال للسلطان القضائى ولسيادة الدولة المصرية • (١٥١) •

من هذا المشروع تتضح نوايا حكومة ماكدونالد كاملة ازاء المسألة المصرية • ويتعين النظر الى هذا المشروع فى ضوء ملاحظتين وردت احداهما فى المذكرة المرفق بها ، والأخرى فى الملاحظات المسجلة عليه، وهما أن المشروع يتضمن الاطار العام فقط والحد الأدنى الذى لايمكن النزول عنه ، وانه صيغ ليمنح بريطانيا سلطات واسعة ، ولكنها مصوغة بشكل يمكن حكومة مصر من أن تبرر موقفها أمام نقد الوطنيين لها• وان هاتين الملاحظتين ، فضلا على معناهما الصريح ، فهما يعنيان أن المشروع مصوغ على نحو يمكن فى التطبيق من تحريك أحكامه بطريقة تلائم مصالح من أعدوه ، بمعنى أنه مصوغ بطريقة بعيدة عن موجبات حسن النية بين الطرفين •

وفى هذا الضوء يمكن ملاحظة :

أولا : أنه أقام حلفا دائما غير مقيد بمدة، ووجودا عسكرية غير مقيد بمدة وسيطرة رسمية على شرق قناة السويس غير مقيدة بمدة ما•

والملاحظ ثانيا : أنه جعل أساس الوجود العسكرى البريطانى فى شرق قناة السويس وهو وجود يمتد الى غرب قناة السويس امتدادا غير محدد تحديدا جغرافيا وان كان يجد حدوده فى الاستفادة الدائمة المنظمة بالمطارات والموانى والسكك الحديدية ومحطات اللاسلكى أى كافة المرافق وقنوات الاتصال ، كما أن هذا الوجود العسكرى يتسع ليشمل مصر كلها كمجال لنشاط القاعدة العسكرية لا فى حالة الحرب التى تكون بريطانيا طرفا فيها فقط ، ولكن فى حالة وجود توتر ما فى العلاقات بين بريطانيا وبين أية دولة أخرى ، ولو لم تهدد الأراضى المصرية . وبهذا تكون المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ٥ قد غطت التحفظين الأول والثانى من تصريح ٢٨ فبراير . واذا كان مشروع كيرزون فى ١٩٢١ لم يعترف بمبدأ انحصار القاعدة العسكرية البريطانية فى أماكن محددة (مادة ١٠) مما يجعل مشروع ماكدونالد أصلح بلا شك للمصريين منه ، فان مشروع ملنر الأول (١٧ يوليو ١٩٢٠) كان سلم بمبدأ تحديد المكان أو الأمكنة التى تعسكر فيها القاعدة واحال فى تحديدها الى اتفاق لاحق (مادة ٣) . وجاراه فى ذلك مشروع ملنر الثانى (١٨ أغسطس ١٩٢٠) فى المادة ٤ . أما مشروع الوفد الى ملنر (١٧ يوليو ١٩٢٠) فقد وافق على وجود القاعدة وحصرها فى الشاطىء الشرقى من قناة السويس ويجرى تحديدها بواسطة لجنة مشتركة (مادة ٨) . ومن ثم فان مبدأ تحديد مكان القاعدة معترف به فى مشروعى ملنر وان لم يجر تحديده جغرافيا . على أن مشروع الوفد حصرها فى مكان محدد على الشاطىء الآسيوى لقناة السويس، بينما أتى مشروع ماكدونالد ليخضع القسم الآسيوى من الأراضى المصرية كله للسيطرة البريطانية دون اكتفاء بقاعدة محددة فيه. أما حق استعمال الموانى والمطارات وطرق المواصلات فى كل الأوقات لا فى وقت الحرب فقط ، فقد ورد بمشروع ملنر الأول ومشروع كيرزون ، وأشير اليه فى مشروع ملنر الثانى (الذى اتخذ شكل مذكرة لا مشروع متكامل)

بعبارة « وتسوى ما نستتبعه من المسائل التى تحتاج الى تسوية » .

بهذا يظهر أن تحديد مكان القاعدة العسكرية البريطانية فى مصر كان أظهر فى مشروع ماكدونالد منه فى المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة عليه، ومن ثم كان أصلح للمصريين منها، وان كان أقل صلاحية من مشروع الوفد الى ملنر • وقد عوض البريطانيون هذا التنازل بما أشير اليه من حقهم فى استعمال بعض المرافق كأجهـــزة اللاسلكى واحتكار خطوط الاتصال الخارجية • وفضلا على ذلك استعاضوا عن تنازلهم هذا بما ورد بالمادة ٢ من المشروع، بأن تقدم مصر اليهم كـــل تسهيل ومساعدة لا فى حالة الحرب أو التهديد بها فقط ولكن فى حالة « توتر العلاقات » ، وهى عبارة لم ترد فى أى من المشروعات السابقة وتتيح للجانب البريطانى ــ ان واتته الظروف السياسية ــ أن تتحول حالة التوتر هذه الى حالة دائمة فى صدد تنفيذهم للاتفاقية •

والملاحظ ثالثا ، ان مشروع ماكدونالد أســقط ما سبق أن ورد بمشروعى ملنر ومشروع كيرزون فيما يتعـلق بالمســتشارين المالى والقضائى ، وهو نهج لا شك فى أفضليته للمصريين من نهج المشروعات السابقة • وهو نهج فرضه على الجانب البريطانى أن مشروعه هــو أول مشروع يصاغ بعد تنفيذ تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترف باستقلال مصر ، وبعد صدور دستور ١٩٢٣ الذى أقام نظاما برلمانيا يتعارض مع أية سلطات تخول لمستشارين بريطانيين على الحكومة المصرية • فهذا التنازل يعتبر أثرا من آثار تصريح ٢٨ فبراير • على أن المشروع حاول فى المادة ٣ منه أن يفتح نافذتين يطل منهما الانجليز على أجهزة الحكم المصرية، الأولى اشرافهم على الأسلحة والمعدات الخاصة بالجيش المصرى ، والثانية اشرافهم على تشغيل غير المصريين فى الحــكومة المصرية، سواء كانوا فى القوات المسلحة أو فى جهاز الحكومة المدنى• وكانت مصر فى ذلك الوقت فى حاجة ماسة الى الخبرات الأجنبية سواء

بالنسبة لتطوير الجيش واعادة بنائه ، أو بالنسبة لبعض فروع الخبرة فى الأعمال المدنية . كما أن قيام الامتيازات الأجنبية كان يفرض عليها اتصالا بالأجانب ضمانا لتلك الامتيازات ولديون الأجانب على مصر ، مما كان من شأنه عندما يثار أن يتيح للانجليز التدخل فى هذه المسألة .. ومن ثم فان المادة الثالثة هذه تتعلق بالتحفظ الثالث من تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الخاصة بحماية الأجانب والأقليات فى مصر .

والملاحظ رابعا ، أن المشروع أسقط ما ورد فى المشروعات السابقة من قيود تتعلق بسياسة مصر الخارجية وعلاقاتها مع الدول الأخرى ، والاشراف البريطانى على تلك السياسة ولكن وجود القاعدة العسكرية مع اتفاقية التحالف مع الاشراف على توظيف الأجانب بمصر كان من شأنه أن يضمن للانجليز فى الواقع ما لم يرد بالمشروع صراحة فى هذا الشأن . وفضلا على ذلك فقد صيغ الوضع الممتاز لبريطانيا فى مصر الذى حرصت المشروعات السابقة على تأكيده ،صيغ فى شكل أكثر لباقة وهو أن يكون التمثيل السياسى بين البلدين هو التمثيل الوحيد لمصر الذى يتم على مستوى السفراء .

والملاحظ خامسا ، أن المشروع تضمن بالنسبة للسودان ما لم يرد فى المشروعات السابقة كلها من تأكيد اتفاقية ١٨٩٩ التى كان ينادى المصريون ببطلانها ، ومن اطلاق سلطات الحاكم العام وتأكيد هيمنته على أجهزة الحكومة بالسودان ، حتى ولو لم يكن هو ذاته سردار الجيش المصرى مما سبق أن نصح به تقرير لجنة ملنر ، ومن تقلص الوجود المصرى العسكرى بالسودان بقصره على كتيبة واحدة ، ومن اقرار مصر صراحة بفصل السودان عنها تحت عبارة « استقلال السودان » ، بما كان يعنى فى ضوء أحكام الاتفاق كلها استقلال السودان تحت السيطرة البريطانية المنفردة ، أى فصله عن مصر لصالح بريطانيا .

أما بالنسبة لجلاء القوات البريطانية من القاهرة وثكنات الاسكندرية ، فقد سبقت الاشارة الى ما ورد على لسان ماكدونالد وستاك فى اجتماع ٢٣ سبتمبر بالنسبة للدوافع البريطانية من هذا الجلاء .

وفى ضوء تلك الملاحظات جميعا ، فانه يظهر من جهة ، أن المشروع كان أفضل للمصريين من كافة المشروعات البريطانية السابقة عليه، وهو مشروع جرى اعداده بعقلية تصريح ٢٨ فبراير، وصيغ على نحو يتناسب من حيث الشكل مع ما يليق بدولة معترف باستقلالها وليست تابعة ولا محمية . وهذا وجه خلاف بينه وبين سوابقه . كما أنه صيغ بلهجة سياسية مهذبة تليق بكونه يقدم الى زعيم معترف به فى بلده وشعبه ، زعيم مرهوب الجانب قاد ثورة من قبل ، وله القدرة على تفجيرها من جديد والاضرار بمصالح الطرف الآخر . وذلك على عكس تماما ما عومل به عدلى يكن . على ما تؤكد المقارنة بين عدلى وسعد فى هذا الشأن .

ويظهر من جهة ثانية ، أن المشروع قد خطط بأسلوب التنازل عن كل التفاصيل والاعراض من أجل المحافظة على الجوهر . والجوهر هو وجود القاعدة العسكرية . وقد سبقت الاشارة فى بدايات هذه الدراسة ، الى أنه لا ضمان لوجود القاعدة العسكرية فى بلد ما الا بالتأثير على سياسة هذا البلد وحكومته ، كما أن القاعدة العسكرية تفقد وظيفتها الرئيسية ، وهى الوظيفة السياسية لها ــ اذا لم يستطع وجودها أن يكفل سيطرة على سياسة هذا البلد. وحتى لو اقتصر هدف الانجليز على حماية طرق مواصلاتهم، فليس هذا الهدف محصورا فى قناة السويس بل يمتد عبر الأراضى المصرية عامة. وحتى لو اقتصروا على قناة السويس ، فليس للقناة وجود عمرانى مستقل عن مصر وعن وادى النيل من حيث ضرورات الحياة ولوازم العمل والنشاط . ويستحيل وجود القاعدة العسكرية الا ممتدة الى القاهرة والا شائعة فى السياسة

عبر الأراضى المصرية عامة . وقد سبق ايضاح مسالك هذا الامتداد التى رسمها المشروع من خلال المواد ٢ ، ٣ ، ٤ منه خاصة . على أن تحصن الجانب البريطانى فى مسألة القاعدة العسكرية أساسا ، قد أعدم مجال المناورة والأخذ والعطاء بين الطرفين . فالانجليز ارتدوا الى ما ليس فى نيتهم التفريط فيه ، والمصريون أعلنوا على لسان سعد مرارا أنه « لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال » . كما أن تمسك الانجليز بالسودان على هذا النحو المتصلب أعدم فرص اللقاء أيضا .

بقيت نقطة فى التعقيب على هذا المشروع ،ماذا كان يمكن للحركة الوطنية المصرية أن تكسبه لو قدر أن عرض المشروع على سعد وقبله؟ يمكن القول بأن هذا المشروع لو كان عرضه ملنر أو كيرزون قبل تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ لكان له شأن غير مشروعات هؤلاء . ان التحفظات التى قدمها الوفد المصرى على مشروع ملنر الثانى ، تعلقت بالغاء الحماية صراحة وبالامتيازات الأجنبية والمستشارين المالى والقضائى وبانطلاق حرية مصر فى عقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية وعقد الاتفاقات السياسية بما لا يضر بالمصالح البريطانية . فضلا على ضمان مياه النيل وسيادة مصر على السودان . وفيما عدا وضع السودان. فلا شك أن مشروع ماكدونالد بعد الاعتراف باستقلال مصر والغاء الحماية ، أحسن بما لا يقارن من مشروع ملنر لو عدل حسب التحفظات المصرية .

على أن تلك المقارنة لا تصلح أن تكون المقارنة الأساسية ، فقد جرت مياه كثيرة بعد مشروع ملنر ، لصالح الحركة الوطنية . وأهم تلك التغييرات ان العنصر المعتدل الذى كان يمثل الغالبية فى قيادة الوفد، قد صفى من قيادة الوفد مع بقاء الوفد محتفظا بشعبيته الكاملة .. انما يلزم أن يجرى تقدير المشروع اعتبارا من تصريح ٢٨ فبراير خاصة . لقد سبقت الاشارة فى صدد تقييم هذا التصريح ، ان مصر

حصلت به على الغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال ، واعطى الانجليز هذا التنازل ليتقاضوا ثمنه فيما بعد . وكانت خطة الوفد انه حــق استرد لا يؤدى عنه ثمن ، لذلك أصر على موقف رفض التصريح قاصدا رفض ما أشتمل من تحفظـــات ، ووصم قابلى التصريح من المصريين بالخيانة ، لأن قبولهم له لا يعنى الا قبول التحفظات ، أي قبول القيود التى وضعها الانجليز على استقلال مصر . بينما رفض التصريح هو خير موقف يمكن به تخليص الاستقلال من التحفظات ، واستخلاصه ممــا علق به من قيود . وبهذا نظرت الحركة الوطنية الى عرض ماكدونالد، كبلد مستقل يحتله الانجليز ، لا كبلد محما . فى عهد الحماية ــ قبل التصريح ــ كان الوطنى المصرى يطلب تحقيق الاستقلال التام ، أى الغاء الحماية واجلاء الاحتلال البريطانى معا . ولكنه كان كمفاوض ومساوم ، يعرض أن يعترف بوجود قاعدة عسكرية محدودة الزمن والمكان (مشروع الوفد ١٧ يوليو ١٩٢٠) مقابل أن يحصل على الغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر . أما بعد أن حصل على هـــذا الالغاء والاعتراف ، فهو لم ينس أنه مطالب باستقلال تام يتضــمن الجلاء التام عن أرضه ، وهو لا يؤدى ثمنا عن حق استرده ، لذلك اتخذ فى مفاوضاته ومساوماته وضعا جديدا جديرا بموقفه المستقل ، وهو أن يعرض معاهدة تحالف مشترك بين مصر وبريطانيا فى حالة الحرب ، مقابل أن يحصل على الجلاء التام . وكان هذا موقف سعد فى مباحثاته مع ماكدونالد . وبالنسبة للمسألة المصرية .

أما بالنسبة للسودان ، فقد كان مشروع ماكدونالد من وجهــة النظر المصرية ، جديرا بأن ينظر اليه باعتباره ترديا وانحدارا عن أى موقف سابق . لأنه كان يعنى صراحة فصل السودان تماما عن مصر لصالح الانجليز لا لصالح السودانيين . وقد سبقت الاشارة الى أن الوجود البريطانى فى السودان كان مما ترى فيه الحركة الوطنيةالمصرية

قيدا خطيرا وتهديدا حالا لاستقلال مصر ذاتها ولسياستها كبلد مستقل .

لذلك فان السؤال يتبلور فى أنه ، ماذا كانت تكسب مصر من مشروع ماكدونالد أكثر مما كسبته من تصريح ٢٨ فبراير ، كانت ستكسب جلاء للقوات البريطانية عن القاهرة والاسكندرية (على مدى زمنى من عامين الى عشرة) ، مقابل اعترافها وتسليمها بشرعية الوجود العسكرى البريطانى الدائم والتحالف الدائم ، ومقابل تسليمها السودان للانجليز تسليما شرعيا أيضا . يمكن القول بأنها كانت ستكسب اسقاط النص على الاشراف البريطانى على الحكومة المصرية من خلال المستشارين المالى والقضائى . ولكن تلك المسألة لم يكن من شأن مشروع ماكدونالد أن يحقق للمصريين فيها كسبا كبيرا ولا حاسما ، لأن اغفال المشروع لهما لا يفيد يقينا تفريطا بريطانيا فيهما . ويمكن أن يعود الانجليز الى التمسك بهما عن طريق مناورات سياسية دولية أوسع مع الدول صاحبة الامتيازات . وقد سبقت الاشارة الى أن المشروعات البريطانية الثلاثة السابقة ، كانت تربط بين هاتين الوظيفتين وبين مسألة الامتيازات الأجنبية . ويمكن أن تثيرها مع حكومة مصرية أخرى غير حكومة الوفد . كما سبقت الاشارة الى ما منحته المادة ٣ من مشروع ماكدونالد من نوافذ على أجهزة الحكومة المصرية ، وهى نوافذ يمكن أن تضيق وان تتسع حسب موازين القوى والصراعات المستقبلة . وفضلا على ذلك فان وظيفتى المستشارين المالى والقضائى ، قد صارتا محاصرتين من الجانب المصرى بعد تصريح ٢٨ فبراير والعمل بدستور ١٩٢٣ ، بحيث صارت الحركة الوطنية المصرية تملك بعد توليها السلطة وفى ظروف سياسية مواتية أن تصفيهما بارادتها هى . بمعنى أن تلك الوظيفتين صارتا خاضعتين لحصيلة الصراع الديمقراطى بين القوى السياسية المصرية . فلم يكن مشروع مكدونالد مما يفيد مصر كثيرا فى هذا الصدد . وبهذا تصير الحصيلة

النهائية للمشروع ، هى الجلاء عن القاهرة والاسكندرية وغيرهما من الأراضى المصرية غرب القنال ، مقابل الاعتراف بالقاعدة الدائمة شرق القنال ، ومقابل التحالف الدائم وامتداد الوجود العسكرى البريطانى الى كافة اراضى مصر فى حالة « توتر العلاقات » ، ومقابل تسليم السودان نهائيا للانجليز •

واذا كان الوفد والحركة الوطنية • قد قبلا عروض ماكدونالد ووافقا على مشروعه بعد عرضه • فلا شك ان حزب الحركة الوطنية كان خليقا به أن يسلك فى تنفيذ الاتفاقية مسلكا يتفق مع المصالح المصرية وفرض القيود على الأطماع البريطانية ، وذلك فى اطار تنفيذ الاتفاق •

ولكن هل كان الوفد يبقى على قوته بعد الاتفاق واحتمال ظهور معارضة وطنية قوية له • وهل كان الانجليز يحرصون على بقائه ويحتملون تشدده فى التنفيذ معهم ، أم كانت وظيفتل لديهم أن يستخلصوا منه توقيعه على الاتفاق فحسب ، فان خضع لهم فى التنفيذ بعد ذلك بقى ، وان تشدد عاد الاحرار الدستوريون على انقاضه يرثون تركته • ان الاتفاق لو كان تم لكان من شأنه ان يؤثر فى التوازنات الداخلية وفى حصيلة الصراع الديمقراطى داخل مصر ، بما لا يضمن معه أن يجرى تنفيذ الاتفاق بعد ذلك بتفسيرات تحقق المصالح المصرية الوطنية •

٣
بين سعد وماكدونالد

التقى سعد زغلول رئيس وزراء مصر، ورامزى ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها فى صباح ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ • بدأ الحديث بتبادل الأسف حول ما وقع من أحداث ابعدت روح التفاهم ، وتبادل العزم على اعادة حسن النية ، ثم عرج ماكدونالد على الفور الى موضوع السودان ، الذى استنفد الجلسة كلها • بدأ بنقد ماكدونالد لسعد عن تصريحاته بالبرلمان فى شهر يونيو التى رأى ماكدونالد انها أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاق ، فرد سعد بأن تصريحاته ليست جديدة فهى تعكس طلبا مصريا دائما باستقلال السودان • ثم انتقل الحديث الى القاء كل طرف مسئولية احداث السودان الأخيرة على الطرف الآخر ، سعد يتهم حكومة السودان بالعداء لمصر ، وماكدونالد يتهم حكومة مصر بتمويل « الاضطرابات » فى السودان • ثم انتقل الى بيان الحكومة المصرية فى أغسطس ورد الانجليز عليه ورسالة ماكدونالد الى سعد التى أشار فيها الى أن الحكومة غير شريفة ، وعمل

سعد على محاصرة ماكدونالد ليعترف بخطئه عن استخدامه هذا التعبير، حتى اضطر ماكدونالد بعد لأى أن يؤول عبارته بأن كان القصد منها ان البلاغ غير أمين . وانتهى الاجتماع الأول على غير طائل . وأهم ما يلحظ عن هذا الاجتماع ، أن سعدا وان ابدى صلابة شديدة ازاء وجهة النظر البريطانية ، وشجاعة واضحة فى ادانة السياسية البريطانية فى السودان . فان هذا الموقف كان ظاهره القوة وباطنه الضعف ، لأنه استغرق فى مناقشة أحداث السودان الأخيرة ، دون أن يظهر أن ثمة رؤية سياسية مستقبلة تهديه فى موقفه العملى ، ويحاول طرحها فى النقاش . وكما غلبت على تصريحاته السودانية فى يونيو السابق طابع الحديث المجرد عن الحقوق ، يغطى بها غموض الأهداف العملية ، غلب على حديثه مع ماكدونالد الاستغراق فى مناقشة الأحداث التفصيلية ، يغطى بها أيضا فيما يبدو غموض الأهداف السياسية العملية . فكان محاميا يقف عند حدود التفاصيل الجزئية أكثر منه سياسيا يستشرف المسالك العملية ، واهتم بتقديم الحجج لا بطرح الحلول . والحق أن ماكدونالد كان هو من حاول أن ينقل الحوار الى مجال رسم السياسة المستقبلة ، فتحدث عن الوضع الرسمى للسودان والحكم المشترك ، وعن الوضع العملى له والسيطرة البريطانية ، وان التغييرات التى حدثت فى مصر تستوجب اعادة النظر فى العلاقات بالنسبة للسودان ، وان أحداث السودان الأخيرة شكلت أزمة فى غير أوانها، وان المشكلة المطروحة هى كيف تستمر بريطانيا فى الوفاء « بما تعتقد أنه التزاماتها الأدبية نحو السودانيين » (أى السيطرة على السودان) مع ارضاء الحكومة المصرية فى الوقت نفسه . فأبدى سعد استعداده للحديث فى هذه المسائل ، بشرط أن يعرف أن « سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما » ثم عاد الى الحديث عن تفاصيل الأحداث الأخيرة (١٥٢) .

والحاصل فيما يبدو من مطالعه محاضر تلك الجلسات ، ان سعدا لم يكن على استعداد للتعرض فى مباحثاته لأسس المسألة السودانية. وبعد انتهاء الاجتماع أرسل ماكدونالد الى سعد خطابا يحدد فيه موعد الاجتماع الثانى ، ويوضح انه يلزم فى هذا الاجتماع أن « تعالج أولا المشاكل الرئيسية» وانه يستحيل عليه الموافقةعلى أى اقتراح «يتعارض مع التعهدات التى تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين » (١٥٣) . فاستثار هذا الخطاب فى سعد حذره التقليدى من فرض أى قيد على حرية المباحثات ، معبرا عن استحالة تفاوضه على أى أساس مقيد (١٥٤) فرد عليه ماكدونالد مصححا ما فهمه سعد (١٥٥) .

وفى الاجتماع الثانى فى ٢٩ سبتمبر ، وبعد حديث سريع عن تفسير ماكدونالد لقصده من خطابه السابق ، أعاد ماكدونالد طـرح مسألة السودان فعاد سعد يتحدث عن « ازالة سوء الفهم » ، وألح سعد على هذه المسألة مما أدى بماكدونالد الى توجيه تساؤل مغيظ اليه عما « اذا كانوا فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية أم انهم فقط يحومون حول الموضوع » . وقرر انه راض ان يترك مسائل « سـوء الفهم » تلك فى وضعها ، فوافقه سعد الا فيما ورد بكتاب ماكدونالد الأخير عن السودان ، فنبهه ماكدونالد الى أن السودان نقطة مفاوضة، وليست نقطة سوء تفاهم ، فذكر سعد أنه صار مستعدا تماما لبـدء المناقشة . فلما طلب ماكدونالد مناقشة مسألة السودان بصفتها المسألة العاجلة المتفجرة ، أصر سعد على البدء بالحديث عن مصر ، واستغرق النقاش حول هذه النقطة وقتا ، تمسك فيه سعد بوجوب البدء بمصر حتى وافقته ماكدونالد على مضض ، مع تنبيهه سعدا الى أن مسألة السودان لا ينبغى أن تترك معلقة لأن الموقف بشأنها يعالج من يوم لآخر .

وهكذا علقت مسألة السودان فى مباحثات الرجلين ، لم يشتمل

الحوار بشأنها على آى مغزى سياسى هام • واذا كان يبدو من هذا الموقف أن سعدا لم يكن لديه ما يقوله عن السودان ، وانه كان ينظر الى المسألة السودانية كأمر مرجأ ، لا تثور المفاوضة بشأنه الا بعد تصفية المسألة المصرية تصفية تقبلها الحركة الوطنية المصرية ، فان هذا الموقف قد أضاف شاهدا الى ما سبق ايضاحه من شواهد ، عن غموض الفكر السياسى المصرى وتضاربه بشأن المسألة السودانية • وانه لم يستطع فى ذلك الوقت أن يصل الى تحديدات عملية لا للوسائل ولا للاهداف • ولم يكن مرجع هذا الموقف الى مجرد ضعف فى قدرات سعد زغلول على المفاوضة • بل لعل اصراره على ارجاء هذه المسألة كان مستهدفا لافتقاده وضوح الرؤية بشأنها ، واتباعا لصيحته فى نواب الحزب الوطنى من قبل « لا تكشفوا عن ضعف الأمة » ، على أنه ان كان يقصد بمجلس النواب وقتها الاشارة الى ضعف الامة فى الوسائل المادية (العسكرية) ، فان حقيقة ضعفها فى هذه المسألة كان يتعلق بالوسائل السياسية عامة • مما سبقت الاشارة اليه • بدليل أن سعدا لم يستعمل هذه العبارة قط فى حديثه ، عن المسألة المصرية ، بل على العكس يتحدث عن قوة الضعفاء باتحادهم ، أى القوة السياسية للضعفاء عسكريا •

ولم يقدر لسعد زغلول أن يطالع مشروع الاتفاق البريطانى الذى سبقت الاشارة اليه ، ولكن من الراجح انه كان يدرك نوايا البريطانيين تماما بشأن السودان حسبما بلورها هذا المشروع ، وان ماكدونالد لم يترك هذه النوايا خفية فى اشاراته العابرة خلال المباحثات• وعلى ذلك فلا يبدو لمطالع التاريخ اليوم أن سعدا قد قصر كمفاوض من اصراره ارجاء الحديث عن السودان ، لأن طرح المشكلة كان خليقا بقيام مواجهة بين الطرفين ليس فى مقدور ايهما حله • وكان خليقا بالمفاوضة أن تفشل كما فشلت فعلا ، ولكن قبل الحديث عن المسألة المصرية ، وقد أوضح

ماكدونالد فى هذا الاجتماع أن فشل المباحثات فى احدى المسـألتين سيعرقل الاتفاق كله •

انتقل الحديث الى مصر ، وهنا وقف سعد على أرضـه ، قويا واضحا مصادمالا يتهرب ولا يلتوى • بدأه ماكدونالد بالسؤال عما يطلبه ، فأجاب سعد بأن الدار داره وان مصر للمصريين ، فما عسى أن يطلب ماكدونالد • فقال ماكدونالد ان ثمة أمرا واقعا وسعد يريد تغييره فماذا يريد ، فقال سعد ان الأمر الواقع شاذ وانه يريد استقلال مصر • ثم عرضا لعناصر المسألة ، فسأله ماكدونالد عما يريد بالنسبة للموقف العسكرى ، فأجاب «ان للبريطانيين جيشا فى مصر وانه يريد انسحابه» ثم « الا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة المصرية » ، وان المستشارين المالى والقضائى شأنهما كشأن الجيش يتعين سحبهما ، ثم الا تقيد علاقات مصر بالدول الأجنبية بالاعـلان البريطانى الى هذه الدول فى ١٥ مارس ١٩٢٢ ، وان يكون ممثـل بريطانيا كغيره من الدبلوماسيين ، ثم أن تتنازل بريطانيا عن دعواها حماية الأجانب بمصر والأقليات وقناة السويس • هنا توقف ماكدونالد واستعاد سعدا ، هل يقصد الا تتدخل بريطانيا فى حماية القناة ، فأجاب سعد «اطلاقا» ، فعلق ماكدونالد أنه يأسف لسماع ذلك ، فرد سعد أنه يأسف هو أيضا « أليست القنـاة أيضا فى مصر » •

هكذا كان طريق «المطالب المصرية» طريقا مغلقا فى وجه الاتصال المصرى البريطانى ، ولكن بقى طريق « المطالب البريطانية » • ومن هنا كان سعد محقا كمفاوض فى أن يقترح فى البداية طرح الموضـوع من وجهة المطالب البريطانية ، لولا أن ماكدونالد أصر على البـداية من « الأمر الواقع » أى الوجود البريطانى بمصر • فلما بلغت المطالب المصرية الى حد رفض سعد حماية بريطانيا لقناة السويس ، «اطلاقا» ، انتقل ماكدونالد الى فكرة معاهدة التحالف والرباط الوثيق بين بريطانيا

ومصر ، وذكر أنه عندما مر بمصر ابدى من قابلهم من رجال الوفد استعدادهم لتلك المعاقدة ، فأجابه سعد « أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالف خاصا مع بريطانيا العظمى » ، فوجد ماكدونالد فرجة فى الجدار المصمت ، بعد أن استعاد سعدا فى مبدأ التحالف فأعاد عليه سعد موافقته ، وذكر أن مثل هذا التحالف يكفل ضمانا كافيا للبلدين ضد مخاطر تهدد المواصلات الامبراطورية وغزو مصر وما شابه ، وان أول ما يتعين عمله هو الوصول الى أساس لهذا التحالف • وبعد أن تحسس ماكدونالد بحذر طريقه الى موقف سعد هذا ، قفز به الأمل الى أن « فى امكانهم الرجوع الى النقاط الأخرى التى ظلت دون حل » ثم أجل الاجتماع بعد مناقشة فى طريقة اعداد مشروع اتفاق يعرض بعد الاجتماع التالى الذى حدد له يوم الجمعة ٣ أكتوبر (١٥٦) • وفى ضوء ما أسفرت عنه مباحثات الاجتماع الثانى هذا طلب ماكدونالد من مستشاريه اعداد مشروع الاتفاق السابق الاشارة اليه ، والذى قدم اليه فى أكتوبر ولم تتح الفرصة لعرضه على سعد •

بدأ الاجتماع الثالث فى موعده ، بمحاولة حذره من ماكدونالد للتأكد من صحة ما ساقه اليه أمله المتعجل فى نهايات الجلسة السابقة ، فبدأ بقناة السويس ووجوب حماية بريطانيا لها لأن « جميع استراتيجية الامبراطورية تدور حولها » • فرد سعد بأن التحالف يكفى حماية لها « ولا ضرورة لأن يكون أى جزء من مصر تحت الحكم البريطانى أو الاحتلال البريطانى » ، فعلق ماكدونالد بأن لا فائدة من الحديث عن التحالف أو أية تأكيدات غامضة • ولما سأله سعد عما يريد بالضبط أجاب أنه يريد « مواقع تتخذها الجيوش البريطانية محطات بغرض حماية القناة » فرفض سعد جازما • وتبادل الطرفان الحجج التى يمكن أن تثور والتى ثارت من قبل بين مصر وبريطانيا منذ ١٩١٩ فى أية

مواجهة سياسية . ماكدونالد يتحدث عن حماية القناة ، وسعد يسأل ضد من تكون الحماية ، ويسأل هل المسألة قوة أم حق ، فيجيب الآخر « مسألة اتفاق » . وسعد يقول احموا القناة من فلسطين التى احتلها الانجليز ومن البحر وهم سادة البحار .وماكدونالد يتحدث عن أهمية القناة لهم ، فيقول سعد انها مصلحة عالمية فلماذا يطلب الانجليز احتكارها ، والأول يقول الا ضمان لمصالح بريطانيا بغير الجيش ، والثانى يقول الا ضمان لاستقلال مصر مع وجود هذا الجيش . والأول يقول ان برلمانه سيرفض حتما الجلاء عن مصر ، والثانى يقول وشعبه سيرفض حتما احتلال مصر . والأول يتحدث عن الثقة بين البلدين ، والثانى يقول ان للمصريين عذرهم فى انعدام الثقة بعد ستين وعدا بريطانيا بالجلاء عن بلادهم لم يتحقق لنها واحد . وتوقف الحوار بقول سعد أنه عاجز عن فهم الموقف البريطانى « منذ رفض اقتراحه الخاص بالتحالف ووضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم » وقول ماكدونالد « لا فائدة من الكلام عن تحالف دون أساس » وتبادلا الأسف لما انتهت اليه المباحثات من فشل .

وقبل أن يفترقا تبادلا حديثا فى مسألتين طرحهما ماكدونالد ، أولهما موقف حكومة سعد زغلول العدائى من الموظفين الأجانب . وثانيهما مسألة الديون التركية المضمونة بالجزية المصرية . وهى ديون يستحقها دائنون أوروبيون استدانت منهم تركيا فى القرن التاسع عشر بضمان ما تدفعه مصر اليها من جزية بحكم تبعية مصر السياسية لها . وكان وجهة نظر حكومة مصر أنها لم تعد مسئولة عن دفع الجزية بعد انفصالها عن تركيا ، ولم تشأ الامتناع عن الدفع ، فأودعت أقساط الديون المستحقة فى حساب خاص توطئة لعرض المسألة على محكمة العدل الدولية ، وأغضب الحكومة البريطانية هذا الموقف ، وهدد ماكدونالد سعدا بأن عدم الوفاء يفيد امتناعا من الحكومة عن الدفع مما

بلحق بسمعتها المالية أوخم العواقب • ورفض سعد الدفع بغير اللجــوء الى محكمةالعدل الدولية • وبدا فىحديث الرجلين بشأن هذه المسألة الجزئية ، ان فشل مباحثاتهما قد ألقى فى نفسيهما شحنة من التــوتر الواضح (١٥٧) •

خاتمة وتعقيب

لم تنشر من قبل المحاضر الرسمية لتلك المباحثات . وان مجموعة الوثائق الرسمية التى أصدرتها الحكومة المصرية فى ١٩٥٥ عن «القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤» . لم تشر لتلك المباحثات الا فى فقرة واحدة حددت زمان جريانها وطلبات سعد الأساسية ورفض ماكدونالد لها (١٥٨) . ولا يكاد يظهر منشورا متداولا من الوثائق عنها الا ما يسمى بالكتاب الأبيض ، وهو عبارة عن رسالة بعث بها ماكدونالد الى اللنبى فى ٧ أكتوبر لخص فيها ما جرى فى تلك الجلسات . وقد نشرته وقتها الصحف المصرية ونشرها الأستاذ الجزيرى والأستاذ أحمد شفيق (١٥٩) . ومن هذا المأخذ ومن خطب سعد عقب المباحثات استندت دراسات الباحثين المصريين ومنهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى والدكتور شفيق غربال والدكتور عبد العظيم رمضان . أما الكتاب الانجليز ، فالراجح أن اللورد لويد قد أتيح له اطلاع عليها بما أثبته عنها فى كتابه « مصر منذ عهد كرومر » ، وكذلك المارشال ويفل فى

كتابه عن اللورد اللنبى ، وكان لكل منهما بحكم وظيفته أن يطالع تلك المحاضر حتى قبل أن يتاح الاطلاع العام عليها . ثم أمكن للباحثين مطالعتها من أرشيفات الوثائق البريطانية . على أن أحدا فيما نعلم ممن أتيحت له مطالعتها لم يقم بنشرها أو الاتيان بملخص واف لها ، الا ما كان من الدكتور عبد الخالق لاشين الذى طالع نص محاضر الجلسات فى مذكرات سعد زغلول واهتم بأن يسد هذا النقص بما أثبته فى كتابه عن « سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية » من تلخيص واف لما جرى فى تلك الجلسات . فكان صنيعه أول مطالعة مصرية لمحاضر المباحثات فيما نعلم . أما بالنسبة لاجتماع ماكدونالد مع مستشاريه وحاكم عام السودان فى ٢٣ سبتمبر ، ومشروع المعاهدة الذى أعدته الخارجية البريطانية لماكدونالد فى أول أكتوبر ، فلا يبدو أنهما تدوولا فى البحث فيما اتيحت معالجته من دراسات . وأهميتهما تتركز فيما يفصحان عنه من نوايا السياسة البريطانية وقتها مما يلقى ضوءا على السؤال الذى تردد كثيرا لدى الساسة والباحثين — هل أخطأ سعد أم أصاب فى موقفه هذا البالغ التشدد ، وهل خسرت به الحركة الوطنية أم كسبت .

ان اللورد لويد مثلا يسمى مباحثات سعد ماكدونالد « مهزلة » تردى فيها الأمر جميعه (١٦٠) . والمارشال ويفل يذكر أنها انتهت بالفشل الكامل وان موقف سعد كان متشددا غير قابل للمصالحة وأن سعدا مضلل يستطيع اهاجة الجماهير ولكن تعوزه الحكمة والشجاعة للسيطرة عليها ، وأنه ضيق الأفق وشكاك وليست لديه موهبة الأخذ والعطاء ولا موهبة التفاوض ، وهو يستطيع أن يتناول قضيته بقوة ويخوض معركته بجسارة ولكنه يتوقع أن تتدلى ثمار النصر اليه مقطوفة على صحفة (١٦١) . وبهذا التعليل الذى يرد الفشل الى تعنت سعد زغلول ، جرى الساسة الانجليز والعديد من كتابات الباحثين مثل

جون مارلو (١٦٢) وجورج كيرك (١٦٣) . وان حصر المسألة فى سعد « المتصلب » أو « ضيق الأفق » لهو ادخل فى السياسات الجارية منه فى التحليل الموضوعى . ولا يعدو هذا التعليل الا الدعوة لاعتدال المصريين حتى يكسبوا استقلالهم ، وان التشدد ينطوى على التفريط فى حقوق الوطن . وهى دعوة طالما روجها المعتدلون فى السياسة المصرية . على أنه لايبدو فى دراسات المحدثين تركيز على هذه النقطة. فقد غابت تلك النغمة لدى الباحثين الذين نظروا الى سعد فى اطار الحركة الوطنيةالمصرية ومطالبها مثل فانيكيوتس(١٦٤) وبيتر مانسفيلد الذى ذكر أنه لم يكن ثمة سياسى فى مصر يجرؤ على تسوية تحفظات تصريح ٢٨ فبراير بطريقة يقبلها الانجليز (١٦٥) ، ودزموند ستيوارت الذى عزا الفشل لأن ماكدونالد المثالى قد صار واقعيا بطريقة محزنة (١٦٦) .

ومن وجهة النظر المصرية ، فلا يظهر أن دارسا رمى باللائمة على سعد فى فشل المباحثات . والأستاذ الرافعى رغم خصومته الظاهرة لسعد وللوفد ذكر ان موقفه هنا كان سليما صحح به سعد موقفه مع ملنر فى ١٩٢٠ (١٦٧) . واستدل الدكتور عبد العظيم من موقف سعد على نضج الوعى السياسى القومى بعد ذلك الكفاح الدائم منذ عام ١٩١٨ » (١٦٨) . ويعلق الدكتور يونان لبيب رزق بأن سياسة بناء الجسور بين الطرفين كانت مقضيا عليها بالفشل ، ما دام الانجليز يصرون على وجودهم الفعال بمصر والمصريون يصرون على استقلالهم الوطنى الحقيقى (١٦٩) . والدكتور عبد الخالق لاشين « لايملك الا أن يبدى تقديره واعجابه بصلابة سعد وقوة حجته » (١٧٠) ، رغم أن الأستاذ الباحث فى كتابيه عن سعد زغلول انما يغتصب نفسه اغتصابا عند الحديث عن أى محمدة فى هذا الذى قاد ثورة المصريين فى ١٩١٩ . وهو يرجع سبب هذا التشدد المحمود من سعد

« المتهاون » الى ان تجربة ثمانية شهور من الحكم علمته ما لم يكن يعلم عن « حقيقة الاستقلال » .

على أن لعبد العظيم رمضان يؤيده لاشين . مأخذا على قبول سعد مبدأ المباحثة فى تلك الظروف السيئة ، اذ أجهض بذلك فرصة كان يمكن أن تجيء مواتية فى ظروف أفضل ، وان سعدا لم يقدر ماسيترتب على الفشل بالنسبة لآمال الأمة وبالنسبة لما ينبغى على حكومته عمله ، وانه « استخف باللقاء .. دون أن يفكر لحظة واحدة فى نتائجه .. فدهمته هذه النتائج قبل أن يستعد لها ، وجنى وجنت مصر معه عواقب هـذا الخطـأ » .

ولا يبدو أن سعدا اختار ظرفا سيئا ليفاوض فيه استخفافا من جانبه وافتقادا للتقدير ، لا يبدو ذلك بقدر ما ان البادى ان فرضت عليه المباحثات فى ظرف سيء . لقد كانت الوسيلة الأساسية للحركة الوطنية المصرية لتحقيق أهدافها هى المفاوضة ، وقد تولت قيادة تلك الحـركة الحكم ودعاها الانجليز للتفاوض وابدوا معها فى البداية الكثير من مظاهر المجاملة ، واشترط المصريون دخول المفاوضة بغير قيد ولا شرط فوافقوا . فلم يعد ثمة مندوحة من خوض التجربة . والا بدت القيـادة المصرية فى موقف هازل ، اما من حيث صـــدق اقتناعها بالمفاوضة كوسـيلة منتجة ، واما من حيث حرصـها على السير فى طريق يترجح لديها احتمال تحقيق مطالبها من خلاله ، واما من حيث تحملهـا مسئولية شعاراتها السياسية . وقد ظلت حـذرة متوجســة لا تمل من طلب التأكيدات انها تدخل مفاوضات طليقة من كل قيد ، فكانت تعطى هذه التأكيدات . ثم جاءت احداث السودان فوقفت ازاءها موقفا فيه من الحزم ما ينفى تكالبها على التفاوض ، وكانت تصريحات سعد واجراءات حكومته تؤكد هذا الموقف . وكان التكالب من جانب ماكدونالد واللنبى أوضح منه من جانب ســعد . ورغم تصريحـاته وتصرفاته التى

أغاظت الانجليز ، ورغم خفوت أمله فى المفاوضة وخفوت أملهم ظلوا يدعونه للمفاوضة أو للمباحثات . وكان سعد هو الذى ذكر أن المفاوضات صارت مستحيلة فى أغسطس وكان هو من قال انها مجرد مباحثات لازالة سوء الفهم . ومع ذلك دعوه فى حدود هذا الاطار فلم يكن بد من خوض التجربة .

ولا يبدو أيضا ان كانت ستجىء ظروف مواتية أفضل أجهضها سعد بفعلته . وسعد فى عنفوان قوته السياسية ظهر خلال تلك الشهور من حكمه كما لو كان القوة السياسية الوحيدة ، بله أن يكون القوة الأساسية فى السياسة المصرية . والاحرار الدستوريون ضامرون والملك ضامر ، والانجليز يعجمون عوده ويقبلون منه ما لا يقبلون من غيره فى نطاق أهدافهم . ومن جهة ثانية فان وزارة ماكدونالد ان لم تكن خيرا من الوزارات البريطانية الأخرى ، فهى ليست أسوأ منها فى علاقتهم جميعا بمصر . وهى وزارة قلقة الوجود أتت الى الحكم لأول مرة وتستند الى أقلية برلمانية لحزب العمال فى مجلس العموم ، ولا يسند شرعيتها الا تأييد حزب الاحرار ، واحتمالات سقوطها أقوى كثيرا من احتمالات دعمها القريب . فالانتظار من جانب حكومة الوفد ليس من شأنه ان يتوقع معه على المدى القصير تطورا أكثر مواتاة لمصر فى السياسة البريطانية ، وذلك ادعى لعجلة المصريين لا للتباطؤ ، ان كان للعجلة أو التأنى أن يحسم أمرا عويصا كهذا الأمر .

ومن جهة ثالثة فان صميم المشكلة التى فشلت المباحثات عند التصدى لها لم تكن مشكلة توقيت أو مناسبة مواتية أو غير مواتية، انما كانت تتعلق بالتناقض غير القابل للتصالح بين هدف الحركة الوطنية المصرية وبين هدف الاستراتيجية البريطانية ،ولا يقال ان الظرف السىء أفسد الفرصة بقدر ما يقال ان الفشل جاء رغم الظروف الوقتية الملائمة. والأمر لا يرد الى مجرد سوء توقيت أو فساد تدبير . والمشكلة بين

سعد وماكدونالد لم تكن ـ حسب تعبيرات ماكدونالد ـ نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضة . والقول بغير ذلك يستتبع القول بأنه كان يمكن لولا الظرف السيء ـ أن يقبل ماكدونالد وحزب الأحرار البريطاني وحكومة بريطانيا العظمى التسليم بجلاء القوات البريطانية من مصر وترك السودان . أو ان يكون تفادى الفشل على حساب المصريين يفرطون فى مطلبهم العتيد عن الجلاء والاستقلال التام . وكلا الفرضين كان على درجة من الصعوبة تترقى الى حد الاستحالة . ان الظرف التاريخى فرض وقتها على الطرفين أن يصطدما وليس فى مقدور أحدهما أن ينفى الآخر نفيا تاما . فلم يكن من سبيل الا أن يستمر الصراع بصور وأشكال متنوعة ، وعلى جولات عديدة كما شاهدت السنون التالية ، بين استعمار فتى وحركة وطنية ناضجة طموح .

ولا يبدو ثالثا، أن ما جنته مصر وسعد من نتائج الفشل الداهمة، كان بسبب خطأ قبول المفاوضة ، ولا ان هذا الذى جنوه كان يمكن تفاديه لو أن سعدا لم يباحث . فخروج الجيش المصرى من السودان كان مطروحا فى السياسة البريطانية من قبل أن تبدأ المباحثات . وسقوط وزارة سعد كان خليقا أن يحدث لو أن سعدا جفل عن دعوة التفاوض وعزف عن ممارسة التجربة ، وكان يكون موقفه آنذاك أعظم مطعنا لدى خصومه السياسيين ، وادعى لاتهامه فى جديته وقدرته على المواجهة .

والحاصل أن سعدا لم يعد من مباحثاته تلك ضعيفا ، منظورا فى حساب قوته الى مدى ما يتمتع به من تأييد شعبى . بل انه تباهى بعودته « مرفوع الرأس موفور الكرامة » ، وأعلن أنه سيستأنف الجهاد المشروع . وصرح على الشمس ومكرم عبيد (من الوفد) بأن خلاص مصر منوط بمساعيها وجهودها وأن المصريين سيشددون المقاومة السلبية . ومضى سعد يخطب عن التمسك بالجلاء والسودان ويعبىء

النفوس . انما جاء الضعف من ناحية ان الانجليز قرروا التآمر علـى وزارته وتحالفوا مع الملك لضربها . وبدأ الملك يعمـل ، فاستغل أن للأزهريين بعض المطالب الاقتصادية ، ودفعهم الى التظـاهر ضد سعد، وروج أنصاره لاشاعة الاضطراب بين الموظفين ، ثم دفع توفيق نسيم الى الاستقالة ايحاء بتزعزع موقف الوزارة . وبدأ يتحـدى السلطات الدستورية للوزارة . ورد سعد على ذلك بطريقته المعهودة ، أن بادر بتقديم استقالة وزارته مشيرا الى أن دسائس تحاك ضده ليشد انتباه الجماهير وحذرهم . وانطلقت المظاهرات تهتف « سعد أو الثورة » ثم سحب استقالته بعد هذا الاستعراض للقوة ، وبدأ يعمل لاحكام قبضته على الحكم ، فعين فتح الله بركات وزيرا للداخلية ، ومحمود فهمى النقراشى وكيلا للداخلية ، وأحمد ماهر وزيرا للمعارف ، والأخيران كانا معروفين بأنهما من أنشط أعضاء التنظيم السرى للوفد . وكان فى تعيين بركات والنقراشى ما يدل على اتجاه الحكومة أحكام قبضـتها على أجهزة الأمن خاصة . وصرح سعد بأن هدفه جعل الوزارة زغلولية لحما ودما . ثم أشار فى خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٢٤ الى ان من أهدافه زيادة قوة الجيش (١٧١) .

ولكن جاء مقتل السردار وحاكم عام السودان السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر ليبتسر هذا « الكفاح المشروع » الذى جهدت وزارة الوفد فى انجازه بعد فشل المباحثات . وعجل مقتل السردار بتحـرك اللورد اللنبى والانجليز لدفع سعد الى اختيار واحد من ثلاثة بدائل، الاستقالة ، أو الموافقة على اخراج الجيش المصرى من السودان ، أو التهديد بالقوة المسلحة. فقدم استقالته . واذا كان سقوط وزارة الوفد يمكن أن يكون واحدا من آثار فشل المباحثات ، لأن الدسائس بدأت تحاك حول الوزارة منذ فشلت مباحثات سعد ماكدونالد ، فان ما عجل بها وأتمها على هذه الصورة الذاهلة هو مقتل السير لى ستاك وسرعة

استغلال اللنبي وحكومته للحادث في تصفية المسائل المعلقة بينهم وبين سعد • أما فشل المباحثات فلم يكن يتيح اسقاط وزارة سعد واجلاء الجيش المصرى على هذه الصورة السريعة الباترة •

وعلى أية حال ، فان موقف الجانب المصرى فى مباحثات ١٩٢٤، كان يعكس في صميمه رفض المصريين الاعتراف بشرعية وجود جندى أجنبى على أرضهم • وابقى الوجود الانجليزى على حاله السابق من القلق ، وابقى الحركة الوطنية المصرية على حالها من التهيؤ • وأتعب سعد المفاوضين بعده • ولم يقدر للانجليز أن يحصلوا على ما ظنوه ثمنا لاعترافهم باستقلال مصر ، مما كانت تعتبره مصر مجرد استرداد لحق لها اغتالوه ، واستردته هى قنصا بكفاحها وثورتها • ولم تبرم معاهدة بين مصر وبريطانيا الا بعد اثنتى عشرة سنة فى ظروف سياسية مصرية ودولية مختلفة • أبرمها الوفد فى ١٩٣٦ ، ففوجىء بمن يذكره بوقفة سعد فى ١٩٢٤ •

(تم بحمــد الله)

طارق البشرى

الهوامش

الباب الأول :

(١) محمد ابراهيم الجزيرى ، جمع وترتيب · آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب (١٩٢٧) ص ٣٣٤ ـ ٣٥٧ ·

(٢) محمد كامل سليم · أزمة الوفد الكبرى سعد وعدلى · كتاب اليـــوم مارس ١٩٧٦ · ص ١٣٠ ـ ١٣١ ·

(٣) عبد الرحمن الرافعى · ثورة ١٩١٩ الجزء الأول (الطبعة الثانيـــة ١٩٥٥) ص ٢٥٥ ·

(٤) مؤسسة الأهرام · مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ـ ١٩٧٠ ص ٣٠٨ ـ ٣٣٦ ·

(٥) الكتاب الابيض الانجليزى · ترجمة عبد القادر المازنى المحرر بجـريدة الأخبار (مارس ١٩٢٢) ص ٤ ، ٥ ·

(٦) الكتاب الأبيض ·· المرجع السابق · ص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ·

(٧) الكتاب الأبيض ·· المرجع السابق · ص ٣٣ ·

(٨) محمد كامل سليم : صراع سعد فى أوروبا كتاب اليوم (يونية ١٩٧٥) ص٦٨·

(٩) محمد كامل سليم : ثورة ١٩١٩ كما عشتها وعرفتها ، كتاب اليـــوم (مايو ١٩٧٥) ·

صراع سعد فى أوروبا · كتاب اليوم (يونيو ١٩٧٥) ·

أزمة الوفد الكبرى ، سعد وعدلى ، كتاب اليوم (مارس ١٩٧٦) ·

(١٠) محمد كامل سليم · أزمة الوفد الكبرى ·· المرجع السابق · ص ٤٤ ـ ٤٥ ·

(١١) محمد كامل سليم · ثورة ١٩١٩ ·· المرجع السابق · ص ١٢ ·

(١٢) محمد كامل سليم · أزمة الوفد الكبرى ·· المرجع السابق · ص ١٧٩ ·

(١٣) محمد ابراهيم الجزيرى ·· المرجع السابق · ص ٣٦٣ ـ ٣٦٥ ·

(١٤) محمد كامل سليم · صراع سعد ·· المرجع السابق · ص ٤٣ ·

(١٥) محمد كامل سليم · صراع سعد ·· المرجع السابق · ص ١٠ ـ ١٦ ·

(١٦) محمد كامل سليم · صراع سعد ·· المرجع السابق · ص ٩٠ ·

(١٧) محمد كامل سليم · صراع سعد ·· المرجع السابق · ص ٢٠ ـ ٢٨ ·

(١٨) محمد كامل سليم · صراع سعد ·· المرجع السابق · ص ١٦ ـ ١٨ ·

(١٩) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٤١ .

(٢٠) Cromer, Modern Egypt, Vol. II (1908), pp. 430-431.

(٢١) اللورد كرومر . تقرير عن المالية والادارة والحـــالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٦ . ترجمة المقطم (١٩٠٧) ص ٣٥ ـ ٤٥ .

(٢٢) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ ، الجـزء الأول . مرجع ســـــابق . ص ٧١ ـ ٧٢ .

(٢٣) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ١٩ ـ ٢٠ ، ٢٥ .

(٢٤) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص٣٤ ـ ٣٦ ، ٩٥ .

(٢٥) محمد كامل سليم . صراع سعد .. المرجع السابق . ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٢٦) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ . مجموعة وثائق رســـمية (طبعة ١٩٥٥). يراجع نص المشروعين فيها . ص ٨٧ ـ ٩٢ .

(٢٧) يراجع نص المشروع فى « القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ » . مرجع سابق . ص ٦٦ ـ ٦٨ ، وكذلك فى « عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ . الجزء الثانى (طبعة ١٩٥٥) ص ١٥٧ ـ ١٦٠ » .

(٢٨) يراجع كتاب « الامتيازات الأجنبية » . محمد عبد البارى . لجنة التـــأليف والترجمة والنشر ، (١٩٣٠) . وقد ذكر المؤلف (ص ١٧٦ ـ ١٧٧) . « كان من أعظم الأخطاء ربط الكلام فى الامتيازات الاجنبية بتسوية العلاقات المصرية البريطانية ، وهــو خطأ وقع فيه كل الساسة والمفاوضين المصريين . ووجه الخطأ أن هذا يعطل تسوية مسألة الامتيازات وحل مسألة علاقات انجلترا بمصر جميعا . لأن انجلتـــرا ترتب على الغـــاء الامتيازات الاعتراف بحقوق تزعمها تذهب باستقلال مصر الفعلى . وهذا ما ينفر المصريين ويدعوهم الى النظر نحو نيات انجلترا بعين الحذر الشديد .. » .
والملاحظة صحيحة ، الا فيما يتعلق بأن هذا الخطأ كان مذهب جميع المفاوضين . فقد كشفت المادة التاريخية التى لم تكن متاحة للمؤلف ، عن أن سعدا حاول فصل المسألتين بعضهما عن بعض ، ولم يقبل ربطهما الا بضغط المعتدلين .

(٢٩) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق ، ص ٦٤ ـ ٦٥ .

(٣٠) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ١٩١٩ ، الجزء الثانى .. المرجع الســـابق ، ص ١٦٨ .

(٣١) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٣٢) محمد كامل سليم . صراع ســـعد .. المرجع الســـابق ص ٧٧ ـ ٧٨ ، ٦٢ ـ ١٦٣ .

(٣٣) د. عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر من سنة ١٩١٨ الى سنة ١٩٣٦ (١٩٦٨) ، ص ٣٠١ ـ ٣٠٧ .

(٣٤) د. يونان لبيب رزق . تاريخ الوزارات المصرية (١٩٧٥) ص ٢٢٤ .. الخ .

(٣٥) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثانى ص ٣٢ ـ ٥٢ وبه وصف تفصيلى شيق لاستقبال الجماهير لسعد زغلول .

(٣٦) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٣٧) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٢٤ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ١٦٨ .

(٣٨) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٠٢ ، ١٠٧ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٤٤ .

(٣٩) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١١٤ ، ١٢٣ ، ١٣٢ .

(٤٠) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق . ص ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٧٤ .

(٤١) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٤٥ .. المرجع السابق . ص ١٩٢ .. الخ .

(٤٢) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . ص ٨ ـ ٩ ، ص ١٣ (رسالة ١١ ديسمبر) .

(٤٣) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . ص ٣١ ـ ٤١ .

Elie Kedourie, The Chatham House Version and the Middle-Eastern Studies (1970), pp. 148-158.

(٤٤) F.O. 407/192 No. 144, From Allenby to Curzon, March 13, 1922.

(٤٥) اسماعيل صدقي . مذكراتي . دار الهلال (١٩٥٠) ص ٢٨ . يراجع أيضا خطاب استقالة عبد الخالق ثروت .

(٤٦) مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة . جمعها محمود فؤاد (طبعة ١٩٢٤). من خطاب سعد زغلول في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ . ص ٢٠ .

(٤٧) مجموعة خطب .. المرجع السابق . من خطاب سعد زغلول في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ . ص ١١١ .

(٤٨) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ ص ٢٥ .

(٤٩) مجموعة خطب .. المرجع السابق . خطاب سعد في ٧ ديسمبر ١٩٢٣ . وقد أطلق سعد على تصريح ٢٨ فبراير عبارة « استقلال بالنبوت » أي بالعصا الغليظة .

(٥٠) مجموعة خطب .. المرجع السابق ، من خطاب سعد في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٣ ، ص ١٠٥ ، ١١١ .

(٥١) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٢٢ .

(٥٢) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ١٠٦ .

(٥٣) الكتاب الأبيض .. المرجع السابق . من رسالة اللنبي الى كيرزون في ١٢ ديسمبر ١٩٢١ . ص ١٦ .

(٥٤) مجموعة خطب .. المرجع السابق . ص ٨٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨ .

(٥٥)

(٥٦) محمد ابراهيم الجزيري .. المرجع السابق . ص ١٤٥ ـ ١٤٧ .

أحمد شفيق .. الحولية الأولى .. المرجع السابق . ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

(٥٧) عبد الرحمن الرافعى · فى أعقاب الثورة · الجزء الأول (الطبعة الثانية ١٩٥٩) ص ١٥٧ — ١٥٨ ·

(٥٨) Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Vol. II, 1934, pp. 88, 93.

كما أشار المارشال ويفل الى أن سعدا قد عمل على تحويل المستشارين المالى والقضائى الى وضع لا قيمة له ، وان سعدا شعر أنه من القوة بحيث يستطيع معاملة رجال اللورد اللنبى الذين ذهبوا اليه لمناقشته بشأن المستشار القضائى ، فعاملهم بصلف اقتضى تذكيره بأنه يخاطب ممثل حكومة بريطانيا العظمى ·

Wavell, Allenby, Soldier and Statesman, 1954, pp. 331-332.

(٥٩) Lord Lloyd المرجع السابق ص ٨٤ ·

الباب الثانى :

(٦٠) برقية اللورد كرومر الى اللورد سالزبورى رقم ١٠٢ فى ٣٠ مايو ١٨٩٩ ·

(٦١) برقية اللورد اللنبى الى ماكدونالد رقم ٤٨٢ فى ٢٦ يولية ١٩٢٤ ·

(٦٢) د· ابراهيم محمد حاج موسى · التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان (١٩٧٠) ص ٨ ·

(٦٣) د· زاهر رياض · السودان المعاصر منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال ١٨٢١ — ١٩٥٣ · (١٩٦٦) · ص ٢٠ ·

(٦٤) « الباحث المطلع محزون » ضحايا مصر فى السودان وخفايا السياسة الانجليزية (١٩٣١) ص ٣٥ — ٥٠ · وبالتمويل المصرى شيدت خطوط السكك الحديدية وميناء بورسودان وشبكات البرق وغيرها من المرافق ·

(٦٥) د· حسين خلاف · تطور الايرادات العامة فى مصر الحديثة (١٩٦٦) ص ١٣ — ١٤ ·

(٦٦) د· زاهر رياض ·· المرجع السابق · ص ٢١٠ ·

(٦٧) داود بركات · السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانية (١٩٢٤) ص ١٥٣ — ١٥٤ ·

(٦٨) داود بركات ·· المرجع السابق ص ١٥٢ — ١٥٧ ·

د· عبد العظيم رمضان · الجيش المصرى فى ظل الاحتلال البريطانى · مجلة السياسة الدولية (يولية ١٩٧٢) · ص ٣١ — ٣٢ ، ٢٩ ·

د· عبد العظيم رمضان ·· موقع الجيش المصرى فى ثورة ١٩١٩ · مجلة السياسة الدولية (يناير ١٩٧٣) · ص ١٠٠ — ١٠١ ·

(٦٩) « محزون » ·· المرجع السابق · ص ٥٠ ·

(٧٠) مذكرتان للمرحومين أمير اللواء محمد باشا لبيب الشاهد ، والأميرالاى أحمد بك رفعت عن أعمال الجيش المصرى بالسودان (١٩٣٦) · ص ١١ — ٢٣ ·

(٧١) « محزون » ·· المرجع السابق · ص ٥٧ — ٥٩ ، ٦٣ ·

(٧٢) داود بركات ·· المرجع السابق · ص ٨٦ — ٨٧ ·

(٧٣) « المحزون » ٠٠ المرجع السابق ٠ ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ٠

(٧٤) عبد الرحمن الرافعى ٠ مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية (طبعة ١٩٣٩) ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ، ٢٢٥ ٠

(٧٥) صحيفة اللواء ، ٣ يونيو ١٩٠٢ ٠ نقلا عن مجلة اللواء ٠ الجزء الثانى ، ابريل ومايو ويونيو ١٩٠٢ ٠ ص ٤٩ ـ ٥٣ ٠

(٧٦) صحيفة اللواء ، ١٨ نوفمبر ١٩٠٢ ٠ نقلا عن مجلة اللواء ٠ الجزء الرابع ، أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٠٢ ٠ ص ٣٦ ـ ٤٠ ٠

(٧٧) صحيفة اللواء ، ٢٣ مايو ١٩٠٤ ٠ نقلا عن مجلة اللواء ٠ الجزء الثانى ، أبريل ومايو ويونية ١٩٠٤ ٠ ص ٣١ ـ ٣٤ ٠

(٧٨) خطابه بطل الوطنية مصطفى كامل باشا ، التى ألقاها بتياترو زيزينيا بمدينة الاسكندرية فى مساء يوم الثلاثاء ١٥ رمضان عام ١٣٢٥ ، ٢٢ أكتوبر ١٩١٧ ٠

(٧٩) عبد الرحمن الرافعى ٠ محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية (طبعة ١٩٤٨) ٠ ص ٧٦ ، ١١١ ، ١١٧ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٩ ـ ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ ٠

(٨٠) تراجع نصوص برامج الأحزاب الثلاثة فى مجلة الطليعة عدد فبراير ١٩٦٥ ٠

(٨١) عبد الرحمن الرافعى ٠ محمد فريد ٠٠ المرجع السابق ص ٦٨ ـ ٦٩ ، ٨٤ ٠

(٨٢) د٠ محمد فؤاد شكرى ٠ مصر والسودان وتاريخ وحدة وادى النيل السياسية القرن التاسع عشر ١٨٢٠ ـ ١٨٩٩ (١٩٦٣) ٠ ص ٨ ٠

(٨٣) عبد الرحمن الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ ٠٠ المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١٤٣ ٠٠ الخ ٠

(٨٤) عبد الرحمن الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ ٠٠ المرجع السابق ، يراجع نص المذكرة ص ١١٥ ـ ١٢٠ ٠

(٨٥) عبد الرحمن الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ ٠٠ المرجع السابق ، ص ١٤٧ ٠

(٨٦) مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٦٥ ٠

(٨٧) محمود سليمان غنام ٠ المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية (١٩٣٦) ص ٣٠٨ ٠

(٨٨) محمد كامل سليم ٠ صراع سعد ٠٠ المرجع السابق ، ص ٤١ ـ ٤٢ ٠

(٨٩) محمد كامل سليم ٠ صراع سعد ٠٠ المرجع السابق ، ص ١٠٢ ، ١٠٤ ٠
« السودان » من ٢٣ فبراير ١٨٤١ الى ١٢ فبراير ١٩٥٣ ٠ مجموعة وثائق رسمية (طبعة ١٩٥٣) ص ١٠ ـ ١١ ٠

(٩٠) عبد الرحمن الرافعى ٠ ثورة ١٩١٩ الجزء الثانى ٠٠ المرجع السابق ص ١٩١ ٠

(٩١) « السودان » ٠٠ مجموعة وثائق ، المرجع السابق ص ١١ ـ ١٤ ٠

(٩٢) د٠ ابراهيم محمد حاج موسى ٠٠ المرجع السابق ص ١٢ ـ ١٤ ٠

(٩٣) Mohamed Omer Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan, London, 1974, pp. 65-66.

(٩٤) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق ص ١٠١ .

(٩٥) « السودان » .. مجموعة وثائق .. المرجع السابق ص ١٥ .

(٩٦) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ .. المرجع السابق ص ١٨٤ .

(٩٧) صحيفة السياسة ٢١ ابريل ١٩٢٣ . نقلا عن : ألبرت شقير . الدستور المصرى والحكم النيابى (١٩٢٤) . ص ١٤٤ ـ ١٤٧ .

(٩٨) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٤١ ـ ٢٥٣ .

(٩٩) رسالة كيرزون الى اللنبى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٢٢ ، نقلا عن : يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨ .
٣٦٨ ، ٣٩٢ ـ ٣٩٦ .

(١٠٠) F.O. 407/196, No. 24. From Allenby to Curzon, January 14, 1923.

(١٠١) F.O. 407/196, No. 24. From Curzon to Allenby, January 18, 1923.

(١٠٢) F.O. 407/196, No. 39. From Allenby to Lindsay, January 25, 1923.

(١٠٣) F.O. 407/196, No. 41, 42, 43. From Allenby to Lindsay and Curzon, January 25, 26, 1923.

(١٠٤) F.O. 407/196, No. 46. From Allenby to Sir Eyre Crowe, January 29, 1923.
F.O. 407/196, No. 247. From Curzón to Allenby, January 30, 1923.
F.O. 407/196, No. 47. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

(١٠٥) F.O. 407/196, No. 17. From Curzon to Allenby, February 1, 1923.
F.O. 407/196, No. 14. From Allenby to Curzon, January 30, 1923.

(١٠٦) F.O. 407/196, No. 83. From Allenby to Curzon, February 11, 1923.

(١٠٧) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث (١٩٢٨) . ص ٣٤٥ ـ ٣٤٩ .

(١٠٨) أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث . ص ٣٦٧ ـ ٣٦٨ ، ٣٩٢ ـ ٣٩٦ .

(١٠٩) ألبرت شقير .. المرجع السابق . ص ١٨٤ ـ ١٩٥ .

(١١٠) أحمد شفيق .. حوليات مصر السياسية . التمهيد الجزء الثالث . ص٤٢٣ .

(١١١) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق ص ٢٤٥ .

(١١٢) مجموعة خطب سعد باشا .. المرجع السابق ص ٨٠ ـ ٨١ .

(١١٣) محمد ابراهيم الجزيرى .. المرجع السابق . ص ١٤٧ .

(١١٤) ملس النواب (٢٣ يونية ١٩٢٤) .

(١١٥) داود بركات .. المرجع السابق . ص ١٣٨ ، ١٦٨ .

(١١٦) داود بركات .. المرجع السابق . ص ٨٣ .
«المحزون » .. المرجع السابق . ص ٦١ .

(١١٧) «المحزون» .. المرجع السابق . ص ٧١ ـ ٧٢ .

(١١٨) د. محمد انيس . حركة اللواء الابيض بعد ٥٠ سنة فى مصر والسودان . دراسة نشرت فى صحيفة الأهرام من ٢٩ يونية ١٩٧٣ ، الى ٢ يولية ١٩٧٣ .

(١١٩) د· محمد أنيس ·· المرجع السابق ·

(١٢٠) د· محمد أنيس ·· المرجع السابق ·

(١٢١) د· عاصم الدسوقى · كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ ـ ١٩٥٢ (١٩٧٥) · ص ٢١٢ ·

(١٢٢) داود بركات ·· المرجع السابق · ص ٢٤ ـ ٢٥ ·

(١٢٣) داود بركات ·· المرجع السابق · ص ٦٧ ـ ٦٨ ·

(١٢٤) د· محمد حسين هيكل · عشرة أيام فى السودان · سلسلة كتب للجميع (١٩٤٩) · ص ٨٣ ·

(١٢٥) د· محمد حسين هيكل ·· المرجع السابق · ص ١٠٨ ·

(١٢٦) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ·· المرجع السابق · ص ٤٦٤ · يراجع أيضا رسالة دكتوراه غير منشورة : د· تمام همام تمام ·

مواقف حزب الوفد المصرى من مسألة السودان فى الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٥١ · يولية ١٩٧٤ · ص ٧٩ ·

(١٢٧)
(١٢٨) داود بركات ·· المرجع السابق · ص ١٠٨ ـ ١١٣ ·

(١٢٩) محمد ابراهيم الجزيرى ·· المرجع السابق · ص ٢٠٧ ـ ٢٠٩ ·

(١٣٠) داود بركات ·· المرجع السابق · ص ٩٩ ـ ١٠٠ ·

(١٣١) د· عاصم الدسوقى ·· المرجع السابق · ص ٢٤١ ـ ٢٤٢ ·

الباب الثالث :

(١٣٢) محمد كامل سليم · أزمة الوفد ·· المرجع السابق · ص ٨٥ ـ ٨٦ ·

(١٣٣) د· محمد أنيس · ثورة ١٩١٩ وحزب العمال البريطانى · مجلة الهلال أكتوبر ١٩٦٤ ·

(١٣٤) يوسف نحاس · صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث ، مفاوضات عدلى كيرزون (١٩٥١) · ص ٥٥ ـ ٦٠ ، ٦٨ ·

(١٣٥) F.O. 407/196, No. 154. From Allenby to Curzon, March 5, 1922.

(١٣٦) د· يونان لبيب رزق ·· المرجع السابق · ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ ·

(١٣٧) Lord Lloyd, op. cit., p. 83.

(١٣٨) Lord Lloyd, op. cit., p. 86.

(١٣٩) د· يونان لبيب رزق ·· المرجع السابق · ص ٢٧٢ ·

(١٤٠) Lord Lloyd, op. cit., pp. 84-85, 89.

(١٤١) Wavell, op. cit., p. 327 ; Lloyd, op. cit., p. 87.

د· يونان لبيب رزق ·· المرجع السابق · ص ٢٧٣ ·

F.O. 407/199, No. 6. From Allenby to MacDonald, July 2, 1924, Tel. No. 222.

F.O. 407/199, No. 213. From Allenby to MacDonald, June 29, 1924. (١٤٢)

F.O. 407/199, No. 136. From MacDonald to Allenby, July 1. 1924. (١٤٣)

F.O. 407/199, No. 225. From Allenby to MacDonald, July, 7, 1924. (١٤٤)

F.O. 407/199, No. 145. From MacDonald to Allenby, July 14, 1924. (١٤٥)

F.O. 407/199, No. 246. From Allenby to MacDonald, July 28, 1924. (١٤٦)

F.O. 407/199, No. 154. From MacDonald to Allenby, July 31, 1924. (١٤٧)

(١٤٨) د. عبد الخالق لاشين . سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية (١٩٧٥) . ص ٣٩٩ ـ ٤٠٢ .

Wavell, op. cit., p. 230. (١٤٩)

F.O. 407/199, No. 214. Record to Conference held at 10, Downing Street, on Tuesday, September 23, 1924. (١٥٠)

F.O. 407/199, No. 222. Memorandum respecting a draft agreement between Great Britain and Egypt. (١٥١)

F.O. 407/199, No. 216. Record of Conference held at 10, Downing Street, on September 25, 1924. (١٥٢)

F.O. 407/199, No. 217. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 25, 1924. (١٥٣)

F.O. 407/199, No. 221. Zaghlul Pasha to Mr. MacDonald. (١٥٤)

F.O. 407/199, No. 218. Mr. MacDonald to Zaghlul Pasha, September 26, 1924. (١٥٥)

F.O. 407/199, No. 220. Record of Second Conference held at 10, Downing Street on September 29, 1924. (١٥٦)

F.O. 407/199, No. 224. Record of Third Conference held at 10, Downing Street, on October 3, 1924. (١٥٧)

(١٥٨) القضية المصرية .. المرجع السابق . ص ٢١٧ .

(١٥٩) محمد ابراهيم الجزايرى .. المرجع السابق . ص ٣٤٨ ـ ٣٥١ .
أحمد شفيق . حوليات مصر السياسية . الحولية الأولى ١٩٢٤ (طبعة ١٩٢٨) . ص ٣٠٩ ـ ٣٤٥ .

Lord Lloyd, op. cit., p. 93. (١٦٠)

Wavell, op. cit., pp. 325, 330. (١٦١)

John Marlowe, Anglo-Egyptian Relations 1800-1953. London 1954, pp. 265-266. (١٦٢)

George E. Kink, A Short History of the Middle East (1960), p. 167. (١٦٣)

P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (1969), p. 276. (١٦٤)

Peter Mansfield, The British in Egypt (1971), p. 253. (١٦٥)

(١٦٦) دزموند ستيوارت . تاريخ الشرق الأوسط الحديث (١٩٧١) ترجمة زهدى جاد الله (١٩٧٤ بيروت) . ص ٢٥٦ .

(١٦٧) عبد الرحمن الرافعى . فى أعقاب الثورة الجزء الأول (طبعة ١٩٥٥) ص١٨٠.

(١٦٨) د. عبد العظيم رمضان . تطور الحركة الوطنية فى مصر .. المرجع السابق . ص ٤٥٣ .

(١٦٩) د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧٢ .

(١٧٠) د. عبد الخالق لاشين .. المرجع السابق . ص ٤٠٣ - ٤١٠ .

(١٧١) طارق البشرى . ثورة ١٩١٩ والسلطة السياسية . مجلة الكاتب . أكتوبر ١٩٦٧ .

د. يونان لبيب رزق .. المرجع السابق . ص ٢٧٤ - ٢٧٥ .

أحمد شفيق .. الحولية الأولى .. المرجع السابق . ص ٣٢٥ - ٣٦٣ .

الوثائق

(١)

محضر الجلسة المنعقدة فى ١٠ وادتنج ستريت ، يوم الثلاثاء ٢٣ سبتمبر فى الساعة العاشرة صباحا

حضر الاجتماع رئيس الوزراء والمستر بونسنبى والسير لى ستاك والسير وليم تيريل والكولونيل ليسيستر والمستر سلبى والمستر مورى ·

عند افتتاح الجلسة قال رئيس الوزراء انه أراد أن يوضح بصراحة الصعوبات التى تعترض الموقف الذى وجد نفسه فيه · لقد ظهر له أن تصريح فبراير ١٩٢٢ والسياسة التى أدت بحكومة صاحب الجلالة أن تصدره قد حرمته من العوامل التى كان يمكنه بها فى الظروف المواتية أن يصل الى اتفاق مرض مع الحكومة المصرية · لقد جعلت حكومة صاحب الجلالة من مصر بلدا مستقلا ، واذا كانت الظروف قد أجبرتنا من وقت الى آخر أن نحاول فرض نفوذنا عليها ، فان كل محاولة من تلك المحاولات كانت تقودنا الى الخطأ ·

كان زغلول باشا فى طريقه الى لندن ذلك اليوم ، وكان عليه أن يقابله (ماكدونالد) يوم الخميس · وأهم موضوعين كان عليهما أن يتناقشا فيهما ، هما الطريقة التى تؤمن بها المواصلات الامبراطورية فى مصر ، وكيف يحل الموقف فى السودان · وفيما يتعلق بالموضوع الأخير (السودان) فانه سيقابل بالنقد الذى يحدث كلما بدأنا الاهتمام بهذا الموضوع ، أى منذ الثمانينيات من القرن الماضى ، ان الحكومات المتتالية أعلنت دائما أنها كانت تعمل فى السودان نيابة عن مصر وكوكيل عن

الحكومة المصرية · وكان ذلك هو الحال فى وقت حادثة فاشودة وبعدها كما كان قبلها ·

وأشار **الكولونيل تشوستر** Schuster الى أن المعاهدة الانجليزية المصرية فى ١٨٩٩ قد حددت مركز كل من الحكومتين · وبمقتضى تلك الاتفاقية كان من الواضح أن الحكومة البريطانية ليست مجرد وكيل ، ولكنها كانت شريكة أصلية · وقد وضعت المعاهدة عمدا لتؤكد أن الحكومة البريطانية كانت هى الشريك الأعلى · (ملاحظة — وقعت حادثة فاشودة التى أشار اليها رئيس الوزراء **قبل** توقيع معاهدة ١٨٩٩ · وقبل أن يتحدد الموقف بمقتضى تلك المعاهدة فان الاتجاه الذى اتخذه اللورد كتشنر فى فاشودة كان صحيحا بلا شك) ·

وهنا قرأ **رئيس الوزراء** مقدمة تلك الاتفاقية ، وأشار الى أنه بمقتضاها لم تطالب الحكومة البريطانية بأكثر من نصيبها فى ادارة السودان ، وانه على الرغم من أن المادة الثالثة كانت تنص على أن ترشح الحكومة البريطانية الحاكم العام ، الذى لا يخرج من الخدمة الا بموافقتها ، فان الجانب الفعال الحقيقى فى الموضوع كان تعيين ذلك الضابط بمرسوم خديوى · وأنه لا يرى ان الاتفاقية قللت من كون السودان تركيا أو مصريا ولا انها جعلته بأى حال نوعا من الممتلكات البريطانية ·

وأوضح **المستر مورى** Murray ان اللورد كرومر لم يخف حقيقة ان الاتفاقية قد صيغت عمدا بهدف الحرص على كرامة مصر · واذا كانت الاتفاقية لم تضف فى ظاهرها كثيرا من الحقوق على حكومة صاحب الجلالة ، فان حقيقة ان الحاكم العام يختاره الانجليز ويمارس وظيفته بموافقتهم ، هذه الحقيقة منحتهم فى الواقع الاشراف التام على الادارة · واذا كانت المعاهدة لم تجعل من السودان جزءا من الامبراطورية البريطانية، فانها قد فصلته تماما عن مصر · ولو لم يكن الأمر كذلك لطبقت الامتيازات على السودان · وقد طرح هذا الأمر أمام المحاكم المختلطة المصرية ، التى قررت فى عام ١٩١٠ أو ١٩١١ ان السودان هو فى الحقيقة دولة منفصلة ومتميزة عن مصر ، وان له طبيعة الحكم الثنائى الانجليزى المصرى · واذا أخذ فى الاعتبار الهدف الذى من أجله وضعت المعاهدة ، لكان من الصعب تعديلها تعديلا يقبله المصريون ولا سلبها المميزات الأساسية من وجهة النظر البريطانية ·

وقال **رئيس الوزراء** ان كل غرضه أن يكتشف ان أمكن صيغة للاتفاق

تتيح لنا فى السودان حرية غير مقيدة كما كان الحال فى الماضى ، وتمكنه فى الوقت نفسه من تقديم نوع من التنازل للحكومة المصرية ٠

وأشار **الكولونيل شوستر** : الى أنه ازاء الاتجاه الحالى للحكومة المصرية بالنسبة للبريطانيين فى السودان ، فان أى شكل للاشراف الثنائى على الادارة الداخلية للبلاد يعتبر مستحيلا ٠ واذا أريد اعطاء المصريين اشتراكا مظهريا فى حكومة البلاد ٠ فلا يمكن ذلك الا باختيار ممثلين لهم فى نوع من المجالس **الاستشارية المشتركة** التى تجتمع فى لندن ٠ وقد وضع فعلا اقتراح على هذه الأسس فى مذكرة حكومة السودان **بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢٤** ٠ وانه من الأمور الجوهرية أن يجتمع هذا المجلس فى لندن وليس فى القاهرة حتى لا تصبح أعمال السودان موضوعات دائمة للمناقشة فى البرلمان المصرى ٠

وقال **رئيس الوزراء** انه يهم أن **السير لى ستاك** يقترح عليه أن يقول لزغلول « انك قد أقمت أوضاعا تجعل من المستحيل اقامة أى نوع من الاشتراك فى حكم السودان ، وعلى ذلك يجب عليك **أن توحـــل من السودان** » ٠ وان هذا الاقتراح لهو من أعمال القـــوة القاهرة التى من يصعب تبريرها ٠ وسيكون موقف زغلول منا كما يلى : انكم أنفسكم قد احتفظتم بمسألة السودان الى مناقشات تالية — وكل ما عملته هو أن أقرر ما أعتزم أن أقدمه كمطالب للمصريين فى مثل هذه المناقشات ٠٠ وان هذا لا يبرر لك أن تتجاهل كل حقوق المصريين !! أنه (ماكدونالد) ليخشى أننا لو اتخذنا فى مثل هذه الحالة اجراء تعسفيا باخراج جميع المصريين من السودان وأعلنا عزمنا على ادارة البلاد بأنفسنا ، فان ذلك حرى به أن يحدث ثورة عنيفة فى مصر ٠ ومن المحتمل أن يستقيل زغلول وأن يلقى على عاتقنا ادارة حكومة البلاد دون أن يكون فى الامكان اقامة وزارة ومع عداء كل موظف مصرى لنا — بينما ينتظر كل صاحب متجر أجنبى أو تاجر صغير من قواتنا أن نحميه ضد حوادث العنف ٠

وأشار **مستر سلبى** : الى انه بناء على التجربة الأخيرة فان اتباع الحكومة البريطانية لطريق التشـــدد لم ينتج رد فعل عنيف فى مصر كما كان منتظرا ، بل العكس ٠

وقال **رئيس الوزراء** ، انه من المستحيل الاعتماد على ذلك ، ثم عرج الى تحديد مشكلة **الحامية البريطانية** فى مصر ، وكانت فكرته أن الوقت قد حان لانهاء الوضع الشاذ الذى ترك فيه تصريح فبراير ١٩٢٢ كلا من

الحكومة البريطانية ومصر · لقد منحت مصر اســـتقلالها ولكن حامية بريطانية استمرت فى عاصمة البلاد ، وبقيت الحكومة البريطانية مسئولة فى النهاية عن حفظ النظام فيها والاستمرار فى العمل اذا سقطت الحكومة المصرية · وكان (ماكدونالد) يفكر فى انه قد حان الوقت للتنحى عن هذه المسئولية وحصر واجب القوات البريطانية فى مصر فى حماية القنال وكذلك خطوط مواصلاتنا الجوية الامبراطورية · وقد سلم بأن مثل هذه الخطوة قد تلقى اعتراضا من المصالح التجارية البريطانية والأجنبية فى مصر ، وطلب رأى السير لى ستاك فى هذه المسألة ·

وقال السير لى ستاك انها بلا شك ستلقى هذه المعارضة ، ولكنه أشار الى أن الأمن الذى هيأه وجود القوات البريطانية فى القاهرة للحكومة المصرية ، مكنها من القيام بمخاطرات ربما كان من المحتمل أن تحجم عنها بدونه ، وانه اعتمادا على هذا الأمن كانوا يخاطرون بتهييج الرأى لعام فى مصر واثارة الاضطرابات العنيفة فى السودان ·

وقال رئيس الوزراء ، على أى حال ، فان مسألة القوات البريطانية فى مصر لهى من المسائل التى سيناقشها مع وزير الحربية ·

وأشار الكولونيل تشستر الى أن مسألة السودان كانت قد بحثت من زاوية تبرير التصرفات البريطانية ردا على ما يمكن أن يسوقه زغلول من حجج ، ولكن من المستحيل فى الوقت نفسه التغاضى عن حقائق الموقف المحلى · وقد علم أبناء السودان ان حالة البلاد ستناقشها الحكومتان البريطانية والمصرية · وقد طال انتظارهم لهذه المباحثات ، وهم سيعلمون أن زغلول باشا كان الآن فى لندن · لقد ذكر رئيس الوزراء انه لن تكون هناك مفاوضات ولكن مجرد محادثات ، وان انتهاء المحادثات لن ينظر اليها كاخفاق مما يعجل بحدوث أزمة · ولكن السودانيين لا يدركون هذا التمييز · فاذا انتهت المحادثات دون أى علامة قاطعة بأن مطلب المصريين قد رفض نهائيا · فستستمر فترة القلق ، وسيكون من المستحيل وقف تفاقم أخطار الوضع المحلى من الازدياد · فاذا تطرقت الفكرة الى الخارج فان المصريين سيصبحون أخيرا سادة البلاد ، وان الزعماء المحليين - سيحاولون حماية لأنفسهم - أن يحسنوا علاقاتهم بهم · وقد قال رئيس الوزراء أن زغلول لم يطرح ســوى ادعاء فقط ، ولــكن الطريقة التى طرح بهـــا ادعاءه ، واساءته معـــاملة البريطانيين ، جعلت كل مصرى فى السودان فى وضع يشعر فيه ان ولاءه لبلاده لا يتفق مع ولائه

للادارة الحالية فى السودان . واذا لم ينكر زغلول علنا هذه التصريحات ، فان وجود المصريين سيكون مصدرا لخطر محقق وبصفة خاصة وحــدات الجيش المصرى .

وأشار السير لى ستاك : الى أن الجيش المصرى فى السودان كان هو النقطة المحيرة فى الموقف كله ، فبينما بقى الجيش المصرى محتفظا بولائه لمصر ، وبينما كانت الحكومة المصرية تسىء للادارة البريطانية فى السودان وتقاومها ، صار من المستحيل منع انتشــار الكراهية فى ظل النظــام القائم . واذا لم يوقف هذا فقد ينشأ موقف يولد انفجارا فى جميع أنحاء البلاد . وقد وافق (لى ستاك) على ابعــاد العنصر المصرى من الجيش وتحويل العنــاصر المحلية من المجندين الى قوات درك ، سيكون عملا تحكميا . ولكن زغلول نفسه بمقدرته الخطابية وموقف البرلمان المصرى والصحافة لم يتركوا لنا مجالا للاختيار فى هذا الأمر . وقد اعترف بالمصاعب التى أشار اليها رئيس الوزراء فى تبرير مطلبنا باتخاذ اجراء ما يصاغ بالشكل المشار اليه وفقا لأى وضع قانونى ، وأنه يحسن تجنب الدخول فى مناقشات على مثل هذه الأسس .

ان تصرفاتنا يجب أن تؤخذ حسب مايتيحه الموقف من مزايا فعلية. لقد تعهدنا صراحة ألا نسمح للسودانيين مرة أخرى أن يكونوا رعايا للحكم المصرى السىء ، ان واجبنا هو خدمتهم ، واذا كان المصريون بتصرفاتهم الخاصة جعلوا من المستحيل علينا أن نتركهم فى السودان ، فانه يجب علينا الاختيار بين اخراجهم منه أو اننا نكون قد خنا الأمانة التى فى أعناقنا . ان مشروع اجلاء الوحدات المصرية واخراج الضباط المصريين من الوحدات العربية والسودانية كان عرضة بلا شك لكثير من الاعتراضات كما أشير اليها فى خطابه المؤرخ ١٦ سبتمبر . ولكنه (سير لى ستاك) أعاد التفكير فى الموضوع ، المرة بعد المرة ولم يتضح له طريق آخر . ان الأمر يحتاج الى تعزيز مبدئى للحامية البريطانية فى السودان .

وقال رئيس الوزراء انه شعر باعتراضات جسيمة بالنسبة للطلب الأخير وتعزيز القوات البريطانية . وقال انه كان يؤمن بتحاشى التفكك النهائى للنظام القائم ما أمكنه ذلك . وان مجرد اندلاع لهيب الثورة لا يجعلك تدرى متى تنتهى . وانه ليفضل كثيرا أن تستمر الحــكومة الســودانية فى سياسة الاجلاء الفــورى لأى فرد من المصريين الذين يظهرون التآمر ضد النظام القــائم ـ وسوف لا يلجأ الى الاجراءات التى

أوصى بها السير لى ستاك ، الا اذا ترتب على هذا اندلاع عنيف للثورة ، وفى تلك الحالة سيكون لعملهم ما يبرره ·

وأشار **السير لى ستاك** الى أنه من من الصعب جدا الاستدلال على ما يثيره الضباط المصريون من عوامل السـخط فى صفوف الكتـائب السودانية · وقد لا يكتشف الشر الا اذا استشرى بعد فوات الوقت ·

وقال **رئيس الوزراء** انه لم يقرر بعد **مجرى عمله** ، وانه يريد أن يعقد اتفاقا مع زغلول اذا كان ذلك ممكنا ، وانه مستعد أن يواصـل المباحثات الى فترة طويلة ، وأنه سيرتب اجتماعا آخر بعد أن يكون قد بدأ مباحثاته وبعد أن تتاح له فرصة التعرف على موقف زغلول ·

ولقد تساءل **رئيس الوزراء** عما يجوز أن يحدث حينما تنتهى مدة عمل السير لى ستاك ، اذا رفضت الحكومة المصرية أن تعين خلفا له تختاره حكومة صاحب الجلالة · ذكر ان الاتفاقية لم تضع احتياطا مسبقا لمثل هذه الحالة الطارئة ·

وأوضح **السير لى ستاك** انه هو نفسه كحاكم عام قد انتدب أحـد الأفراد لينوب عنه وأن يقوم بكل أعماله · ان هذه السلطة انما يخوله اياها كونه حاكما عاما ولا علاقة لها بمجلسه (مجلس الحكم العام) · واذا رفضت الحكومة المصرية تعيين من ترشحه حكومة صاحب الجلالة فان حكومة السودان تستمر فى عملها تحت اشراف قائم بأعمال الحاكم العام حتى تصل الحكومتان المصرية والبريطانية الى آتفاق فى هذا الشأن ·

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كانت سلطة القائم بعمل الحاكم العام الذى يعينه السير لى ستاك ستستمر حتى بعد انتهاء مدة خدمته هو نفسه ·

فقال **السير لى ستاك** انه يظن أنها ستستمر ·

وقال **رئيس الوزراء** انه يشـك فى ذلك وينبغى أن يترك بحثه للخبراء **القانونيين** ·

(٢)

محضر الجلسة المنعقدة فى ١٠ داوننج ستريت فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ الساعة العاشرة والنصف صباحا .

حضر الاجتماع رئيس الوزراء (رامزى ماكدونالد) وصاحب الدولة سعد باشا زغلول ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر مورى .

افتتح **رئيس الوزراء** الجلسة معربا عن أسفه لعدم تمكنه من اجراء اتصال مباشر مع زغلول من عهد بعيد ، قبل وقوع الحوادث التى جعلت الأوضاع أكثر صعوبة لكل منهما .

كذلك تأسف **زغلول باشا** لأن الظروف الحالية ليست ملائمة بالمرة . ومع ذلك فقد أيقن أنه مع حسن النية فان كل شىء ممكن .

وقد وافقه **رئيس الوزراء** على ذلك وأكد له ان الجـــانب البريطانى لا يعوزه حسن النية . وانهم هنا اليوم فى حديث عام لا لبس فيه . وكان التعبير المستعمل « لازاحة الضباب » .

ووافق **زغلول باشا** على ذلك .

وقال **رئيس الوزراء** ان أول المسائل العديدة هو السودان . فقد أثار صعوبات كبيرة جدا بين الحكومتين البريطانية والمصرية .

وتساءل **زغلول باشا** كيف كان ذلك وبأى طريقة يحول السودان دون الاتفاق .

وقال **رئيس الوزراء** ان هناك سببين مهمين بين عديد من الأسباب الأخرى ، أولهما ، تصريحات زغلول نفسه فى البرلمان المصرى فى شهر يونية التى أغلقت الباب الى حد ما دون الاتفاقية . وثانيهما الحوادث التى أجبرت الحكومة البريطانية على القيام بعمل كان يأمل ألا يكون له ضرورة . وقد لاحظ انها كانت غلطة كبيرة أن يحاول أن يستبق اجراء معاهدة باختلاس خطوات يتقدم بها على الطرف الآخر من المفاوضات ، كما انها تضع ذلك الجانب فى موقف لا يطاق .

وقد لاحظ **زغلول باشا** فى اجابته على هذه النقاط أن تصريحاته العامة بخصوص السودان لا تمثل شيئا جديداً . فقد كان هناك دائما مطالبة مستديمة فى مصر باستقلال السودان . ومنذ ألف وزارته كان الرأى العام فى مصر يطالب بالسودان الذى يعتقد المصريون ان البريطانيين قد أرغموهم على الجلاء عنه وأن أى تصريح أعلنه بنفسه انما كان مجرد

تعبير عن رأى مواطنيه . ومن الناحية الأخرى فانه يعتقد ان الموظفين البريطانيين فى السودان كانوا يحاولون اغراء السودانيين بتفضيل الحكم البريطاني والتعبير عن كراهيتهم للمصريين . والمقصود بهذه المناورات قلب الوضع الشرعى للسودان الذى استقر منذ وقت طويل . واستشهد كمثال على ذلك بوفد السودان الذى أرسل الى انجلترا ليطالب باستمرار الحكم البريطانى . وقد جمعت توقيعات على عرائض بهدف التعبير عن غرض مماثل فى جميع أنحاء البلاد . ووفقا للوضع الراهن فان ادارة السودان تقع على عاتق الحكومتين البريطانية والمصرية ، وان مسألتى العرائض والوفد السودانى هذين لتتعارضان مع استمرار هذه الحالة الراهنة .

وقد سعت حكومة السودان بهذه الوسائل الى جعل السودانيين يميلون الى الجانب البريطانى وقد بذلوا ما فى وسعهم لتشجيع أى حركة فى صالح بريطانيا العظمى ، فى حين كان يعاقب كل سودانى يحاول أن يظهر ولاءه لمصر .

وقد تساءل رئيس الوزراء متى .

وأجاب زغلول باشا انه يظن ان الحادثة التى يذكرها وقعت فى مايو من هذا العام . والى جانب ذلك فقد منع من حاولوا مبارحة السودان الى مصر للتعبير عن ولائهم للملك فؤاد والحكومة المصرية . واستشهد على سبيل المثال فقط بموضوع أحد القضاة السودانيين الذى عاقب شخصا هتف « فؤاد ملك مصر والسودان » .

وقال رئيس الوزراء ان كل شىء يتوقف على الظروف ، فاذا كان العمل الذى قام به هذا المصرى فى السودان يستهدف احداث اضطراب مدنى ، فمن المؤكد أن القاضى الذى أدانه كان على حق . وحكم القاضى أكثر تبريرا ان كان اتخذ فى لحظة عرف فيها أن الاختلافات بين مصر وبريطانيا العظمى ستشكل موضوع المفاوضات المقبلة . انه لا ينتظر من البريطانيين أن يمنعوا اعلان الولاء لبريطانيا العظمى . وهى تصريحات لا تحدث أى اخلال بالنظام ، ان عمل المصريين هو الذى أوجد ذلك الاخلال لقد كنا مسئولين عن حفظ النظام وعلينا اتخاذ ما يلزم لوقف الاضطرابات ، لقد قمنا بذلك وسنفعل ذلك مرة أخرى متى كان ضروريا .

وقال زغلول باشا انه اذا حدثت اضطرابات فى السودان فعلى الحكومتين ، البريطانية والمصرية أن تتعاونا فى قمعها ، لقد ظهر ان الحكومة البريطانية تميل الى العمل متفردة . منذ متى كان لها الحق فى ذلك ؟

ان الوضع الراهن يقتضى التعاون ، ولكن الحكومة البريطانية قد نتحلت لنفسها الحق فى أن تعمل منفردة • وهو لا يعارض لحظة واحدة فى حقيقة ان أى شخص يخل بالنظام أو يسفح دما يجب أن يعاقب • وهو يضرب الأمثال فحسب ليصور موقف حكومة السودان • ان الشخص الذى يهتف باسم فؤاد يعاقب ، ولكن أى فرد يهتف باسم بريطانيا العظمى لا يمس بسوء • ان الناس الذين يوقعون عرائض الولاء لبريطانيا العظمى لا يعاقبون •

فأجاب رئيس الوزراء انهم بتوقيعهم العرائض لم يحدثوا اضطرابا فى النظام العام • ان الوفود السلمية لزغلول باشا من أجل مصر ما كانت لتعاقب • وظروف الحال يجب أن تكون دائما فى الاعتبار ، فمثلا اذا هتف بعض الناس هنا « الى الجحيم أيها البابا » فى حى كنيسة كاثوليكية وجب القبض عليهم فى الحال وايداعهم السجن •

وقال زغلول باشا ان الرجل الذى هتف للملك فؤاد لم يفعل ذلك فى لحظة هياج جماهيرى ، ودليل ذلك تبرئته فى الاستئناف •

وتساءل رئيس الوزراء لمن تقدم بالاستئناف ؟

فأجاب زغلول باشا انه لا يعرف جنسية قاضى الاستئناف ولكن نتيجة الاستئناف تشير الى أن قاضى محكمة أول درجة أبدى وجهات نظر ساعدت على تكوين اقتناعه (اقتناع زغلول) •

فأجاب رئيس الوزراء انه أكبر سنا من أن يسقط فى شرك هذا النوع من التعليل • رجل يهتف فى الشارع ويحدث اضطرابا • من الذى يقبض عليه ؟ شرطى • لقد حوكم أمام محكمة أول درجة ، حسب كلام زغلول ، بواسطة قاض انجليزى أو أى قاض يعمل تحت النفوذ المباشر للحكومة البريطانية • ولكن النفوذ البريطانى اذا كان له أى تأثير ، فانه يكون على المحكمة العليا لا على محكمة أول درجة ، بله على رجل الشرطة •

وقال زغلول باشا ان الاستئناف حدث بعد وقوع أحداث معينة حاولت حكومة صاحب الجلالة أن تلقى تبعاتها على الحكومة المصرية •

فأكد له رئيس الوزراء ان هذه لم تكن الحالة •

وقال زغلول باشا انه لا يجادل فى أن الحكومة البريطانية قد أوحت الى الحكومة السودانية أن تسلك هذا السلوك ، ولكن ظروف السودان

جعلت الموظفين الانجليز يظنون أنهم - بعملهم هذا - يرضون الحكومة البريطانية • وبعد أن وقعت أحداث عطبرة وغيرها ظنوا أن الحكومة البريطانية قد غيرت رأيها ، وتبعا لذلك عدل الموظفون سلوكهم •

وأشار **رئيس الوزراء** الى انه فى القضية الخاصة التى أشار اليها زغلول باشا كان القائم بأعمال الحاكم العام هو الذى أمر بتبرئة الرجل وكان ذلك بعد حوادث العطبرة •

وهنا اعتبر **زغلول باشا** التبرئة وكأنها حكم سياسى •

وقال **رئيس الوزراء** ان زغلول باشا قد غير رأيه كلية ، وانه يحاول الآن أن يعطى دلالة جديدة تماما لهذه المسألة ، وان رئيس الوزراء حريص على اثبات أن تفسير زغلول الثانى خاطىء تماما كتفسيره الأول •

وقال **زغلول باشا** انه لا يدعى ان القضاة كانوا يعملون تحت اى ايحاء ، ولكن الجو (السياسى) فى السودان جعل الموظفين البريطانيين هناك وكأنهم تخلوا عن حيادهم ، يعملون لمصلحة حكومتهم وضد مصر •

وقال **رئيس الوزراء** انه فهم تماما النقطة التى يحاول زغلول باشا طرحها •

وقال **زغلول باشا** ان الموظف الصغير ملزم أن يبذل جهده ليرضى رئيسه •

والرئيس فى مركزه السامى وباتصاله بحكومته قد يرى من الضرورى أن يجعل وضعه ملائما لأوضاعهم ، وهكذا يعدل تصرفاته • وليس للموظف الصغير مثل هذا الاتصال المباشر ، ومن ثم يتصرف تحت تأثير الجو الذى يحيط به وحده •

وقال **رئيس الوزراء** انه ليس هناك من هو مسئول عن ذلك •

وأجاب **زغلول باشا** ان الذى أوجد هذا الجو يجب أن يتحمل المسئولية •

وأجاب **رئيس الوزراء** بأن الذى أوجد هذا الجو هو الله وسلسلة كاملة من الظروف التاريخية ، مثل اختيار الحاكم العام بواسطة حكومة صاحب الجلالة ، وتنظيم مختلف المصالح السودانية برياسة البريطانيين • اننا لم ندخل تغييرات مفاجئة فى عام ١٩٢٤ ، وان الظروف التى وصفها تجنح كلها الى خلق الجو الذى وجد فى السودان •

وعلى أى حال فقد وجد نوع آخر من الجو ٠ واذا اتفق ان سمع ضابط صغير بالجيش ان ثمة نقودا يمكنه الحصول عليها ان هتف للملك فؤاد ، فان ذلك يكون طريقا آخر لخلق جو ما ، والضابط الصغير بسلوكه هذا يحاول أن يرضى رئيسا خلف الستار ، وقد لا يكون بعيدا جدا عنه ٠

واذا كان الادعاء ضد بريطانيا العظمى يتمثل فى أن صغار الموظفين كانوا يعملون تحت تأثير الجو وسوء فهم رغبات حكومة جلالته ٠ فان زغلول باشا يكون قد هبط بالمسألة الى ما يستحق حجز هؤلاء لخمس دقائق ٠

وقال زغلول باشا ان كل ما يحاول الوصول اليه انه كان هناك نوع خاص من الجو فى السودان ٠

وقال رئيس الوزراء « نعم » ولكنه تساءل عما اذا كان لا يمكنهم الوصول الى الشىء الحقيقى ٠ فمنذ سنوات عديدة مضت قام نمط معين من التنظيم الحكومى فى السودان ٠ وكان له وجهان ، وجه على الورق ووجه عملى ٠ واذا هو تطلع الى التصريحات والاتفاقيات القديمة لوجد ان هناك دائما اشتراكا بين انجلترا ومصر ، وهكذا فان الخديو كان يعين الحاكم العام ، ولكن حكومة صاحب الجلالة هى التى تختاره ، وكان فى امكان الخديو أن يعزل الحاكم العام ، ولكن تلزم موافقة حكومة صاحب الجلالة ٠

ذلك هو الوجه القائم على الورق ٠ أما الآن بالنسبة للوجه الواقعى الفعال ، فماذا ترى ؟ سردار بريطانى يقود الجيش المصرى وجميع القوات الموجودة فى السودان ، وحاكم عام بريطانى ، ورؤساء بريطانيون للمصالح وأعضاء بريطانيون فى مجلس الحاكم العام ٠ وكحقيقة واقعة فان حكومة صاحب الجلالة هى المسئولة عن القانون والنظام وعن التطور الاقتصادى للسودان ٠

وعلى أى حال فقد حدث تغيير فى مصر ٠ انها ليست بعد ولاية تابعة لتركيا ولا هى تابعة لبريطانيا العظمى ٠ انها تريد أن تعرف موقفها فى السودان ٠ وان ذلك لأمر طبيعى ٠ ولكن بينما تسير الأمور سيرها هذا فان أزمة كبيرة يعجل بحدوثها اضطراب فى غير أوانه ٠ ان الذى يريد أن يعرفه هو ما اذا كان من الممكن للحكومة البريطانية أن تفى بما كانت تعتقد انه التزاماتها الأخلاقية نحو السودانيين ٠ وأن ترضى فى نفس الوقت الحكومة المصرية ٠ وان من واجبه أن يقول فى الحال انه يستحيل

تماما عليهم الاتفاق على أى شىء يمكن أن يمس الوفاء بهذه الالتزامات •

وأجاب زغلول باشا انه مستعد تماما أن يمضى فى هذه المسائل اذا ما عرف أن سوء الفهم بينه وبين رئيس الوزراء قد زال تماما • ويبدو له ذلك فى سبيل التحقيق •

وقال رئيس الوزراء انه يريد أن يعرف لماذا يلزم نفسه قبل أن يقبل ذلك الاقتراح • والموقف لا يزال مضطربا ، وهناك احتمال لحدوث اضطراب خطير فى السودان •

وقال زغلول باشا انه وحكومته ليسا مسئولين •

وأشار رئيس الوزراء انه اذا كان الاضطراب موحى به وممولا من مصر فان الأمر يكون مختلفا تماما • ان على زغلول أن يقدم برهانا بحسن نيته يقضى على هذا الاضطراب • انه لا يمكن أن يزعم بالمسئولة المشتركة عن القانون والنظام فى السودان ، وفى نفس الوقت يلحظ أنشطة هدامة تحدث فى مصر وتصدر عنها •

وقال زغلول باشا مؤكدا ان الحكومة المصرية تجهل تماما صدور أية أموال من مصر الى السودان • وقد سبق له ذكر الكثير من ذلك فى خطاب الى رئيس الوزراء •

وقال رئيس الوزراء انه ــ بالطبع يقبل تأكيدات زغلول دون تحفظ ، ولكن معلوماته على أية حال تفيد ان أموالا تسربت الى السودان •

وتساءل زغلول باشا عما اذا كان يعرف من أرسل الأموال ،ومقدارها ومن تسلمها !

وتعجب مستر مورى قائلا انه اذا حصلت حكومة السودان على كل هذه المعلومات فان الأموال لن تصل الى الجهة المقصودة ولن تسبب أى اضرار •

وتساءل رئيس الوزراء ــ تاركا الموضوع الآخر جانبا ــ عما اذا كان يمكن انكار ارسال تلك البرقيات الهدامة علنا من مصر الى السودان •

وتساءل زغلول باشا لأى غرض • وهل كانت لاثارة المتاعب ؟

فرد رئيس الوزراء بالايجاب وقال ان ذلك هو الموقف •

وقال زغلول باشا انه يتوق أن يعرف رئيس الوزراء أن السودانيين

لا يكرهون المصريين ، بل على العكس يحبونهم ، وهم فى الحقيقة يفضلونهم على الانجليز • واذا وضع رئيس الوزراء ذلك فى اعتباره لكان فيه عونا كبيرا • وقال زغلول باشا انه يتكلم عن علم ، وهو فى مصر على صـلة بالموقع ، وهو ملم بكل ما يتحدث فيه • ويزيد على ذلك ان السودانيين لا يحبون الانجليز ،وليس من رابطة توحـد بينهم ، لا الدين ولا اللغة ولا حتى الشراب • انه لا يستطيع أن يدرك كيف يتصور رئيس الوزراء انهم يرغبون فى الانجليز •

وقال **رئيس الوزراء** ان هذه مسائل كبيرة تتعلق بعلم أصول الانسان (الانثروبولوجى) وعلم الاجتماع (سسيولوجى) •

وقال **زغلول باشا** انه يأمل جادا أن يتقبل رئيس الوزراء تأكيده بأن السودانيين لا يحبون الانجليز كما تقبل تأكيده الآخر •

وقال **رئيس الوزراء** انه يعتقد ان ذلك هو رأى زغلول •

وقال **زغلول باشا** ان رئيس الوزراء اعتبر تصريحاته (تصريحات زغلول) مسئولة الى حد ما عن المتاعب فى السودان ، ولكن لماذا تعتبر هذه التصريحات أكثر مسئولية من تصريحات رئيس الوزراء نفسه •

وأجاب **رئيس الوزراء** أن المتاعب قامت قبل أن يدلى بتصريحاته التى أدت فى الحقيقة الى تهدئة الحال •

ولم يستطع **زغلول باشا** أن يتقبل هذا الرأى • فاذا كانت تصريحات رئيس الوزراء قد أدت الى اعادة النظام فلماذا وجب ارسال الطائرات والجيوش والسفن ؟

وقال **رئيس الوزراء** انه اذا لم يكن لتصريحاته أثر مهدىء لاضطر أن يرسل ضعف هذا العدد •

وقال **زغلول باشا** ان الحكومة المصرية لم ترسل شيئا •

وقال **رئيس الوزراء** انه لم تكن ثمة ضرورة اذ كان ضباطهم المحرضون على نشر الفتنة موجودين فى جميع أنحاء السودان •

وقال **زغلول باشا** ان الكتيبة التى اتصلت بالاضطرابات لم توجد فى السودان للمحافظة على القانون والنظام ولكنها وجدت منذ ١٨٩٩ لانشاء السكك الحديدية وغيرها من الأعمال العامة ، بينما أرسلت الحكومة البريطانية طائراتها للمحافظة على القانون والنظام •

وتهكم **رئيس الوزراء** قائلا انها أرسلت لاستعادة القانون والنظام اللذين قلبت أوضاعهما الدعاية المصرية ·

وأنكر **زغلول باشا** انه كانت هناك دعاية فى السودان لصالح مصر ، وحتى لو قبلنا من باب الجدل ذلك ، فليس فى الأمر جريمة ·

وأجاب **رئيس الوزراء** « لا » ولكن خلق الاخلال بالنظام جريمة · وان القوت لم تتحرك الا بعد أن استوجبت الاضطرابات هذا التحرك · لقد ثارت الاضطرابات فى كتيبة مصرية ، وكان على القوات البريطانية أن تحمى تلك الكتيبة من القوات العربية ·

وتساءل **زغلول باشا** أية محكمة حاكمت أولئك الذين اتهموا باثارة الفوضى ؟ ·

وأجاب **رئيس الوزراء** انها محكمة مختلطة تضم موظفين مصريين وبريطانيين ·

وتساءل **زغلول باشا** عمن الذى شكلها ؟

وأجاب **رئيس الوزراء** ان السلطات المختصة هى التى شكلتها · وهو لم يوقع اتفاقية ١٨٩٩ · وتساءل عما اذا كان ثمة زعم بأن المحكمة أسىء اختيارها ·

وأجاب **زغلول باشا** ان أعضاء المحكمة من المصريين كانوا من صنائع الحكومة البريطانية يدينون لها بكل شىء ·

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كان المفروض أن يعين القضاة ممن يستفيدون مباشرة من سقوط النظام الحالى · ان القضايا التى تقدم للمحاكمة قضايا عسكرية ، تمرد وخرق للنظام العسكرى · فأى نوع من المحاكم ينظر هذه القضايا مدنية كانت أم عسكرية فى ظل الدستور المصرى ؟ ورئيس الوزراء مستعد أن يساند الاجابات التى يدلى بها زغلول ·

هذا صنف من القضايا ، ولكن هناك المدنى الذى أيد وأغرى المتمردين العسكريين · أين حوكم ؟ وهل زعم ان محاكم خاصة خارج القانون أو الدستور قد عقدت لمحاكمته ؟ اذا لم يكن حدث ذلك فليس هناك قط أساس للشكوى من السلطات البريطانية ·

وقد فهم ان **زغلول باشا** يعبر عن موافقة عامة ·

وقال **رئيس الوزراء** أنه ربما كان حدث سوء تفاهم بينهما فى الماضى

ولكنه كان دائما يتلاقى معهم فى نفس الطريق وكان دائمـــا مستقيما تماما ٠

وأجاب زغلول باشا انه يدرك تماما ان رئيس الوزراء شخصيا مستقيم دائما ٠

وأضاف رئيس الوزراء انه كان كذلك فظا للغاية ٠

وقال زغلول باشا ان ثقته فى رئيس الوزراء جعلته لا يستســـلم لمشاعره حينما تسلم خطابه بتاريخ ٢٣ أغسطس ٠

وقال رئيس الوزراء انه لاقى بعض الصعوبة فى التحكم فى مشاعره حينما قرأ بيان الحكومة المصرية ، وانه اذا لم يكن يعرف زغلولا شخصيا لكان خطابه صيغ فى عبارة أشد ٠

وقد عبر زغلول باشا عن أسفه لأن رئيس الوزراء انتقد بيـــان الحكومة المصرية وقرأه بتلك الروح ٠ وانه هو نفسه كان من الممكن أن ينقده بطريقة مخالفة تماما ٠ ولو كان فى مصر لما نشر البلاغ ٠ ولكنه كان ينشر مذكرات مستر كير نفسها ٠ اذ أشـــارت احداها الى فصيلتين بريطانيتين أرسلتا لحفظ النظام ، وذكرت الأخرى ان لم توجد فى الواقع قوات بريطانية ٠ وكان عليه أن يدع المصريين يصلون الى استنتاجهم ٠

وقال رئيس الوزراء انه للعمل بهذه الطريقة فلابد من اخفاء بعض الحقائق ٠

لقد تيقنت الحكومة المصرية في الوقت الذى نشرت فيه بلاغها بتاريخ ١٥ أغسطس ان القوات التى اطلقت النار على كتائب السكك الحديدية كانت قوات عربية برياسة ضابط مصرى ٠

وقال زغلول باشا انه اذا كانت المستندات قد نشرت بالنظام الذى سلمت به ، لفهم المصريون ان القوات البريطانية هى التى أطلقت النار ٠ وقد صححت الأخبار الواردة فيما بعد ـ بالطبع ـ هذا الأثر وبينت انها كانت ـ فى الحقيقة ـ قوات عربية ٠ وكان البيان الرسمى حسبما كتبت مسودته فى صالح الحكومة البريطانية الى حد ما ٠ انها لم تكن مسألة خداع ٠ لقد قالت الحكومة البريطانية ان القوات البريطانية قد أرسلت لغرض خاص ـ هو استعادة النظام ٠ وحينما حدث اطلاق النار أخيرا كان من الطبيعى استنتاج ان القوات البريطانية هى التى قامت بالضرب ٠

وقال **رئيس الوزراء** ان الفصيلتين البريطانيتين قامتا حقيقة بحفظ السلام • ولكن حدث ذلك بين فرق السكك الحديدية والقوات العربية التى كانت تحرسها •

وقال **زغلول باشا** انه لا يريد أن يتوغل فى الموضـــوع ولكنه لا يعتقد انه كان من الانصاف وصف الحكومة المصرية بما وصفت به ، وان فى حوزته قصاصة من « الديلى اكسبريس » فيها نص برقية من مراسلهم بالخرطوم (وقد أورد ذكر اسمه) ذكر ان ضابطا أبلغه(وأورد اسمه أيضا) انه أعطى الأمر باطلاق النار فى حالة الاثارة البالغة وحدها ومع الأسف •

وقال **رئيس الوزراء** انه لا يثق فى كلمة تظهر فى «الديلىاكسبريس» التى يقوم عليها مجموعة من أفراد يتسترون برداء من الاحترام ، حسب الاصطلاح الصحفى • وقال ذلك دون رغبة فى الصاق أى تهمة شخصية بمراسلهم فى السودان • وقد جرت معلوماته الى اظهار الحكومة المصرية عارفة بالحقائق ، ومع ذلك أصدرت بلاغها الرسمى الذى صيغ ـ اما خطأ أو عمدا ـ بطريقة تضلل الشعب المصرى • ان ذلك هو ما أثار مشاعره الى حد بعيد •

وقال **زغلول باشا** ان معلومات رئيس الوزراء ليست صحيحة •

وقال **رئيس الوزراء** ان ما يلفت النظر انه كان يجب أن تحتج دار المندوب السامى فور نشر البيان • وقد اتهمتنا الصحافة المصرية قبل ذلك النشر مباشرة باثارة الاضطراب لأهدافنا الخاصة وبقتل الوطنيين الأبرياء ، ثم جاء هذا البيان الرسمى • ثم تعمدت الحكومة المصرية ـ مع معرفتها جميع الحقائق ـ نشر ما يشعل المشـــاعر التى كانت أثارتهـا الصحافة فعلا •

وقال **زغلول باشا** كم كان من الأفضل لو نشرت الحكومة المصرية مراسلاتها مع دار المندوب السامى ، دون البيان الرسمى • انه يعتقد ان ذلك كان سيثير نقمة أشد •

وقال **رئيس الوزراء** ان ليست تلك هي المسألة • ان الحكومة المصرية تعلم جميع الحقائق • وتعلم ان الموضوع الهام فى المحادثات هو عطبرة ، ومع ذلك تركوا الجمهور عمدا يظن ان القوات البريطانية هى من أطلق النار •

وأعاد زغلول باشا ما يعتقده جازما ان كان واجبهم نشر الرسالة لا البيان ، حتى يصل الشعب المصرى الى نتيجة واحدة ، وهى انه ما دام اطلاق النار حدث بعد وصول القوات البريطانية ، فتكون هذه القوات هى من أطلق النار .

وقال رئيس الوزراء ان هذا التسليم يثبت حقه .

وقال زغلول باشا انه اذا فرضنا أن الحكومة المصرية لا تطمئن الى المعلومات المبلغة اليها ، فهل من الصواب اعتبارهم غير شرفاء ؟

وقال رئيس الوزراء انه يجب أن يدعه يقـــرأ معلوماته بطريقته الخاصة ، وليس من الضرورى أن يكون ذلك بنفس الطريقة التى يقرأ بها زغلول باشا معلوماته . فاذا افترضنا أن الحرس الاسكتلندى وجد هذا الصباح فى داوننج استريت من باب الاحتياط ، وقامت بعض الاضطرابات بعد وصول زغلول ، واستدعى رئيس الوزراء الحرس الايرلندى زيادة فى الأمن ، ونشر فى اليوم التالى بلاغ رسمى بأن الاضطرابات قامت وان القوات أطلقت النار وان زغلول باشا جرح لسوء الحظ ، فسيعتقد كل الناس ان الحرس الايرلندى هو الذى أصابه ، وربما كانوا هم فى الحقيقة من أنقذ حياته . ان بعض الحق كثيرا ما يكون باطلا متعمدا .

وقال زغلول باشا ان هناك درجتين : الخطأ أو الميل المتعمد للتضليل وهو يعتقد ان من الأمور الشاقة افتراض ان الحكومة المصرية صدرت عن هذا الدافع الثانى .

وقال رئيس الوزراء انه لابد أن يفترض ان الحكومة المصرية تتكون من رجال على جانب كبير من الذكاء .

وقال زغلول باشا انه حتى الأذكياء يخطئون أحيانا .

وقال رئيس الوزراء ان عليه أن يقدر ظروف الوقت فاذا لم يكن يذكر شىء فى الصحافة المصرية عن ١٤ أغسطس أو ما قبلها ، أو اذا كانت تعليقاتهم على الحوادث معتدلة ومنصفة ، فلم يكن لرئيس الوزراء أن يقول كلمة واحدة وعليه أن يفترض ان البيان كان غلطة .

وقال زغلول باشا انه كثيرا ما يحدث أن ينسى شخص احدى الحقائق مع علمه بها جميعا . فمثلا ذكر رئيس الوزراء فى أحد خطاباته الى زغلول ان زغلولا قــرر ألا يتفـــاوض ، بينما كان رئيس الوزراء نفســه هو من قرر ذلك فى الحقيقة .

رجع رئيس الوزراء الى نص خطـــابه المؤرخ ٢٣ أغسطس وقرأ الفقرة : « اننى مضطر على كره منى أن أفترض ان الحكومة المصرية متنبهة تماما الى هـــذه الاعتبارات وأنها تتـــابع سياقها الحالى لتمنع المفاوضات التى بدأت بيننـــا ·· انهم يقضـــون على الأساس الوحيـــد الذى يمكن أن تقـــوم عليه المفاوضات ، وأن المســـئولية بتمامها لتقع على الحكومة المصرية » · وقد أبعد زغلولا عن تصرفاتهم (الحكومة المصرية) · وأباح لنفسه أن يخاطبه كصديق خاص لا كعضو أو رئيس للحكومة المصرية · وان نص الجملة يفيد أنه يفترض رغبة كليهما فى المفاوضات · انه لم يقل أن الاساس الوحيد قد قضى عليه ولكن الحكومة المصرية كانت تعمل على القضاء عليه ـ وهناك اختلاف واضح فى التعبيرين ·

وقال زغلول باشا أنه يوجد سوء فهم آخر · ان رئيس الوزراء كتب وقال ان المفاوضات قد تجرى فى أواخر سبتمبر ، وأخبر زغلول اللورد اللنبى ان هذا الموعد يناسبه ، وانتظر أن يصله التاريخ المحدد ، ثم صدر بيان وزارة الخارجية يذكر أن زغلولا لم يجب أبدا دعوة رئيس الوزراء ، وأنه لم يعرف ما اذا كان اعتزم الحضور الى انجلترا أم لا ·

وقد أوضح رئيس الوزراء ان لم يكن له شأن بهذا البيان فان كان قد صـــدر من وزارة الخارجية ـ الأمر الذى يشك فيه كثـيرا ـ فانما يكون قد صدر وهو غائب عن لندن · وكثيرا ما تعلن الصحافة ان بيانات ما رسمية رغم عدم وجود شىء يتصف بهذا الوصف · ولا يستطيع زغلول تحديد متى صدر البيان ، هل صدر فى أغسطس أو أوائل سبتمبر · وهو لابد أن يتذكر أن كثيرا جدا من التصريحات حول نواياه أو ما يشبهها كانت تنتشر فى ذلك الوقت ·

وقال زغلول باشا ان الموقف يتلخص فى ثلاثة أمور : أولا ـ ان المسلم به أنه ليس هو الذى اتخذ القرار بعدم المفاوضة ، وثانيا ـ انه انتظر تحديد موعد ، فلم يتم الا بعد أن اقترح ترك البـاب مفتوحا · وثالثا ـ ان الحكومة المصرية التى يرأسها لم تكن مخادعة ·

وأجاب رئيس الوزراء انه بالنسبة للنقطة الأولى فقد كان كلاهما سواء · ان واحدا منهما لم يقرر عدم المفاوضة ولو أنه حذر زغلولا من أن الحوادث تجعل أمر المفاوضات صعبا · وهو على استعداد أن يقبل رأى زغلول فى النقطة الثانية · وأما فيما يختص بالنقطة الثالثة فقد أوضح

موقفه بأمانة تامة . وهو لا يزال عاجزا عن فهم كيف نشرت الحكومة المصرية ذلك البيان .

وقال **زغلول باشا** انه عاجز تماما عن أن يوافق على أن حكومته كانت بأية حال غير أمينة .

وقال **رئيس الوزراء** انه أوضح سبب استعماله العبارة التى قالها . ان زغلولا باشا لا يقدر على تقبلها ، وهكذا لابد أن تستقر الأمور . والنقطة التى صاغها رئيس الوزراء فى خطابه أن البيان كان غير أمين ومضللا . ومع كل ما فى الوجود من رغبة فى عدم الهجوم فانه لا يفهم ان البيان كان أى شىء آخر الا انه غير أمين . والآن فان هناك نقطة رابعة وهى أنه هو وزغلول قد تلاقيا أخيرا .

وافق **زغلول باشا** ولكنه قال انه لا يزال يأسف أن رئيس الوزراء يعتبر نفسه يخاطب رئيس حكومة غير أمينة .

وقال **رئيس الوزراء** (لا) ان ما قاله كان عن بيان غير أمين .

وقال **زغلول باشا** ان الصفة لا تنطبق اذن على زملائه .

وقال **رئيس الوزراء** انه من الواضح تماما انه كان يشير الى البيان .

وألح **زغلول باشا** الى أنه لا يمكنه العمل أبدا مع حكومة غير أمينة .

وأجاب **رئيس الوزراء** انه متأكد أنه لا يمكنه ذلك .

وقال **زغلول باشا** انه قال ما فيه الكفاية وبوده أن يرى رئيس الوزراء مقتنعا .

وقال **رئيس الوزراء** ان زغلول باشا قد أوضح موقفه وهو يأمل أن يتحقق زغلول من أن شعوره (شعور رئيس الوزراء) عند الاطلاع على البيان كان شعورا بالغ السخط . واذا كان قد شعر أن زغلولا باشا مسئول عنه فما كان فى وسعه أن يكن له ثقة بعد ذلك .

وقال **زغلول باشا** ان رئيس الوزراء قد غضب بسبب البيان ، وانه مستعد أن تقف المسألة عند هذا الحد .

وقد عمل الترتيب بعد ذلك أن يعقد اجتماع آخر ، فى اليوم التالى اذا أمكن ، على أن يقرر ذلك فى فترة بعد الظهيرة .

وقد ووفق على القرار التالى للصحافة وانتهت الجلسة فى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر ٠

« عقد اجتماع هذا الصباح فى ١٠ داونج ستريت بين صـــاحب الدولة سعد زغلول باشا ورئيس الوزراء ٠ وكانت المباحثات ذات طبيعة تمهيدية قصد بها جلاء موقف كل من الحـــكومتين البريطانية والمصرية فيما يتعلق بمختلف وجوه سوء التفاهم التى كانت تنشأ بين حين وآخر منذ وجهت الدعوة الأولى الى زغلول باشا فى أبريل ٠ وقد تقرر عقـــد اجتماع لاحق » ٠

(٣)

من المستر ماكدونالد الى زغلول باشا

وزارة الخارجية فى ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

لقد سعدت بأن محادثاتنا الودية الطويلة التى جرت هذا الصباح ، قد مكنتنا من اقامة علاقة شخصية وثيقة كنت أقدر دائما أنهـــا لازمة للوصول الى تسوية مرضية بين بلدينا ٠

وأشعر أنه فى لقائنا القادم ، الذى أقترح أن ينعقد هنا فى الثانية والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ، سنحاول أن نعالج المشاكل الرئيسية التى نرغب رغبة صادقة أن نجد لها حلا ٠ ومع مراعاة هذا الأمر فانه ليسعدنى أن أسمع وأن أبحث أى الاقتراحات قد ترغب دولتكم فى طرحها للتوفيق بين المطالب المصرية المشروعة ، وبين المسئوليات البريطانية التى يتعين على النهوض بها ٠

وفى تشكيل هذه المقترحات ، يلزم أن أرجـــو دولتكم أن تتذكروا ــ كما أبلغتكم هذا الصباح ــ أنه من المستحيل على اطلاقا الموافقة على أى اقتراح يتعارض مع انجاز ما تعهدت به الحكومة البريطانية للسودانيين أو يمنعنا من ضمان استمرار سياسة التطور الداخلى والتهدئة التى نعتبر مسئولين عنها دواما وبمثل النجاح الحاصل ٠

وانى أتطلع الى لقـــائكم اذا تلاءم هــذا الموعد مع راحتـــكم وتأكد أننى ٠٠ الخ ٠٠ الخ

ج٠ رامزى ماكدونالد

من زغلول باشـــا الى المســـتر ماكدونالد (تسلم فى وزارة الخارجيـــة ١ أكتوبر)

فندق كلاردج شارع بروك

٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

يسرنى كل السرور أن الحظ ما كان لاجتماعنا من نتـــائج سعيدة باقامة اتصال شخصى وثيق مرغوب فيه بين شخصينا ٠ وأننى سعيد بالمثل ، لما فهمته من اقتراحكم التبكير بالمفاوضة من أن سوء الفهم الذى نشأ أخيرا بين حكومتينا قد تبدد ٠

وعلى كل حال فانه يلزمنى أن أسجل أسفى العميق من أن الاقتراحات المبينة فى خطابكم لا تتفق مع ما تحمله المراسلات المتبادلة بيننا مباشرة أو عن طريق اللورد اللنبى ٠

وكان المفهوم بيننا أن المفاوضات ستكون حرة وغير مقيـــدة ، وأن حقيقة اشتراكنا فيها لا تجحف ، بأى حال ، بالحقوق المصرية ٠

ان القيود المعروضة على المفاوضات الحرة كما يقررها خطابكم ، على الأقل فيما يختص بالسودان ، قد تخطت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أيدته حكومتكم ورفض من جانبى ٠

وفى ظل هذه الظروف ، يؤسفنى أنه على الرغم من رغبتى المخلصة الصادقة لاقامة اتفاق ودى بين بلدينا ، فمن المســـتحيل اطلاقا على أن أتفاوض على هذه الأسس ، وأن أخضع للقيود المبينة فى خطابك ٠

وانى آمل ، على أى حال ، أن تسنح فرصة أخرى لنجتمع ونبحث ، على قدم المساواة ، أحسن الوسائل الموصلة الى تسوية ودية بين بلدينا ٠

ولا زلت الخ ٠٠ الخ

س٠ زغلول

من المستر ماكدونالد الى زغلول باشا

وزارة الخارجية فى ٢٦ سبتمبر ١٩٢٤

عزيزى رئيس الوزراء

أتقدم لدولتكم بالشكر على خطابكم المؤرخ ٢٦ الجارى * وبغير التعرض لمحتوياته التى لا أظن أنها تقوم على أساس ما قصدت كتابته ، فانى أفترض أنك مستعد لمواصلة محادثاتنا ، وانك توافق على اقتراحى لعقد اجتماع يوم الاثنين فى الثانية والنصف مساء ، بعد الغذاء الذى آمل أن تسعدنى فيه رؤيتك .

وتأكد أننى .. الخ .. الخ .

ج. رامزى ماك دونالد

* * *

محضر الجلسة الثانية المنعقدة فى ١٠ داوننج ستريث فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤ فى الساعة الخامسة مساء .

حضر الاجتماع رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، والمستر سلبى والمستر مورى .

تأسف **زغلول باشا** أن جاءت زيارته فى وقت انشغال رئيس الوزراء .

وقال **رئيس الوزراء** انه يأسف بالمثل ولكن متى يمكن أن يتوقع ألا يكون مشغولا ؟

وقال **زغلول باشا** حين لا تكون هناك مسألة ايرلندية ولا معاهدة روسية تقلقان باله .

---

* من المستر كير الى المستر ماك دونالد (تسلم فى ٢٩ سبتمبر) (رقم ٣١٨) الاسكندرية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٢٤ (بالبرق)

أبلغ زغلول باشا الملك فؤاد أن اجتماعه بكم يوم ٢٥ سبتمبر كان مرضيا ، وانه ليس فاقد الرجاء فى أن تكون المفاوضات ممكنة .

وقال رئيس الوزراء ان عليه أن يتناول الأمور كما وجدها ، وسيمر وقت طويل قبل أن يتمكن من أن يعتبر وقته ملكا له · وبوده أن يوضح أن عبارات خطابه المؤرخ ٢٥ سبتمبر لا تعني قط ما يبدو أن زغلولا باشا قد فهمه منها · فاذا كان زغلول باشا يريد ابلاغه أن الرأى العام المصرى ألزمه باتخاذ موقف معين ، فان رئيس الوزراء لا يعتبر نفسه مقيدا بذلك أكثر مما ينوى الزام زغلول به ، مما يأخذه رئيس الوزراء فى اعتباره من المؤثرات ، وكلاهما خاضع للقيود التى يفرضها عليهما الرأى العام لديه ، وليس أى منهما فى موقف يسمح له بفرض أى قيود على الآخر · وعلى هذا الأساس فهو مستعد أن يصغى لما يريد زغلول قوله ·

وقال زغلول باشا ان مفهومه عن المفاوضات يعنى أن شخصين تقابلا لمناقشة مسألة ما على أساس المساواة التامة · لقد فهم من خطاب رئيس الوزراء أنه (زغلول) مطلوب منه صياغة اقتراحات تراعى الوضع البريطانى فى مصر ، وساعتها يزن رئيس الوزراء اقتراحاته (زغلول) ويقدرها · والاجراء الصحيح فى رأى زغلول أن تطرح المشكلة أولا ثم يبحثها الجانبان على قدم المساواة · والحادث من الناحية العملية أنه محظور عليه التقدم بأى اقتراحات ، مادام أنه لا يرد ذكر السودان حتى تفرض القيود فورا ·

وقال رئيس الوزراء انه كتب خطابه بوضوح لكى يحدد المشكلة ، وليضعها على بساط البحث ، لا ليحد من حرية زغلول ·

وقال زغلول باشا انه يكتفى بهذا التوضيح ·

واستفسر رئيس الوزراء عما اذا كانا بلغا درجة يستطيع فيها زغلول باشا أن يذكر ما يقترحه عن السودان ·

وقال زغلول باشا انه لا يريد أن يصل الى هذه المسألة الآن ، وما يريد معرفته هو هل تبدد سوء الفهم بخصوص مصر ولم يبق ما يأسف له رئيس الوزراء ·

وقال رئيس الوزراء أن الاقتراح الأخير فضفاض الى حد ما ، وفى رأيه أن سوء الفهم قد تبدد الى درجة أنهم صاروا فى موقف يسمح لهم بمعالجة المشاكل الكبرى وهو على استعداد تام للبدء ان كان زغلول مستعدا بالمثل ·

وتساءل زغلول باشا هل يفهم فى هذه الظروف وبغض النظر عن

المشاكل الكبرى ، انه لا يوجد خلاف آخر معلق بين الحكومتين المصرية والبريطانية .

وقال **رئيس الوزراء** ان هناك التحفظات الأربعة وأى شيء آخر يرغب زغلول باشا فى اثارته .

وكرر **زغلول باشا** أنه يرغب فى **الاطمئنان أن سوء الفهم قد تبدد** .
وتساءل **رئيس الوزراء** عما يعتزم زغلول باشا بالضبط أو ماذا يريد .

وأجاب **زغلول باشا** ان ما يدور فى رأسه هو المسائل المشار اليها فى خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٣ أغسطس ، **فهل هذه المسائل التى** سببت أسف رئيس الوزراء قد أزيلت الآن الى الحد المرضى .

وقال **رئيس الوزراء** انه لابد من جلاء هذه المسألة تماما . الى أى **الأحداث يشير زغلول باشا ؟**

وافترض **زغلول باشا أن رئيس الوزراء يشير الى خطابه الخاص** .

وكرر **رئيس الوزراء** استفساره « الى أى الأحداث يشير زغلول باشا ؟ »

فأجاب **زغلول باشا** انه كانت هناك نقاط أربع : ـ

١ ـ المسائل المذكورة بصورة عامة .

٢ ـ **تخلص الحكومة المصرية من كل المسئوليات عن حوادث السودان** ووقوع تلك المسئوليات على كاهل **بريطانيا العظمى** .

٣ ـ **بيان الحكومة المصرية** .

٤ ـ **تصريحاته الخاصة فى البرلمان** .

وتساءل **رئيس الوزراء** اذا ما كانوا **فعلا يتكلمون عن أشياء جوهرية** أم أنهم فقط يحومون حول الموضوع . **ان جميع هذه الموضوعات قد درست** فى لقائهم الأخير ، وهو راض أن يتركها **فى هذا الوضع . فهل زغلول** كذلك ؟ .

وقال **زغلول باشا** انه راض أيضا **اللهم الا عن التحفظ الخاص** بالسودان .

وتساءل **رئيس الوزراء** « أى تحفظ » ؟

وأجاب زغلول باشا انها النقطة التى ذكرت فى مناقشتهم الأخيرة والتى أكدها خطاب رئيس الوزراء المؤرخ ٢٥ سبتمبر ومفادها أنه يستحيل على الحكومة البريطانية أن تتنازل عن مسئولياتها ٠

وقال **رئيس الوزراء** ان هذه لم تكن نقطة سوء فهم ، بل كانت نقطة مفاوضات ٠ فهل زغلول باشا مستعد لمناقشتها ؟

وقال **زغلول باشا** انه وقد انجلت جميع النقاط التى أسيء فهمها فهو مستعد تماماً لبدء المناقشات ٠

وسأل **رئيس الوزراء** عما اذا كان زغلول مستعدا للافصـــــاح عن موقفه ، فهو مستعد بدوره أن يدلى لزغلول باشا برأيه ٠

وقال **زغلول باشا** ان عليهم أن يتبعوا النظام الطبيعى للأشياء وأن يبدأوا بالحديث عن مصر ثم يناقشون مسألة السودان فيما بعد ٠

وقال **رئيس الوزراء** ان مسألة السودان مسألة عاجلة ، وان الأحداث تتوالى بسرعة وتلح فى طلب الحل ، وليس الأمر كذلك بخصوص مصر ٠

وكرر **زغلول باشا** انه لا يريد قلب النظام الطبيعى للأشياء ٠

وأوضح **رئيس الوزراء** أنه ما كان ليخفى أمرا عن زغلول ، وعليه أن يعالج الموقف فى السودان من يوم الى آخر ٠ ولا يمكنه أن يتركه معلقا الى مالا نهاية ، وهو يريد أن يعرف دون توان ، هل يمكن أن يصلا الى اتفاق بشأنه ٠ وتساءل عما اذا كان زغلول مستعدا أن يصل بالمناقشة الى مثل هذا الاتفاق ٠

وأكد **زغلول باشا** لرئيس الوزراء أنه لا يرتاب فى احتياله بلوغ هذا الوضع ٠ وأنه يثق فى كونه مخلصا كاخلاصه هو لهذه المسألة ، والخلاف الوحيد بينهما هو مجرد تباين فى الرأى ٠ اذ يريد رئيس الوزراء أن يبدأ بالسودان ويريد هو أن يبدأ بمصر ٠

وقال **رئيس الوزراء** ان عبارة « النظام الطبيعى » لا تعنى شيئا فى نظره ٠

وقال **زغلول باشا** انه اذا كان لا خلاف بين الأمرين فى رأى رئيس

الوزراء ، واذا كان من رأى زغلول أن تبدأ المناقشة بمصر ، فلم يرفض رئيس الوزراء أن ينزل على رأيه ؟ .

وقال رئيس الوزراء انه منذ تولى زغلول الوزارة ، كانت حكومة صاحب الجلالة تتسلم عشرين رسالة عن السودان مقابل كل رسالة عن مصر ، مما جعله يتصور أن مسألة السودان هى ما يشد اهتمام زغـلول باشا .

وقال زغلول باشا ان السودان لا يزال يعتبر في مصر حتى اليوم أكثر أهمية من أية مسألة أخرى . فهل ثمة فرصة لايجاد حل له ؟ .

وقال رئيس الوزراء ان أى اتفاق يصلان اليه يجب أن يشمل كلا من مصر والسودان . وقد يفشلان في واحدة أو أخرى ، وفي هذه الحالة لن يكون ثمة اتفاق .

ورجا زغلول باشا أن تبدأ المناقشات بمصر .

وقال رئيس الوزراء انه سحب اعتراضه وأنه يسأل زغلول باشا عن اقتراحاته .

وأجاب زغلول باشا ان مصر بيته . وان البيت له .

وقال رئيس الوزراء ان لبريطانيا مصالح هناك .

وتساءل زغلول باشا عن تلك المصالح وأية ضمانات يطلبها رئيس الوزراء من أجلها .

وقال رئيس الوزراء ان عليهم أن يعتبروا بالأمر الواقع ، وقد احتفظ بالأمر الواقع للمفارضات ، لقد وصف زغلول باشا مصر بأنها « منزله » . ما معنى هذه العبارة ازاء الأمر الواقع ؟ وما التغيرات التى يجب أن تحدث حتى يرضى زغلول باشا ؟ .

وقال زغلول باشا ان الأمر الواقع يشكل وضعا شاذا ، والوضـــع الطبيعى أن تكون « مصر للمصريين » . فلم يتكلم رئيس الوزراء عن الأمر الواقع ؟ .

وقال رئيس الوزراء انه يجب أن يكونوا ذوى نظرة عملية . فما هى التغييرات التى يريد زغلول باشا أن يراها نافذة فى الأمر الواقع ؟ .

وأجاب زغلول باشا أنه يريد أن تكون مصر مستقلة .

وقال **رئيس الوزراء** أنه لا حاجة بزغلول باشا أن يؤكد ذلك له . انه يريد أن يعرف نقطة نقطة . فمثلا فيما يتعلق بالوضع العسكرى ، والتغييرات المتعددة التى يريدها زغلول باشا .

وقال **زغلول باشا** ان للبريطانيين جيشا فى مصر وهو يريد انسحابه .

وتساءل **رئيس الوزراء** عما يريد أيضا . انه لم يعش فى القاهرة ولم يكن مصريا ، لقد علم أن الأمر الواقع غير مقبول لدى زغلول ، ولكنه يريد أن يعرف تماما ما على الحكومة البريطانية أن تصنعه لتحقق أمانى المصريين فى الاستقلال . وعلى فرض أن الجيش البريطانى قد انسحب فهل هذا كل ما كان هنالك ؟ انه يريد أن يعرف الموقف بدقة نقطة نقطة .

وأجاب **زغلول باشا** أنه سبق له ذكر النقطة الأولى (عن الجيش) . أما النقطة الثانية فهى وجوب ألا تمارس الحكومة البريطانية أى نوع من الرقابة على الحكومة المصرية .

وقد طلب **رئيس الوزراء** مثالا لهذه الرقابة .

وقال **زغلول باشا** ان هناك المستشار المالى والمستشار القضائى مثلهما كالجيش الذى سلفت الاشارة اليه .

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كان يريد اقصاء المستشارين المالى والقضائى .

ورد **زغلول باشا** بالايجاب .

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كان ثمة نوع آخر من الرقابة يريد رفعه .

وقال **زغلول باشا** ان العلاقات بين مصر والدول الأجنبية مقيدة باخطار حكومة صاحب الجلالة الى الدول الأجنبية (١٥ مارس ١٩٢٢) . كما أن المندوب السامى يجب أن يكون مجرد وزير كغيره من الممثلين الدبلوماسيين .

وقال **رئيس الوزراء** انه يريد أن يعرف بالضبط أين يقفون . النقطة الأولى هى الجيش . والنقطة الثانية هى الرقابة . واذا كان زغلول باشا نسى تفاصيل ، فيسهل اضافتها الى الثبت . وهو لا يريد محاسبته على كل كلمة قالها . والآن ما هى النقطة الثالثة ؟ .

وأجاب **زغلول باشا** انه لا يمكنه أن يتذكر عفوا لخاطر كل نقطة ، ولكنه بصفة عامة يريد أن يختفى كل أثر للرقابة البريطانية .

وقال **رئيس الوزراء** انه أراد أن يعرف بالضبط أين موضع الألم .

وقال **زغلول باشا** ان حكومة صاحب الجلالة يجب أن تتنـــازل عن دعواها حماية الأجانب فى مصر ، والأقليات وقناة السويس (المواصلات) .

وتساءل **رئيس الوزراء** عمـــا اذا كان من لوازم مطلب الاستقلال للمصريين حقا ، ألا يكون لحكومة صاحب الجلالة شأن البتة بحماية القناة .

وأجاب **زغلول باشا** « اطلاقا » .

وقال **رئيس الوزراء** انه يأسف لسماع ذلك .

وقال **زغلول باشا** انه يأسف لذلك هو الآخر .

وسأل **رئيس الوزراء** عما اذا كان ثمة نقاط أخرى .

وسأل **زغلول باشا** أليست القناة أيضا فى مصر ؟ .

وقال **رئيس الوزراء** ان كثيرا من الدول قامت حمايتها على اتفاقيات خاصة .

وقال **زغلول باشا** انه يرحب بأى حل يقوم على هذه الأسس . وفى رأيه أنه يمكن جعل القناة دولية .

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كان قد ذكر جميع المطالب المصرية . وعلى فرض الاستجابة لكل هذه الطلبات فهل تكتفى مصر ؟ .

وأجاب **زغلول باشا** أن هذا كل ما هنالك حتى الآن .

وقال **رئيس الوزراء** انه لا يصر على طلب اجابة فورية فى الحال ، ولكنه يريد أن يعرف ما اذا كانت الحكومة المصرية مستعدة لعقد معـــاهدة مع حكومة صاحب الجلالة على أسس الاتفاق التى ناقشها أعضاء من الوفد معه حينما كان فى القاهرة ، أيرضى زغلول باشا أن يناقش معاهدة كهذه معه أم أنه لا يرى قيام رباط بين بريطانيا العظمى ومصر أوثق مما يكون بين مصر وروسيا أو الصين مثلا ؟ .

وأجاب **زغلول باشا** أنه يريد مخلصا أن يعقد تحالفـــا خاصا مع بريطانيا العظمى .

وأراد رئيس الوزراء أن يكون واضحا تماما فى هذه النقطة .

وأجاب زغلول باشا أنه اذا كانت حكومة صاحب الجلالة راغبة فى ذلك ، فهو راغب فيه أيضا .

وقال رئيس الوزراء ان هذه هى النقطة الأساسية عنده ، وهو لا يريد من زغلول باشا أن يلتزم فى الحال بلا أو نعم . وليعلم زغلول باشا أنه ربما أمكنه كسب تأييد كبير فى البرلمان ، اذا استطاع أن يؤكد لهم أن مصر وبريطانيا العظمى قد ارتبطتا بمعاهدة من هذا النوع الذى يقيم بين البلدين فعلا علاقات خاصة من الصداقة الطيبة ، فهل يريد مثل هذه المعاهدة ؟ .

ورد زغلول باشا بالايجاب .

وقال رئيس الوزراء أنهم يجب أن يكونوا معا على جانب كبير من الصراحة . فقد تتعرض المواصلات البريطانية لخطر جسيم اذا تدخلت دولة أجنبية وغزت مصر ، أو اذا استطاعت بالمناورات الدبلوماسية أن تضع مصر رهينة فى بعض من ألاعيب السياسة الدولية التى تمارس ضد المصالح البريطانية . لقد أوضح تماما ما يعترضه من مصاعب فى هذا المجال .

وأجاب زغلول باشا أن تحالفا بين مصر وبريطانيا العظمى يكفى ضمانا ضد هذه المخاوف .

وقال رئيس الوزراء ان مثل هذا التحالف يزيل الكثير من مصاعبه اذا غطى النقاط الجوهرية من الاحتياجات البريطانية . ويظهر له أن ما يلزم السعى اليه هو نوع هذا التحالف . فاذا أمكن الوصول لنوع من الاتفاق بغير أدنى التزام على الطرفين ، ففى الامكان الرجوع الى النقاط الأخرى التى ظلت دون حل .

وقال زغلول باشا ان أول ما يعملونه هو ايجاد أساس لمثل هذا التحالف .

وقال رئيس الوزراء ان هذا هو الهدف الذى كان يرنو اليه باستمرار . فهل لدى زغلول باشا فى انجلترا من يستطيع مع بعض الأعضاء من مكتب رئيس الوزراء أن يتحرى طبيعة المعاهدة المقترحة دون التزام رئيس الوزراء أو زغلول بأى شىء منها ؟ .

وتساءل زغلول باشا عن نوع الخبراء الذين يعنيهم رئيس الوزراء .

وقال **رئيس الوزراء** انه يرى أن الدكتور محمود (حامد محمود) يعرف ما يدور فى ذهن زغلول باشا ويمكنه أن يمضي فى اعداد المعاهدة المقترحة مع المستر مورى . وهو لا يتوقع لهما اتفاقا سريعا ، ولكنهما سيعملان من أجل رئيس الوزراء وزغلول باشا مما يوفر لهما الكثير من الوقت والجهد .

وقال **زغلول باشا** انه لايرى أن يقصر هذا العمل على المرؤوسين . وعلى رئيس الوزراء وعليه هو نفسه أن يقوما به معا اذ أن تدخل المرؤوسين سيعقد الأمر .

وقال **رئيس الوزراء** أنه وزغلول باشا لن يسمحا بحدوث ذلك . ان زغلول باشا رغم كل المعوقات التى تؤثر عليه فى انجلترا ، له ميزة عظيمة وهى أنه يفكر فى شيء واحد فقط ، بينما رئيس الوزراء لديه جميع أنواع المشاكل الملحة التى لا يمكنه اهمالها . وهو يفكر فى امكان ترك مسألة المعاهدة قليلا للجنة تقوم بها ، مما يوفر له ولزغلول وقتا ثمينا جدا .

وقال **زغلول باشا** انه فى مثل هذه الظروف يتخلى عن اعتراضه .

وأوضح **رئيس الوزراء** أنه سيعقد اجتماع خاص لاحدى اللجان يوم الخمس لتبدى المشورة فى بعض النقاط التى أثارها زغلول باشا . وعليه أن يناقش مستشاريه ويرى بالضبط الى أى مدى يمكنه أن يسير ، لأن عليه أن يراعى الرأى العام تماما ، شأنه فى ذلك شأن زغلول . وفى هذه الظروف لا يمكنه أن يلتقى بزغلول ثانية قبل يوم الخميس ، واقترح موعدا فى العاشرة من صباح الجمعة القادم .

وقد وافق **زغلول باشا** على هذا الترتيب .

وقال **رئيس الوزراء** انه قبل أن ينفضوا يجب أن يقول كلمة عن السودان . فان البرلمان سوف ينعقد فى اليوم التالى وربما يطلب منه الاجابة على بعض الأسئلة . وهو لا يريد أن يقول أى شيء يزيد الصعاب ، وربما كان هو ذلك أحد الأسباب التى جعلته يفضل أن يزيل مسألة السودان بأقل تراخ ممكن . فالبرلمان مملوء بالفضول وكثيرون يطيب لهم أن تنتهى المحادثات دون نتيجة . .

وقال زغلول باشا ان كلا منهما ، هو ورئيس الوزراء • يعرف جيدا كيف يروغ من الأسئلة •

وقال رئيس الوزراء أنه ليس متأكدا من أن أيا منهما قد نجح فى ذلك تماما فى الماضى •

وقد استفهم مستر مورى عما اذا كان ، فى محادثاته المقترحة مع الدكتور - محمود - يجب أن يصطحب أحدا من وزارة الحربية ومن وزارة الطيران • وذكر رئيس الوزراء أنه سبق أن وعد باصطحاب مستشار عسكرى فى أى مفاوضات تحدث • وعبر عن الرأى القائل أنه اذا كانت جرت مناقشات غير رسمية بينه وبين الدكتور محمود دون حضور أحد من هؤلاء المستشارين فربما شعرت المصالح الحكومية الأخرى أن الأمور تجرى خلف ظهورها •

وبعد مناقشات أخرى تقرر ألا تجرى المحادثات المقترحة مع الدكتور محمود الا بعد محادثات يوم الجمعة •

واتفق أن يقدم البلاغ الرسمى التالى الى الصحف :

« جرت مناقشات أخرى اليوم بين صاحب الدولة زغلول باشا ورئيس الوزراء ، واتفق على أن تواصل فى صباح الجمعة » •

★★★

وزارة الخارجية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٤

من المستر كير الى المستر ماكدونالد - (تسلم فى ٢٥ سبتمبر)

(رقم ٣١٣)

(بالبرق)　　　　الاسكندرية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤

ولو أن زغلولا فى خطابه اليكم بتاريخ ٢٩ أغسطس قال ان المفاوضات المتوقعة لا يمكن أن تتم ، الا أننى فهمت من الملك فؤاد ، الذى هو على صلة وثيقة به ، أن زغلولا لا يزال يأمل أن تتطور محادثاته معكم الى مفاوضات • ويشاركه فى هذا الأمل بحرارة الملك فؤاد الذى بعث الى برسالة يطلب منى أن أرجوك أن تشجع زغلولا ما أمكنك •

ان رأى الملك فؤاد فى المفاوضات أن مصر قد حصلت فعلا على ٨٠٪

من استقلالها . ومن العشرين فى المئة الباقية يجب على زغلول (ومن المحتمل أنه يرغب) أن يقنع نفسه بثمانية أو عشرة فى المائة . وقد أوحي هو بهذا الرأى الى زغلول مشددا .

ان افتراض أن زغلولا كان ولا يزال يتوق حقيقة للتفاوض قد أكدته التقارير التى وصلتنى من مصادر سرية . وبقدر ما يمكننى أن أحكم على الأمور ، فان رأى الزغلوليين الذى كان مكتئبا للأخبار القائلة أن زغلولا قد أغفل زيارته الى لندن ، أصبح الآن متفـــائلا ومرتقبا وليس فى موقف عدائى . ويبدو أن قادة الحزب والصحافة يقدرون أنه لا يحصل على كثير مما يأمل الحصول عليه وبخاصة فيما يتعلق بالسودان وهم يهيئون أتباعهم لذلك فى حيطة . ولكنى أشـــك فى أنه قد تحقق الى مدى كبير من أنه سيفشل فى تنفيذ آماله المعقودة .

وبأوضح المعانى فانه من المعتقد ، على أى حال ، أنه لن يرجع خالى الوفاض . ان حالة القائم بأعمال رئيس الوزراء وهيئة الوزارة ، كما قيل لى ، غير محدودة الآمال .

ان العناصر المحافظة فى البلاد والتى يمثلها بصفة أساسية حزب عدلى الذى هو قليل الأهمية السياسية فى الوقت الحاضر ، يقال ان لديهم الأمل فى أن يفشل زغلول ولو أنهم يرجون له خلال صحافتهم النجاح . وانما يحرك هذا الوضع من جهة دوافع شخصية ، ومن جهة أخرى فانه يعكس التذمر المتزايد فى البلاد من نظم الادارة فى العهد القائم .

أما الحزب الوطنى فانه مســـتمر فى النقـــد المرير لأى محادثات أو مفاوضات ، وربما يعتمد عليه فى معاداة أى اتفاقية يمكن تصورها .

(٤)

رقم ٢٢٢

مذكرة بشأن مشروع اتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر

ان الموجز المرافق لمشروع الاتفاقية بين بريطانيا العظمى ومصر قد أعد وفقا للتعليمات الشفهية للوزير ٠

ومن جهة الشكل فانها تتبع مقـــدمة اتفاقية ١٨٩٩ الانجليزية المصرية ، دون ما يتبع عادة فى المعاهدات الدولية ٠

ولا يشير المشروع البتة لخدمة قروض الجزية ٠ والاغفال متعمد ، بسبب ادراك أنه فى حالة استعداد زغلول باشا لتوقيع معاهدة وفقا لهذه الأسس ، وهو احتمال بعيـــد ، فان الأفضل أن يكون التسليم بقروض الجزية مسطورا فى مذكرات غير رسمية متبادلة بدل أن يبدو الاتفاق بشأنها بارزا فى أحد بنود معاهدة رسمية ٠

وهناك نقطة أو نقطتان لم تذكرا فى مشروع المعاهدة وان أهميتها جديرة بالاعتبار رغم كونها نقاطا ثانوية :

(أ) أهمية منع خطوط الكابلات البحرية الاجنبية من الحصـــول على حق الرسو فى مصر ٠ ويمكن ضمان ذلك بمد الاحتكار الذى تتمتع به حاليا الشركة الشرقية للبرق التى ينتهى امتيازها فى ١٩٣٢ ٠

(ب) أهمية تأمين الفنارات المصرية على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، والبحر الأحمر بصفة خاصة ، وذلك بالاعتناء بها وتزويدها بموظفين يعتمد عليهم ٠

(ج) وضع الدولة وسلطانها القضائى على أفراد قوات حضرة صاحب الجلالة فى الأراضى المصرية غرب قناة السويس .

وكان الشعور العام أن اضافة بنود جديدة لتغطى النقط المذكورة ، قد يثقل ما كان مزمعا أن يكون مجرد اطار للمعاهدة ، وهى تمثل الحد الأدنى الذى لا يقبل الانقاص فى ارضاء الاحتياجات البريطانية بغير تفريط فيما تفرضه هذه الاحتياجات على الاستقلال التام من قيود .

وزارة الخارجية فى ١ أكتوبر ١٩٢٤ .

مرفق رقم ٢٢٢

مشروع اتفاقية بين حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة المصرية ٠

حيث أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة جلالة الملك فؤاد تعترفان أن مصالح بلديهما تتطلب قيام علاقات وثيقة وودية بينهما على الدوام ٠

وحيث أنهما تقدران أن هذه الغاية تتحقق على خير وجه بابرام معاهدة للتحالف ٠

لذلك اتفق الموقعان على هذا وأعلنا بما لهما من التفويض اللازم فى هذا الشأن ما يلى : ـ

المادة ١

تساعد حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية كما كان الحال فى الماضى الحكومة المصرية فى الدفاع عن وحدة الأراضى المصرية ضد العدوان ٠

المادة ٢

تمد الحكومة المصرية الحكومة البريطانية داخل الأراضى المصرية فى وقت توتر العلاقات، أو فى حالة الحرب ـ حتى ولو لم تهدد وحدة الأراضى المصرية ـ بكافة التسهيلات والمساعدات التى يقدمها على النحو اللائق حليف لحليفه أثناء حرب يشترك فيها كلاهما٠

تعطينا هذه المادة سلطات واسعة ولكنها موضوعة على نحو يعزز الحكومة المصرية بالوسائل التى تبرر موقفها امام انتقادات الوطنيين بسبب موافقتها ايانا على ممارسة تلك السلطات ٠

المادة ٣

تيسيراً للتعاون الانجليزى المصرى فى جميع الأوقات وخاصة فى حالة (احتمال الطوارىء) تعمل الحكومة المصرية بالتشاور والاتفاق مع حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية تحقيقا للأغراض الآتية :

(أ) شراء الأسلحة والمعدات المطلوبة من وقت الى آخر للقوات المسلحة المصرية بجميع أنواعها .

(ب) تشغيل غير المصريين من الضباط والمعلمين والموظفين الذين تراهم الحكومة المصرية ضروريين لتدريب العاملين بها من عسكريين ومدنيين .

(جـ) تأجير الأراضى الواقعة بين قناة السويس والحدود الجنوبية الغربية لفلسطين بما يشمل شبه جزيرة سيناء كلها ، لحكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية مقابل مبلغ سنوى قيمته ٠٠ جنيها انجليزيا .

(د) عمل الترتيبات لما يتخذ من الاجراءات الوقائية التى تعتبر ضرورية لحماية الأراضى المصرية فى حالة توتر العلاقات بين بريطانيا العظمى وبين أية دولة أو دول أخرى .

وضعت هذه المادة لمنع الجيش المصرى والادارة المدنية من الخضوع للنفوذ الأجنبى ، تتضمن فيما تتضمن هذه العبارة حلا لمشكلة سكة حديد القنطرة ــ رفح التى تعلق عليها وزارتا الطيران والمستعمرات اهمية كبرى .

وضعت هذه العبارة بصفة خاصة لمواجهة ضرورة الرقابة على البريد والبرق .

المادة ٤

وحتى لا يعترى استقلال مصر أى صدع ، توافق حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، فى غير الظروف والأحوال المحددة فى المادتين ١ ، ٢ ، ألا تبقى قوات بريطانية ولا مؤسسات عسكرية بريطانية ولا محطات لاسلكية فوق الأراضى المصرية غير ما تحدده المادة الثالثة

(جـ) وذلك عدا ما ينص عليه فيما يلى : ومع ذلك فان الحكومة المصرية تسمح باستخدام المطارات وأعمدة الارساء ومصانع الغاز والتجهيزات اللاسلكية غربى قناة السويس وما جاورها ، وتقدم التسهيلات اللازمة للهبوط والصعود دون جمارك ولا تكاليف أخرى فى الموانى المصرية ، وكذلك الانتقال الى هذه الموانى ومنها بواسطة سكك الحديد الحكومية بنصف الأجور العادية المفروضة فى الوقت الحاضر من الموانى المصرية الخاصة بالتموينات ، وكذلك الرجال فى طريقهم من والى القوات البريطانية المتواجدة فى الأراضى المذكورة .

المادة ٥

تستولى الحكومة المصرية على الأراضى والثكنات والمبانى والمصانع الموجودة بمصر بما فى ذلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ، التى تحتلها وتمتلكها حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، والتى يتعين اخلاؤها كما هو مبين فيما بعد ، وذلك بقيمة تقدرها لجنة تشكل من اثنين من البريطانيين واثنين من المصريين مندوبين عن بلادهم ورئيس يعينه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة .

نحن نمتلك محطة أبى زعبل اللاسلكية ،ونرغب فىالتخلص منها . كما اننا نمتلك الكثير من المعسكرات والمبانى الاخرى التى هى الآن فى أيدينا .

يتم جلاء القوات البريطامية الموجودة الآن فى القاهرة وضواحيها خلال عامين ، ويتم جلاء تلك القوات عن ثكنات مصطفى باشا فى الاسكندرية خلال خمسة أعوام ، وعن مطار أبى قير ومخيمات المعسكر خلال عشرة أعوام من بدء تنفيذ المعاهدة .

هذه الأزمنة هى مجرد اقتراحات غير نهائية .

المادة ٦

تتخذ حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ـ عند بدء تنفيذ المعاهدة ـ الخطــوات لرفع مرتبة ممثلها فى مصر الى درجة سفير . ولن تقبل الحكومة المصرية من جانبها تعيين ممثلين دبلوماسيين للدول الأجنبية فى مصر ، ولا تعين ممثلين دبلوماسيين مصريين فى الخارج بدرجة أعلى من درجة وزير مفوض .

المادة ٧

تقدم الحكومة المصرية التسهيلات للمتقاعدين عن وظائفهم من الموظفين الأجانب دون الاخلال بالتعويضات التى تضمنتها أحكام القــانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ ، وتوافق على عدم اتخاذ الاجراءات التأديبية ـ التى بينتها المادة ١١ من ذلك القانون ـ ضد أى موظف أجنبى ، بدون موافقة سابقة من الممثلين الدبلوماسيين للدولة التى يــكون الموظف المـذكور من رعاياها . وتوافق الحكومة المصرية أيضا على أن تطبق أحكام المادة ٢٠ من ذلك القانون على معاشات الموظفين الأجانب الذين استقالوا من الخدمة المصرية قبل صدور القانون المذكور .

المادة ٨

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على تنمية مصالح السودانيين واستقلال البلاد النهائى باستمرار النظام القــائم بمقتضى الاتفاقية الانجليزية المصرية لعام ١٨٩٩ ، وأن يعــاد النظر تبعا لذلك فى شروط ذلك الاتفاق فى نهــاية خمسة وعشرين عاما من بدء تنفيــذ المعاهدة

هذه المادة مخططة لا لمجــرد المحافظة على الوضع القائم ولكنها تحدد غرضنا النهائى ـاستقلال السودان ـ ولا ترمى لتقييد حرية الحاكم العام فى السيرفى ذلك الاتجاه لتشجيع الحــكم المحلى الخ .

المادة ٩

يتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يعهد أمر الدفاع عن السودان من الآن فصاعدا الى قوة دفاعية مجندة محليا تحت قيادة الحاكم العام ، وتلحق بها كتيبـــة بريطانية وأخرى مصرية وكذلك بطارية مدفعية بريطانية وأخرى مصرية · ويتفقان أيضا على دعوة مجلس عصبة الأمم لأن يقرر : ـ

(أ) الطريقة التى يضمن بها حفظ حقـــوق المصريين فى مياه النيل ·

(ب) المبالغ التى يرى السودان ، بالعقـــل والعدل أنه مدين بها لمصر ، والطريقة التى يمول بها الدين ويسدد بعد تحديده، مع مراعاة تحقيق المزايا المكفولة لضمان الأمن من الغزو وحرية الوصـــول الى المنابع التى تمدها بالمياه ·

وزارة الخارجية فى ١ أكتوبر ١٩٢٤

محضر الاجتماع الثالث ، المنعقد فى ١٠ داونينج ستريت ، فى ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، الساعة العاشرة صباحا ٠

حضر الاجتماع ، رئيس الوزراء ، وزغلول باشا ، والدكتور حامد محمود ، وكامل بك سليم ، ومستر سلبى ، ومستر مورى ٠

اعتذر **رئيس الوزراء** لتأخره بضع دقائق ٠ فقد استغرقته أعمال مجلس العموم فى اليوم السابق ٠

وعبر **زغلول باشا** عن أسفه لانشغال وقت رئيس الوزراء الى هذا الحد ٠

وذكر **رئيس الوزراء** ان ليس الخطأ خطأه ، وأن ضغط العمل البرلمانى مزعج حقيقة ٠

وذكر **زغلول باشا** أنه يفهم ذلك جيدا ويقدره ٠

وتساءل **رئيس الوزراء** عما اذا كان زغلول باشا قد فكر ، الى أى مدى يمكنه أن يلتقى مع آراء رئيس الوزراء بالنسبة للمعاهدة التى أشير اليها فى محادثتهما الأخيرة ٠

فذكر**زغلول باشا** انه بعد العرض الذى طرح فى اللقاء الأخير ، فقد كان لديه الانطباع أن رئيس الوزراء يزمع اعداد اقتراح مضاد للمناقشة٠ وقد فهم فى الواقع أن خبراء رئيس الوزراء يعدون مشروعا بوجهة نظرهم ٠

وذكر **رئيس الوزراء** انه يتعين أولا الاتفاق على أساس المشروع ٠ وان قناة السويس عليها مدار استرتيجية الامبراطورية البريطانية كلها، ويلزم ان تكون الحكومة البريطانية فى وضع يمكنها من حماية القناة ٠

وقال **زغلول باشا** أن سيكون هناك تحالف بين بريطانيا العظمى ومصر ، وهو فى ذاته يكفل تلك الحماية ٠ وان لا ضرورة لأن يكون جزءا من مصر تحت الحكم البريطانى أو الاحتلال البريطانى ٠

وذكر **رئيس الوزراء** أنه لافائدة من الحديث عن تحالف أو تأكيدات غامضة من هذا النوع ٠ وأنه يتعين على الحكومة البريطانية الاصرار على

نوع من التنظيم يكفل للقناة ان تكون طريقا مائيا آمنا للموصلات الامبراطورية فى جميع الاوقات ٠

وتساءل **زغلول باشا** عما يريده رئيس الوزراء بالضبط ٠

فأجاب **رئيس الوزراء** أنه يريد مواقع تشغلها القوات البريطانية لحماية القناة ٠ ولا يكون لهذه القوات بأى حال التدخل فى شئون مصر أو الحكومة المصرية ، وهذا آخر مايرغب فيه رئيس الوزراء ٠

واجاب **زغلول باشا** ان هذا الاقتراح يعتبر – فى المحل الأول – متعارضا مع صميم فكرة التحالف ٠ وفى المحل الثانى فهو يود معرفة ضد من تكون هذه الحماية ضرورية ، وضد غزو من أى اتجاه من بر أو بحر ٠

فأجاب **رئيس الوزراء** ان خطة الدفاع ، انما تدخل فى حسابها احتمال الغزو من أية ناحية ٠

وذكر **زغلول باشا** أنه اذا جاء الغزو من البحر ، فان بريطانيا العظمى سيدة البحار ٠ واذا جاء من البر ، فان حقيقة ان مصر حليف لبريطانيا سيضمن لها حماية القناة ، حتى يكون لبريطانيا العظمى من الوقت مايمكنها من تقديم المساعدة

وذكر **رئيس الوزراء** أنه بقدر ما تنهض اقتراحات زغلول باشا العسكرية ، فان عليه هو أن يسترشد بنصيحة الخبراء البريطانيين ٠ وأن هذه المسألة على أى حال ، هى مسألة مفاوضة ٠ ولكن المفاوضات لن تكون مجدية ما لم يتم الاتفاق على أن الاقتراح البريطانى يمكن قبوله ٠ واذا طالبت مصر بألا تكون القوات البريطانية أقرب الى القناة من فلسطين ٠ فليس من مستشار عسكرى يوافق على أن تكون هذه التسوية تسوية ملائمة ٠

وتساءل **زغلول باشا** عما اذا كان له أن يفهم من هذه الأمور أن المسألة مسألة قوة وليست مسألة حق ٠

فأجاب **رئيس الوزراء** انها ليست كذلك قطعا ٠ ولكنها مسألة اتفاق ٠ ولا فائدة من الحديث عن أية تسوية لا تسمح لحكومة بريطانيا بحماية القناة كطريق عالمى ٠ واذا عرض تسوية كهذه على مجلس العموم فسيكون مآلها الرفض بغير تردد ٠

وذكر **زغلول باشا** انه يود أن يسترعى الانتباه لاتفاقية ١٨٨٨ لانشاء منطقة محايدة ٠

وشرح **مستر موري** ان اتفاقية ١٨٨٨ تعتبر أداة دقيقة · لقد وقعتها بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، والنمسا ، والمجر . وايطاليا ، وأسبانيا ، وروسيا ،وهولندا ، وتركيا ، وكان ذلك لضمان حرية الملاحة في قناة السويس في جميع الأوقات · وهي لا تتحدث عن منطقة محايدة ، ولكنها تخول كلا من الدول الموقعة عليها حق ارساء اثنتين من سفن الحراسة في البوغازين · وقد شرطت بريطانيا العظمى عند توقيع الاتفاقية ، الا تنفذ ما دام الاحتلال البريطاني لمصر مستمرا · فلما قام الوفاق الودي في ١٩٠٤ ، سقط هذا الشرط · ولكن لم يطبق الحكم الوارد بالاتفاقية متعلقا باجتماع القناصل العموميين للدول المختلفة بمصر للتثبت سنويا من التنفيذ القانوني لأحكام الاتفاقية ·

وذكر **رئيس الوزراء** ان الوضع قد تغير كثيرا منذ أعدت الاتفاقية وحتى منذ وضعت موضع التنفيذ في ١٩٠٤ ·

وأقر **زغلول باشا** بتغير الوضع بالنسبة للقناة ، ولكنه أرجع ذلك الى تغير وضع مصر · لقد كانت المانيا ، وتركيا ، والنمسا والمجر تشكل قبل ١٩١٤ أخطارا محتملة على القناة ولم يعد الأمر كذلك · كما أن انجلترا الآن باحتلالها فلسطين تقطع الطريق الى القناة ·

وذكر **رئيس الوزراء** أن لافائدة ، وأنه يستحيل حماية القناة من فلسطين ·

وأجاب **زغلول باشا** بأنه لا يستطيع الموافقة · وأن بريطانيا العظمى تهيمن على الأرض الآتية من فلسطين ، وأسطولها يسيطر على البحر · وفضلا عن ذلك ، فان قناة السويس ذات نفع عام ، فلم تطالب الحكومة البريطانية بها تحت سيطرتها المنفردة ·

وذكر **رئيس الوزراء** ان المسألة التي يطرحها تتعلق بمعاهدة خاصة مع مصر · وأن القناة تشكل اهتماما بريطانيا جوهريا · ولا يوجد مجلس عموم يمكنه التخلي عن أمنها ، مقابل نوع من التعهدات الورقية مثل اتفاقية ١٨٨٨ ، التي أظهر الوقت عدم فاعليتها عند الشدة ، وهي في حال الحرب ستذهب أدراج الرياح ·

وذكر **زغلول باشا** انه اذا كانت بريطانيا العظمى ، وهي الأقوى لا تجد ضمانا في اتفاق مكتوب ، فهل يمكن أن يتوقع من مصر ، وهي الأضعف ، أن تركن الى مثل هذا التعهد ·

وذكر **رئيس الوزراء** أن لمصر أن تعمل لأن مصالحها الحيوية ليست موضعا للمخاطرة ٠

وذكر **زغلول باشا** ان رجال الدولة البريطانيين قد أعطوا نحو ستين وعدا بالجلاء عن مصر ، ولا تزال القوات البريطانية هناك ٠ وأن هذه الحقيقة تزوده ببعض العذر فى ارتيابه ٠

وذكر **رئيس الوزراء** أن خير ما يجيب به هو وجودهما معا للحديث عن خير ما يمكن به اقامة نظام جديد ٠

وذكر **زغلول باشا** ان هذا ما يرغب من أجله فى تحالف ، يحمى الطرفان كلاهما القناة فى ظله ٠

وتسأءل **رئيس الوزراء** عن نصيب بريطانيا فى هذه الحماية ٠

وذكر **زغلول باشا** ان الجنود المصريين سيتولون أمر القناة ، وأنه سيلجأ الى بريطانيا العظمى حيثما يتطلب الأمر مساعدتها ٠

وذكر **رئيس الوزراء** ان ليس هذا اتفاقا عمليا ، واذا كان لبريطانيا أن تعتمد على مصر بالصورة المقترحة ، فعلى الحكومة البريطانية أن تستعيض لنفسها بالتفتيش الفعلى على الجيش المصرى ليكون على كفاءة ٠ وسيعتبر ذلك تدخلا فى شئون مصر الداخلية ، وهو آخر ما يرغب فيه ٠ وأن هدفه أن تكون مصر حرة تدير شئونها بطريقتها الخاصة ٠

وذكر **زغلول باشا** انه لا يفهم لم اعتبر اقتراحه غير عملى ٠ ان قواته ستكون هناك تحمى القناة ، ومن المؤكد أن سيكون للحكومة البريطانية وقت كاف للانذار فى حالة الخطر ٠

وذكر **رئيس الوزراء** ان هذا الاقتراح فى رأيه ، غير عملى على الاطلاق

وذكر **زغلول باشا** انه مستعد تماما للانصات الى أى اقتراح يستند الى العقل لا الى القوة ٠ وهو لا يزال غير قادر على فهم لماذا لا تقبل اقتراحاته

وذكر **رئيس الوزراء** ان الوضع العام الذى يتبناه ، هو وضع معقول تماما ، على افتراض ان مصر وبريطانيا العظمى ستتعاونان ٠ وانه لن يكون أكثر من مخادع لزغلول باشا ، اذا زكى أى أمل فى أن يقبل مجلس العموم أى شىء دون التعاون فى كفالة أمن القناة ٠ وأن المسائل التفصيلية ، مثل عدد القوات وتوزيعها وغير ذلك من التنظيمات ، يتعين احالتها الى مستشاريه العسكريين ولكن اذا أمكن الاتفاق مع زغلول باشا بالنسبة لمبدأ التعاون

بين بريطانيا العظمى ومصر ، فساعتها يتولى الخبراء التفاصيل . وهو ليس رجلا عسكريا ولا يمكنه المساس بهذا الجانب من الامور .

وذكر زغلول باشا انه يستحيل تماما على الأمة المصرية وعلى البرلمان المصرى الموافقة على وجود مواقع عسكرية بريطانية على القناة أو على أى جزء من الأراضى المصرية .

وتساءل رئيس الوزراء عما اذا كان البرلمان المصرى لا يوافق حتى على تأجير أرض لبريطانيا العظمى من أجل هذا الغرض .

وأجاب زغلول باشا ان ذلك مستحيل استحالة مطلقة .

فذكر رئيس الوزراء ان هذه هى الصعوبة الأولى .

وذكر زغلول باشا انه لا يمكنه الاقتناع بأن رئيس الوزراء غير قادر على اقناع البرلمان بقبول نصيحته ، وأن لديه وسائل جد عديدة لضمان استجابتهم . وقد بقى هو نفسه غير مقتنع ان انجلترا مصيبة فى ادعائها حماية القناة . لماذا لا يقبل اقتراحه أن توضع القناة تحت اشراف عصبة الأمم ؟

وذكر رئيس الوزراء انه لم يرفض شيئا ، ولكنه يود أن يوضح تماما نقطة واحدة . ان أية تسوية يمكن أن يضعها فى اعتباره يتعين أن تحسم مسألة أمن القناة . وسيطرحها كمجرد اقتراح عام . هل يستحيل تماما على مصر ، بعد كل ما صنعته بريطانيا العظمى من أجلها ، خيرا أوشرا، أن تعتبر بريطانيا العظمى على قدر من العلاقة الخاصة بها يسمح بالتعاون المصرى معها لتأمين المواصلات الامبراطورية البريطانية ؟ هل له أن يفهم أن زغلول باشا يقول « لا » ! ان المصريين يكرهون ويرتابون فى البريطانيين الذين يتعين عليهم أن يدبروا أمرحماية القناة من فلسطين ، وان يتركوا الحكومة المصرية تجهز قواتها فى الميدان ؟ . وفى حالة الحرب ، يمكن الا تكون مصر فى الجانب البريطانى . والحقيقة ان رفض مصر التعاون ، وان موقفها المحدد العداء لبريطانيا هو ما يزعج رئيس الوزراء .

وذكر زغلول باشا أنه اذا كانت مصر تخاصم بريطانيا ، واذا تكشف عداؤها بين الحين والآخر ، فان مـــرد ذلك ان بريطانيا العظمى تطمع فى الكثير ، وان موقفها واضح العدوان . وستصبح مصر ودودا فى اللحظة التى ترى فيها اختفاء هذا الموقف العدوانى .

وذكر رئيس الوزراء ان معاهدة التحالف المقترحة هي خير دليل على النوايا الطيبة البريطانية ولا فائدة من مناقشة ما اذا كان البريطانيون سيتركون القناة · وان أى امرىء فى مكانه لا بد أن يتخذ الموقف ذاته فى هذه المسألة · وقد يتصور أن تكون مصر فى حالة تمرد أو تنفجر الاضطرابات الداخلية ، وهذا واحد من الأمور المجهولة · وعلى الحكومة البريطانية أن تؤمن نفسها بغير أن تضع ثقتها كاملة فى امكانيات لا تتحقق أبدا ·خاصة أن ثمة احتمالات أخرى قد تحدث في يسر ·

وذكر زغلول باشا انه اذا لم يكن رئيس الوزراء يشعر بالاطمئنان بالنسبة للاحتمالات الخاصة بمصر ، فكيف لمصر ان تطمئن اذا بقى الاحتلال البريطانى للقناة ·

وأجاب رئيس الوزراء ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر على الاطلاق · واذا أمكن لزغلول باشا أن يقبل بقاء القوات فى مراكز ملائمة لحماية القناة ، فسيعطيه أى ضمان يريد ، حتى لا يكون ثمة تدخل فى السياسات المصرية أو مع الساسة المصريين · وما لم يقبل زغلول باشا هذا الاقتراح ، فان أية مناقشة تكون عديمة الجدوى · وبغير هذا القبول ، فان أى رجاء فى الاتفاق لن يعدو أن يكون خداعا لزغلول ·

وذكر زغلول باشا انه يقدر موقف رئيس الوزراء ، ولكن كيف يمكنه اقناع شعبه أن مخاوف بريطانيا العظمى تخولها حق احتلال مصر ، فى حين يعلم الشعب المصرى والعالم كله ان الاحتلال مناقض لكل حق ·

وأجاب رئيس الوزراء أن لعبارة «احتلال» عدة معان · وأن المعنى الذى يضعه لها يخالف الاحتلال القائم الآن ·

وذكر زغلول باشا انه بغير أن يقيد نفسه ، يود معرفة الهدف المحدد لرئيس الوزراء ، أين سيضع قواته وكم منها سيوجد ·

وأجاب رئيس الوزراء انه تمشيا مع هدفه ، فان المسألة مسألة سياسية ، وأنها تحدد بما يلزم لحماية القناة ، ولا شىء آخر ·

وتساءل زغلول باشا ، ضد من ؟

وأجاب رئيس الوزراء ، لا أحد ، انها محض حماية ، ضد التخريب والعدوان ، وضد ألف طريقةوطريقة يمكن للعدو أن يحتال بها·وبالنسبة للنقطة الثانية ، وهى مكان وجود القوات ، فهى مسألة عسكرية لا يجدر

به أن يناقشها • وبالنسبة للنقطة الثالثة الخاصة بعدد القوات ، فهى عسكرية أيضا • واذا صادف مبدؤه القبول ، يمكن للخبراء العسكريين من الجانبين مناقشة النقطتين الثانية والثالثة وحسمهما • واقترح أن يتدبر زغلول باشا فى الأمر بضع دقائق ، وأن يتركه لذلك رئيس الوزراء ومستر سلبى ومستر مورى •

وعنـد عودتهم تسـاءل زغلول باشا عما اذا كان رئيس الوزراء يرى الاحتلال والتحالف متناسبين •

فذكر مستر مورى أن المستشار التاريخى لوزارة الخارجية قد أبلغه عن أمثلة لمثل تلك الحالات •

وذكر رئيس الوزراء ان فكرته الخاصـة هى أن تعترف مصر بالحق البريطانى فى التعـاون دفاعا عن القنـاة ، وعلى كل حال ، فقد أمضى البريطانيون فى هذا الشأن أكثر من أربعين عاما ، دون مدعاة للشـكاية من أحد • وقد سبق له الحديث عن موقف مجلس العموم ، وهو يتحدث الآن عن موقف دول الدمنيون • فهم مهتمون اهتماما حيويا بهذا الأمر ، وسيحضر ممثلوهم فى المفاوضات النهائية قبل اتمام التسوية • ولن يقبلوا قط أى شىء من شأنه الاضرار بأمنهم للاستخدام الحر لقناة السويس •

وذكر زغلول باشا انه اذا كان ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار موافقة دول الدومنيون أو رفضها ،فان الواجب أن يؤخذ فى الاعتبار موقف الشعب المصرى •

وأجاب رئيس الوزراء مؤكدا ، وأضاف ان زغلول باشا يملك من التأثير الكبير على الشعب المصرى ، ما يدعو رئيس الوزراء الى اليقين التام بأنه (زغلول) قادر على حمل المصريين على قبول أى مشروع يحبذه •

وذكر زغلول باشا انه ربما كان الأمـر كذلك لو أنه كان مقتنعا • ولكنه فى هذه الحالة غير مقتنع •

فذكر رئيس الوزراء ان ليست مصر اذا هى من يلزم اقناعها ، ولكن زغلول باشا نفسه •

وذكر زغلول باشا ان مرجع تأثيره هو كونه يتحدث عن اقتناع •وما لم يكن مقتنعا هو نفسه ، فلن توجد فرصة تمكنه من اقناع شعبه •

وذكر **رئيس الوزراء** انه لا يطلب منه أن يعمل ضد قناعاته ، ولكنه يرجو أن يقتنع زغلول بمعقولية اقتراح رئيس الوزراء .

وذكر **زغلول باشا انه على أتم استعداد لأن ينصح مصر بالقبول اذا** كان هو نفسه مقتنعا تماما . **والا فلن يمكنه يقينا أعطاء هذا النصح .**

وذكر **رئيس الوزراء** أنه يسلم جدلا بذلك كله .

وذكر **سعد زغلول** انه لا يكاد **يفهم كيف يكون لبريطانيا العظمى** أى حق فى حماية قناة السويس . **قد يكون لبريطانيا العظمى مصالح** فيها ، ولكن ليس لها يقينا أية حقوق . وفضلا عن ذلك لا يقدر على فهم الموقف البريطانى ، ما دام لم يقبل اقتراحه الخاص بشأن التحالف وبوضع **القناة تحت اشراف عصبة الأمم .**

وذكر **رئيس الوزراء** ان هكذا الوضع ، لا فائدة من الحديث عن تحالف فى **الهواء . والتحالف يقوم من اجل هدف خاص محدد . ولا** يستطيع أن يفهم لم لا يتضمن التحالف حكما بأن تتفق مصر وبريطانيا **العظمى** تعاونيا على حماية حرية الملاحة فى **القناة . ويحسن التأمل فى هذه** المشكلة أكثر **قليلا .**

وذكر **زغلول باشا** انه يلحظ استغراق رئيس الوزراء بالعمل . ومن **جهة فان الطقس** هنا **لايناسب صحته . ولا يرغب فى زيادة أعباء رئيس الوزراء .** وهو يفكر فى مغادرة انجلترا خلال سبعة أيام أو ثمانية ، **خاصة أن** برلمانه سيفتتح فى **الشهر المقبل .**

وذكر **رئيس الوزراء** أنه يسيئه حقا ما يسمعه عن صحة زغلول **باشا .**

وشكر **زغلول باشا** رئيس الوزراء مخلصا وعبر عن أسفه لفشلهما **فى بلوغ تسوية** محددة . **ولكن انجاز هذا الأمر يستلزم عملا كثيرا لا يسمح به** وقت رئيس الوزراء .

وذكر **رئيس الوزراء** أن الأمر ليس كذلك تماما . ولكنها المشاكل **التى ورثها كل منهما ، والتى لا يمكن حلها فى جلستين أو ثلاث . ولو** كان زغلول باشا وجد طريقة لقبول اقتراح رئيس الوزراء الأساسى ، **لأمكنهما السعى حثيثا الى الأمام .**

وذكر **زغلول باشا** أنه آسف .

وذكر **رئيس الوزراء** أنه آسف كذلك ، ولكنه يرى أن الوضع الذى بلغاه فى هذا اليوم يكشف عن صعوبات تستلزم وقتا للتغلب عليها ويأمل ألا يكون الباب قد أوصد تماما .

وذكر **زغلول باشا** أن محادثاتهما على العكس قد جعلت علاقات الصداقة بينهما أوثق ، وأنها لم تغلق الباب .

وذكر **رئيس الوزراء** أنه يقدر ذلك كثيرا ، ويسعده ماقال زغلول باشا . وان ما يؤسفه فقط انه رغم انفراج الباب لم يستطيعا الولوج منه

وذكر **غلول باشا** انه يلزم للمرور أن يكون أحدهما أنحف .

وذكر **رئيس الوزراء** ان ذلك يكون معاكسا لقوانين الخليقة . وان الطريقة البريطانية فى التعامل مع الرجل البدين والباب الضيق ، هى أن يوسع الباب لا أن تمزق أوصال الرجل ! وذكر أن ثمة مسائل أخرى تخرج عن مجال المفاوضات ، مما يهتم به مجلس العموم ، ومما وعد باسترعاء انتباه زغلول باشا اليه .

وهنا قرأ رئيس الوزراء على زغلول باشا المذكرة التالية وسلمه نسخة منها : ـ

« أود أن أذكر كلمة عن عزم الحكومة المصرية الذى أفصحت عنه بشأن تخلفها فى سداد القروض العثمانية لأعوام ١٨٥٥ ، ١٨٩١ ، ١٨٩٤ المضمونة بالجزية المصرية : ان الفائدة نصف السنوية وأقساط استهلاك القرضين الاخيرين قد حل أجلهما فى هذا الشهر . وقد سلم الوكلاء اشعاراً بعدم الدفع . وتقترح الحكومة المصرية احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية فى لاهاى . ورأينا أن الأمر لا يتعلق بالتحكيم الدولى. ولكنه أمر احتيال من جانب الحكومة على دائنيها ، وهم حملة السندات فى هذه الحالة .

« ولا أود مناقشة وقائع القضية الآن ، ولكننى أشعر بالالتزام لأن أؤكد لسعادتكم أن حكومة جلالة الملك لا تقر لحظة واحدة حق الحكومة المصرية ـ بالقانون والعدل ـ فى التهرب من التزاماتها الخاصة بهذه الديون ، وانها ان سمحت بالمماطلة ان تحدث على مدى هذا الشهر ، فخليق بذلك أن يحدث آثارا مدمرة لسمعة الحكومة المصرية والثقة بها ، مما لن تبرأ منه قبل وقت طويل .

« وثمة نقطة أخرى ، تتعلق بما يبديه بعض موظفى الحكومة المصرية

وإداراتها من عـــداء للموظفين الأجانب · وان حالة المستر أنتونى لمثل صارخ على ذلك ، وثمة حالات أخرى عديدة ، بعضها ضئيل فى حد ذاته ولكن النظر اليها مجتمعة يكفى لأن يسـبب الأسى والقلق العظيم لهؤلاء الموظفين الأجانب ، ممن لا يستطيعون ترك الخدمة قبل ٣١ مارس ١٩٢٧، بغير التضحية بما وعدوا من تعويضات · ان سياسة وخز الابر التى تتبع مع هؤلاء الموظفين الأجانب ، ليست جائرة فحسب ، ولكنها سياسة بالغة فى قصر النظر من جانب الحكومة المصرية · وان الموظفـين الذين يشعرون أن رؤساءهم وزملاءهم المصريين يتربصون الفرص للايقاع بهم ، لخليق بهم الا يؤدوا من العمل الجيد ما يمنحون عنه مرتباتهم · »

ذكر زغلول باشا أنه يود ابداء ملاحظاته على هذه المذكرة ·

وذكر رئيس الوزراء انه غير مســتعد لمناقشة التفاصـــيل ، وأنه يفضل جوابا مكتوبا ·

وذكر زغلول باشا ان ملاحظات ابديت له ، وهو مضطر للحديث ردا عليها · ان الحكومة المصرية تنطوى على أطيب المشاعر تجاه العاملين البريطـــانيين لديها · وهو يؤكد ذلك لرئيس الوزراء وعلى استعداد لأن يسوق الأمثلة ، خاصة منذ أن اعتلى رئيس الوزراء منصـــبه · وهو يستشهد بالمورد اللنبى على صدق ما يقول · أما بالنسبة لحالة مســـتر انتونى فقد كان على صلات وثيقة بموظف مصرى كبير ، وكيل وزارة ، بحيث استحال فصل الحالتين · وقد حوكم الموظف المصرى وأدين وطرد من الخدمة · وكان يستحيل تماما معاملة مستر أنتونى معاملة مختلفة ·

وأشار رئيس الوزراء ان محل الشكوى ، انه قبل توجيه أى اتهام الى مستر أنتونى . فقد وجهت المحاكمة فى قضية الموظف المصرى واذيعت على نطاق البلاد على نحو ما من سعة الانتشار ، بحيث شكلت اتهاما لمستر أنتونى فى شرفه وأمانته · وهذا مما يناقض المبادىء البريطانية عـــن العدالة ، وأثار قدرا عظيما من الغضب بين الموظفين والبريطانيين والأجانب·

وشرح زغلول باشا انه وفقا للقانون المصرى لم يكن لديه خيـــار فى الأمر · وكان يلزم نشر المحاكمة · وليس ثمة عداء شخصى لمســـتر أنتونى الذى كان فى الحقيقة أثيرا لديه ·

وبالنســبة لقروض الجزية ، فقد نظرت الحـكومة المصرية فى الأمر وجدت أنها ليست مدينا ولا ضامنا ، ولكنها مفوضة فحسب فى أن تؤدى

الى حملة السندات ما يستحق عليها من الجزية لتركيا . وما دامت لم تعد الجزية مستحقة فلا أداء عليها . وعلى أى حال ، فقد برهنت الحكومة المصرية على حسن نيتها ، بأن أودعت المستحقات فى حساب خاص لدى البنك الأهلى . وقد علم اليوم أن بعضا من حملة السندات قد رفع دعوى ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة . وأيا ما كان الأمر ، فقد كان فى تصرفه ممتثلا لأمر البرلمان المصرى . وكان البرلمان هو من قرر التوقف عن الدفع .

وأشار مستر سلبى الى التدهور الذى لابد حادث للسندات المصرية فى كل من باريس ولندن .

وأجاب زغلول باشا انه اذا كان حملة السندات يخسرون مالابسبب عزوف مصر عن الدفع ، فان لهم فقط أن يلجأوا الى المحاكم ، واذا خسرت مصر دعواها فستقوم بالدفع بطبيعة الحال .

وأشار رئيس الوزاراء الى أن الائتمان المصرى سيعانى من ذلك فى الوقت نفسه .

وذكر زغلول باشا انه لا يستطيع دفع شىء لا يلزمه القانون بأدائه . ولن يعانى الائتمان المصرى ما دامت الحكومة المصرية قد أودعت المدفوعات فى حساب مجمد بالبنك .

وذكر رئيس الوزراء ان الحكومة البريطانية ينحصر اهتمامها المباشر فى قرض ١٨٥٥ ، الذى اشتركت مع الحكومة الفرنسية فى ضمان الوفاء بفوائده . أما القرضان الآخران فهما مثار اهتمام رجال المال وليس الحكومات . وهو غير مسئول ، اذا حل ١٥ اكتوبر وأدرجت الحكومة المصرية فى قائمة الممتنعين عن الدفع فى بورصة الاوراق المالية بباريس ولندن .

وذكر زغلول باشا ان ذلك يكون أمرا جائرا للغاية .

وذكر رئيس الوزراء انه ليس من رجال المال ولا من المضاربين ، ولكنه يراهن بكل ما يحوز من مال ، انه اذا لم تؤد الأقساط المستحقة فى ١٥ اكتوبر ، فسيدرج الانذار .

وتساءل زغلول باشا عما اذا كان رئيس الوزراء ينصحه بمخالفة برلمانه .

وذكر رئيس الوزاراء أن لديه ما يكفيه من المتاعب مع برلمانه ،دون أن يضيف اليه متاعب البرلمان المصرى ، وانه يستحيل عليه أن ينصح زغلول باشا بمشورة سيئة . ولكنه يجدها بالغةالصعوبة أحيانا أنيحمله على قبول المشورة الحميدة التى تعرض عليه .

وأكد زغلول باشا لرئيس الوزراء أن الحكومة المصرية مستعدة لدفع كل ديونها ، ولكنها غير مستعدة لأداء مالا تلتزم به .

وحذر رئيس الوزراء زغلولا بأنه سيواجه أسئلة برلمانية حل هذا الموضوع ليجيب عليها فى الاسبوع المقبل .

وذكر زغلول باشا انه اذا عرضت القضية على المحـــكمة الدولية فيحسن انتظار قضائها . وليست لديه معلومات رسمية عن الأمر . ولكن يمكنه أن يبرق الى المستشار (المستشار القضائى) بتعليماته عن التعجيل فى نظر الدعوى . ويمكنه أن يؤكد لرئيس الوزراء - فى الوقت نفســـه ان قرار الحكومة المصرية لم يصدر عن أية رغبة فى المماطلة ، ولكنه صدر عن الاقتناع .

وذكر رئيس الوزراء أن الناس فى بورصة الأوراق المالية وأن من فقدوا أموالهم لا يهتمون بصفة خاصة بقناعات الحكومة المصرية . ولكنهم يهتمون فقط بمماطلتها . وليس ذلك فى الحقيقة شأن وزارة الخارجية، ولا مما يهتم به هو . ولكن وزارة الخزانة حثته بشدة أن يحـــذر زغلول باشا ، فاضطر لأن يفعل .

وذكر زغلول باشا أنه آسف وليس في وسعه أن يصنع فى الأمر شيئا .

وذكر رئيس الوزراء أن عديدا من أعضاء البرلمان يهتمون بالأمـــر وسيوجهون اليه الاسئلة .

وذكر زغلول باشا انه على ثقة من أن الأجوبة ستستند الى الحـق فى هذا الشأن .

وأشار مستر سلبى الى أن المسألة تندرج فى « الأمر الواقع » الذى حدده تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وهو يدرك عدم اعتراف الحكومةالمصرية بشرعية هذا التصريح ، ولكن حكومة جلالة الملك ملتزمة به . وان الحكومة البريطانية هى من أنهى السيادة التركية وليست مصر . وان خـــدمة

قروض الجزية ذات مساس بالمصالح الأجنبية ، ومن ثم جاز بشأنها التدخل البريطاني •

وذكر رئيس الوزراء أن ثمة نقطة أخرى تتعلق بالعدالة • ان الأقاليم الأخرى التى انفصلت نتيجة الحرب عن تركيا ، عليها سداد حصتها من الديون التركية • ولم يطلب الى مصر ذلك لأنها تؤدى قروض الجزية • وهى تنوى الامتناع لتفلت مما ضرب عليها •

وذكر زغلول باشا انه لا وجه قط للزعم بأن مصر تتحمل جزءا من الدين التركى • وقد كانت مصر مستقلة فعلا عن تركيا منذ أمد بعيد، حتى قبل الحرب • وفضلا عن ذلك ،لم تكن مصرطرفا متعاقدا عندما أبرمت اتفاقية لوزان •

وذكر رئيس الوزراء ان زغلول باشا يعامله كما لو كان قاضيا فى المحاكم المختلطة • انه لا ينوى المجادلة فى أسانيد الدعوى • ولكنه سلم زغلول باشا مذكرة فى هذا الصدد ، ويترك الأمر على هذا الوضع ، ويتوقع جوابا مكتوبا •

وقد تقرر أن يصدر البيان المشترك الآتى للصحافة :ـ

« جرى اجتماع آخر فى الثالث من اكتوبر بين صاحب السعادة زغلول باشا وبين رئيس الوزراء • وقد تمت المحادثات فيما بينهما •• وسيعود زغلول باشا قريبا الى مصر بسبب حالة الطقس البارد ، ولما يتوقع من انعقاد البرلمان المصرى فى شهر نوفمبر » •

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى اطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات وللصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربى والاسرائيلى بصفة خاصة . ويدخل فى هذا الاطار :

— التغييرات الرئيسية التى يمر بها النظام الدولى .
— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربى عامة والمجتمع المصرى بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمى للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهى : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية .

(ب) الدراسات العربية والفلسطينية والاسرائيلية .
(ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاحصاءات والاطالس المتخصصة التى تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وارشيف للمعلومات .

ادارة المركز : مبنى جريدة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة ـ ت : ٥٩٠١٠ ، ٥٩٥٦٠ ، ٤٦٤٦٤ .

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالى

مدير المركز : السيد يسين

مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- تجسيد الوهم (دراسة سيكولوجية للشخصية الاسرائيلية) تاليف : د. قدرى حنفى (١٩٧١)
- محاضر الكنيست الاسرائيلي ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - الكتاب الأول (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت .. .. (١٩٧١)
- محاضر المؤتمر الصهيونى الـ ٢٧ لعام ١٩٦٨ - الكتاب الاول - جزءان (بالاشتراك مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية فى بيروت) .. .. .. (١٩٧١)
- نمو الاقتصاد الاسرائيلي تاليف : عثمان محمد عثمان .. .. (١٩٧٢)
- العسكرية الصهيونية (المؤسسة العسكرية الاسرائيلية . النشأة والتطور) المجلد الاول . تاليف : مجموعة من خبراء المركز .. .. (١٩٧٢)
- نهاية التاريخ (مقدمة لدراسة بنية الفكر الصهيونى) تاليف د. عبد الوهاب المسيرى (١٩٧٣)
- وثائق عبد الناصر (الكتاب الأول : يناير ١٩٦٧ - ديسمبر ١٩٦٨ . الكتاب الثانى : يناير ١٩٦٩ - سبتمبر ١٩٧٠) .. .. (١٩٧٣)
- الشخصية العربية (بين المفهوم العربى والمفهوم الاسرائيلي) تاليف : السيد يسين (١٩٧٤)
- التوسع الاسرائيلي (عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلي) اعداد محمد فيصل عبد المنعم وابراهيم كروان - تقديم : د. علي الدين هلال .. .. .. (١٩٧٤)
- العسكرية الصهيونية (العقيدة والاستراتيجية الحربية الاسرائيلية) - المجلد الثانى . تاليف : مجموعة من خبراء المركز .. .. (١٩٧٤)
- حرب أكتوبر (دراسات فى الجوانب الاجتماعية والسياسية) - بالاشتراك مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة .. .. (١٩٧٤)

أزمة الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية تاليف : د. مصطفى خليل .. .. (١٩٧٥)
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) تاليف : د. يونان لبيب رزق .. (١٩٧٥)
- « موسوعة المصطلحات الصهيونية » تاليف : د. عبد الوهاب المسيرى .. .. (١٩٧٥)
- مصر وأمريكا (عرض تاريخى لتطور العلاقات المصرية الأمريكية - وتسجيل لرحلة الرئيس السادات لأمريكا) تاليف : مصطفى علوى وعبد المنعم سعيد (١٩٧٦)
- استراتيجية اسرائيل بعد حرب أكتوبر . تاليف : اللواء مصطفى الجمل .. (١٩٧٦)
- الاتجاهات الجديدة فى مجلس الشعب ، اشراف : السيد يسين .. .. .. (١٩٧٦)
- الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الأوسط - بقلم د. سعد الدين ابراهيم .. (١٩٧٦)
- الصهيونية والعنصرية - اعداد : أحمد يوسف القرعى .. .. (١٩٧٧)
- قرار الحرب فى السياسة الاسرائيلية - د. السيد عليوه .. .. (١٩٧٧)
- التضامن العربى الأفريقى - نبيه الأصفهانى .. .. (١٩٧٧)
- مؤتمر جنيف واحتمالات السلام - د. محمد ربيع .. .. (١٩٧٧)
- الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ - د. يونان لبيب رزق .. .. .. (١٩٧٧)
- البحر المتوسط فى الاستراتيجية الدولية - د. اسماعيل صبرى مقلد .. .. (١٩٧٧)
- الثورة الادارية - د. نزيه نصيف الأيوبى .. .. (١٩٧٧)
- الديموقراطية فى مصر : ربع قرن بعد ثورة ٢٣ يوليو .. .. (١٩٧٧)

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٢٩٤
ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٣٦١ ٤

● **هذا الكتاب**

يصادف صدور هذا الكتاب مضى خمسين عاما على وفاة سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس ١٩٢٧ ٠ ومفاوضات سعد زغلول ، هى مواجهات زعيم ثورة ١٩١٩ للامبراطورية البريطانية التى لم تكن تغيب عنها الشمس وقتها ، والتى خرجت من الحرب العالمية الاولى منتصرة ٠ والتى استطاعت بعد نحو اربعين عاما من احتلال مصر ، ان تستخلص اعترافا دوليا بالحماية عليها فى مؤتمر فرساى سنة ١٩١٩ ، ففاجأتها قومة الشعب المصرى بزعامة سعد زغلول ، ولم تهنأ الامبراطورية المنتصرة بحمايتها على مصر ، واضطرت للتفريط فى هذه الحماية والاعتراف بالاستقلال لشعب مصر الثائر فى ١٩٢٢ ٠ وكان سعد يقف امام اقوى دول الأرض ويقول : نحن اقويا، ٠٠ ان ذكرى الشباب المصرى الذين كانوا يعرضون صدورهم للرصاص ويموتون شهدا، ، وعلى السنتهم الهتاف باسمى واسم الوفد واسم الوطن ، تكفى لمل، نفوسنا بأعظم انواع الشجاعة واشد انواع السخط والمقت لأولئك المستعمرين الذين سطوا على بلادنا كما يسطو القتلة واللصوص على الأبريا، ٠٠ والله ما شعرت وانا اخاطب المستعمرين الا كما يشعر القاضى حين يخاطب اللص ٠٠٠



٧٥ قرشـــا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب